أبيي
الواقع الديمغرافي والايكولوجي والسياسي

تأليف: مايكل ريال كرستوفر

التصميم الفني: محمد جلاب

الطباعة: دار ويلوز هاوس

رقم الإيداع: 2021/11102 978-966-6596-19-9

يُمنَع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأية وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية، ويشمل ذلك التصوير الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة أو أقراص مضغوطة أو استخدام أية وسيلة نشر أخرى، بما في ذلك حفظ المعلومات واسترجاعها، دون إذن خطي من المؤلف.

ACHAI WIIR FOUNDATION

Willows House منشورات ويلوز هاوس

الموضوع	رقم الصفحة

الإهداء III
الشكر والعرفان IV
المقدمة V

الباب الأول

الموقع الجغرافي لمنطقة أبيي 1
جدل عملية رسم الحدود بين تشدد الخرطوم ورفض الحركة الشعبية: 2

الباب الثاني

افادات من رموز وطنية عن ابيي الواقع الديمغرافي والسياسي والاجتماعي 8
طقوس الزواج عند شعب الدينكا 26

الباب الثالث

من هم عشائر نقوك التسعة المُشكَلة لمنطقة أبيي 38
موقع مشيخات نقوك التسع سنة 1905 40
الأراضي المتنازع عليها 44
عودة كفيا قنجي 88
مربعات النفط في ولاية الوحدة وولاية جنوب كردفان 94
خط الحدود الشمالية لأعالي النيل 106
ولاية النيل الأزرق وشال الفيل 110
أثر اتفاقية السلام الشامل على الحدود الداخلية 117
الحدود الدولية 121
الدروس المستقاة من الحدود الدولية 142
توصيات بشأن السياسات العامة 144

الباب الرابع

المشاركة السياسية والعسكرية التاريخية في الكفاح المسلح 172
تأملات في بروتوكول أبيي 174
قراءة في اتفاقية السلام الشامل 177
نظرة عن تقرير خبراء لجنة ترسيم حدود أبيي 180
الخاتمة 184
نبذة عن الكاتب 186
قائمة المصادر والمراجع 187

إهـــــــــداء

نهدي كل كلمات هذا السفر لأهلنا الطيبين بعشائر نقوك الصابرين في مأسآتهم، ونبشرهم بأن فجر الحرية بدأ يلوح في الأفق القريب؛ فأستبشروا بالنصر القادم من رحم اليأس ..

وإهداء خاص لكل أبناء أبيي الذين يدفعون الكثير من جهدهم وعمرهم وعرقهم من النساء والأطفال والرجال والشباب..

وأهديه لكل الشرفاء الأحرار أينما وجدوا أولئك الذين يحملون الوطن في قلوبهم أسماً ورمزاً ومعنى !!

شكر وعرفان

الشكر أجزله أتقدم به للقيادات السياسية والعسكرية بالبلاد، خاصة رموز مجتمعات منطقة أبيي الذين لم يبخلوا علِيَ بالمعلومات والإفادات، وبشكل عام أتقدم بالشكر والأمتنان لسيدة الأعمال أشاي وبير، والاستاذ/ مصطفى بيونق والبروفيسور موسس ماقوك ميوم/ والأستاذ/ اروب بقت والأستاذ/ فيصل حسن لادو كوري المدقق اللغوي للكتاب، وللمراجعة النهائية والفهرسة للأستاذ/ عادل أرسطو، والاستاذ/ الله جابو حمدان والذين قدموا الكثير تمهيدا لإنجاز هذا العمل المتواضع عن «أبيي الواقع الديمغرافي والايكلوجي والسياسي»..

كما أتقدم بالشكر إلى كل الأساتذة والمفكرين الذين لم يبخلوا علينا بالنصح والإرشاد، وإلى كل من ساهم من قريبأ ومن بعيد، في إنجاز هذا العمل التوثيقي، الذي أتمنى أن يسهم في عكس الواقع الحقيقي لمنطقة أبيي المهملة.

مقدمة الكتاب:

سعدت ايما سعادة حين كلفني الزميل الشاب الصحفي مايكل ريال كرستوفر لاكتب مقدمة كتابه هذا السفر الذي يطالعكم تحت عنوان: (أبيي-الواقع الديمغرافي والايكولوجي والسياسي).

فكل حرف في اسطر الكتاب يفوح منه عبق الوطنية والتاريخ من ارض ومكان له قيمة في ذاته، في تاريخه، واصدائه والوانه ورائحته، فمحتوى الكتاب يمثل اعادة شحن لذاكرة انسان جنوب السودان وكل الاحرار حيثما وجدوا، كل فصوله زاد لمسيرة الاجيال المتعاقبة ليتذكروا فرحة الحرية ونضال الاستقلال الذي كان ثمنه الدم والدموع والابدان والارواح حتى ارتفع علم لدولة هي الاحدث في القارة الافريقية، شعب ابيي حين رقص كل مواطني جنوب السودان فرحا بالحرية كانت ضحكاتهم مكبوتة وارجلهم مكبلة بقيود البرتكولات واحابيل السياسة ، واليوم هي ليست ولاية بل تحمل صفة ادارية حتى حين ، بعضهم يراه بعيدا ونحن نراه قريبا فكأن قراءة الكتاب تحمل الامل والبشرى بان فجر الحرية تحمله غمامات الخريف تلوح به وتتراقص شجرة ابيي انتظارا للوعد المنتظر.

اتبع الكاتب منهجا علميا استقصائيا في حبكة ادبية اتاحت رحلة عبر فجوات التاريخ كأنه دليل سياحي يقودنا لنتعرف على المنطقة بدء من اسمها، وبيان موقعها وتاريخ انسانها ويروي قصصا من نضالهم وكفاحهم لاثبات هويتهم الجنوبية، استشهد لبيان ما اراد سرده باستنطاق شخصيات ورموز من ابناء المنطقة الممسكين بجمر القضية والذين اسهبوا في حشد التفاصيل مقدمين الادلة والبراهين الدامغة وافاضوا في الوصف دون ايجاز مخل ولا اطناب ممل.

لتقديم مادة الكتاب فهو ياتيكم مقسما على ابواب وفصول على النحو التالي:

الباب الاول : تناول الموقع الجغرافي لمنطقة أبيي وبيان تركيبة عشائر دينكا نقوك التسع،

والباب الثاني يحتوي علي فصول وفي الفصل الأول اتاح مساحة لافادات من رموز وشخصيات لها وزنها فشرحوا وفصلوا ما اجمله في المقدمة وختم الفصل الثاني بالحديث عن طقوس الزواج عند قبيلة الدينكا عموما واهل ابيي خصوصا.

الباب الثالث

وهو بدوره مقسم الى اربعة فصول:

بداية الحروب الاهلية في السودان بعد الاستقلال، وتوقف في لحظة تاريخية كان لها ما بعدها حين تطاير شرار النزاع حول المنطقة، وعرج للحديث عن الخلفية التاريخية بعد القرار الاداري بتحويل تبعية المنطقة لاقليم كردفان، ثم نهض ليرسم مسار الدور السلبي للحكومات التي تعاقبت على حكم السودان.

الباب الرابع:

تتبع بالرصد والتحليل اثر اتفاقية السلام٢٠٠٥ وتاثيرها على قضية ابيي، وفي الفصل الثاني قبل الاخير كتب تاملات ووقفات في برتكول ابيي، واخيرا ختم سفره لبيان التحديات مقرونة بالامنيات والامال المرتقبة التي يبوح بها شعب ابيي واشواقهم للحرية والعودة لحضن الوطن...

وما ضاع حق وراءه طالبوه...ولابد ان يستجيب القدر...

واقول لاهلنا ولكل الشرفاء النصر ات ات، وسنلتقي تحت شجرة أبيي الوارفة الظلال المروية بدماء الشهداء الابطال.

فيصل حسن لادو(كوري)

المقدمة

في ذات يوم ذهبت إلى منطقة أبيي، لإقامة دورة لتدريب وتأهيل الكادر، وتجوُلت في أزقة مناطق عشائر نقوك، وزرت منزل الزميلة والأخت كريمة أ نطوني، حيث تناولنا بحفاوة وجبة الأكـوب*(1) بالسمك، ووجدنا التواضع والود، وإزداد إشياقي لطيبة أهلها، فزرتها للمرة الثانية؛ ولكن أختلفت تلك الملامح الجميلة التي كنت قد شاهدتها، إذا أن مظاهرالخراب والدمار، التي نتجت من حرب نظام الجبهة الإسلامية على سكان أبيي الأصليين، التي قضت علي الأخضر واليابس، وشردت العشرات وترملت النساء ونزح الملايين. وبقيت ملامح المنطقة باهتة، وآخرون أجبرهم عشق تراب أرض نقوك، ليختاروا المكوث تحت القذف الجوي والإنتهاكات المتكررة، وأدركـت منذ تلكم اللحظة، بأن هنالك حرب وصراع من أجل الحياة أوالموت، وتساءلت ما الفائدة من كل تلكم الأعمال البربرية؟! وتتكرر عندي السؤال مراراً وتكراراً، قبل تحليل طبيعةالصراعات التاريخية التي أنتجتها الحكومات المتعاقبة أبان خروج المستعمر القديم عن تعريف (معنى أوما هي نقوك وهل توجد مفردة مشابهة بقواميس اللغةالعربية؟ وفي عامية السودان الشمالي؟ وماذاتعني أبيي؟ إذا أفترضنا بأنه توجد في مجموعات العرب والمستعربة مفردة تسمى أبيي) ؟!

إذن إنها حرب التطهيرالعرقي لكسب الأرض وإكتناز الثروات الهائلة الكامنة في باطن أرض عشائر نقوك. لم أصدق بأن درجة الأنانية قد تسهم في تجييش أُناس ضد أُناس آخرين تربطهم علاقات الجيرة، ويختلفون عنهم في المعتقد والثقافة والتقاليد.

ولكن حقيقة الأمر بأن كل السلطات المتعاقبة على حكم السودان درجت على استغلال موارد الأقاليم، وتوظيفها لصالح مشاريع في الغالب ما تعود بالفائدة فقط على قلة منهم؛ وأسهم ذلك الشكل في خلق مستوى تنمية غير متوازنة بين مناطق السودان. أضافة لذلك نجد الصراع في أبيى الجنوبي التي لا يغيب عنها

غناها بالموارد الطبيعية، لذلك طمع الكثيرون في مواردها السطحية والباطنية. في سطحها مياه عذبة صالحة للشرب بالنسبة للإنسان والحيوان، وأرضها خصبة صالحة للزراعة، وأمطارها شبه منتظمة مما يساعد الإستقرار في الأنتاج الزراعي. ومعظم المحاصيل الغذائية والتجارية يمكن أن تزرع في منطقة أبيي؛ بالإضافة إلى المراعي الطبيعية الواسعة التي تتمتع بها، وهو الذي يجعل قبيلة المسيرية ترحل لتقطع آلاف الأميال لترعى فيها. وفي باطنها ذهب أسود، حيث تم إكتشاف البترول فيها بكميات كبيرة، وتوصف دائماً بأنها المنطقة الغنية بالنفط؛ مما زاد الطين بلة، وزاد الطامعون من تمسكهم بها؛ برغم تصاعد وتيرة الصراع ومحاولات النظام الحالي الحاكم بالسودان (نظام المؤتمرالوطني) في زج بعض الأهالى من قبيلة المسيرية، وأستخدامهم كأزرع وأدوات تستغل عبر تجييشهم وعسكرتهم كمليشيات. إلا أن كل تلكم الممارسات والأعمال التخريبية للطامعين وتجار الحرب، سوف تتبدد عبر فضح ممارسات سدنة البشير الغير إنسانية على الأبرياء؛ ودونكم ماتم في الفترات السابقة من عمر النظام، وأرتفاع نسبة الإنتهاكات والأغتيالات والتصفية العرقية لشعب نقوك. ومهما فعلوا سنظل أكثر تماسكاً وثباتاً وأرتفاعاً، لكوننا كلنا أبيي. وشعارنا هو تكملة استغلال مناطق الجنوب، ومن ثم دعم العلاقات المحورية بين مناطق الشريط الحدودي فيما بين الشعبين، وبذهاب نظام البشي ريعني فتح صفحة جديدة من أجل التواصل الصحي، وتبادل المنافع وأحتر ام الضيف عندالمجىء، وهو ديدن السودانيين الجنوبيين أينما كانوا.

لم أقف عند تساؤلات، بل تضخم عندى الهم ورأيت من الضرورة بمكان البحث أكثرعن دوافع الحروبات المستمرة، التي تحدث بالمنطقة المهملة، وجاءت فكرة هذا الكتاب التوثيقي، لدحض بعض الأفكار السالبة لثلة من الرجرجة (الرجرجة هم قوم إذا أجتمعوا أفسدوا وإذا تفرقوا لا يعرفوا)؛ وكانت الإنطلاقة هي ما هي أبيي؟ ومن ثم البحث عن مسببات الصراعات، ومن هم خلفها؟ وذهبنا أكثر في خضم منهج الكتاب وهوالوصفي والتاريخي، لتشخيص الأزمة؛ ودور الحكومات المتعاقبة التي حكمت السودان القديم، في تحويل إدارة المنطقة من الجغرافية الحقيقية لها إلى جنوب كردفان، وفي كل مرحلة من مراحل كتابة هذا الكتاب، أستغرب من أن الكثيرين لايعرفون من هم عشائر دينكا نقوك التسع؟! لذا كان من الأحرى بنا التوقف عند تاريخ «أبيي». هي المدينة التي ستظل حكاية ورواية

نتلوه اللأجيال .. نذكر يوم الفرحة الكبرى حينما أشرقت شمس الحرية فى كل ربوع بلادنا.. كانت تصرخ صرخة مكتومة وتحبس ضحكة سجينة .. بلدة وجدت نفسها تركض بين دهاليز السياسة لتجد بوابة نطل منها على الشمس .. بعض رسامي المواقف لونوها باللون الرمادي وصوروا الإنسان فيها يعايش الصراعات والتجاذبات ولكن أقول أنا الفراشات ذاتها تنجذب دوماً للنور ..

أردت بهذه الأصدارة أن تضاف لذاكرة الأمة، لتظل أبيي في قلوبنا وأعصابنا ونبضات قلوبنا،لأرسمنها شاخصة في كل ناحية من سهولها المنبسطة، وعلى كل فرع من فروع أشجارها الباشقات الوارفات ولأغنيها أغنيات وألحان تشدو بها دوماً طيورها الصادحات.. حاولت أن أوثق لإنسانها وهويكافح ويثور ويناضل دون كلل، وتضربه الرياح العاتيات وهو يتشبث بأرضه، ويخلدها في كل معلم من معالمها، وتفاصيل ترابها المعطون بعبق الأصالة، التي نسمعها في أغاني الراحلة المقيمة (نيانيكول مثيانق).. وفي الأغاني وحلوالمعانى وصوت الطبول والنقارة المحلية لشعب نقوك أبيى .. هى كنز من الثروات الحبيسة تختزنها الأرض في باطنها وظاهرها، تتقلب على جمرالأشواق إنتظاراً للوعد المنتظر والمرتجى، بإشراقة شمس الحرية على كل بقعة من بقاعها فهي منا .. ونحن لها .. وهي علاقة الجزء بالكل .. ظلت طوال سنوات من عمرالزمان ملاذ للإنسان والطير والحيوان .. أبيي البلدة المضيافة يفرح منها عبق الإيمان .. ديار للراحة والأمان فأسالوا جيرانهم من إثنية المسيرية الذين توافدوا، سيتحدثواعن كرم عشائر نقوك وهي روايات تحكيها الأجيال اللاحقة والغابرة ..

الأخوة القراء، بهذا السفر التوثيقي لمدينة أبيي .. نهدف أن تظل الذاكرة مُتقَدَة، ودوننا شواهد من التاريخ مثل كشمير بين الهند وباكستان؛ وحتى لا تكون مثل تسلية الكلمات المتقاطعة، بفعل مكرالدسَيسَة والسياسة، وتلوين الحقائق بحبر الزيف وتبادل المصالح والمنافع.

يأتي هذا المجهود بعد الكتاب الأول لي عن (آفاق الديمقراطية في جنوب السودان)، ليكون هذا الكتاب الثاني، الذي سيتطرق وسيطرح حقيقةً منطقة أبيي الجريحة، حتى يقف شعب جنوب السودان والقارئ، حول الظلمات التي مِرت ومازالت تقع عل كاهل إنسان شعب نقوك.

ونستهلُ سرد تفاصيل الكتاب، الذي يأتي في أربعة أبـواب بعد المقدمة، بأفتتاحية نرى إنها قد تكون المدخل الرئيسي لمعرفة طبيعة الأزمات التي مِرت على السودان القديم، ملخص الكتاب هو بمثابة أستراحة للتأمل وفليكن إحياءاً وتنشيط للذاكرة، فالأقلام يمكن أن ترسم الواقع والأحلام.

وسنتناول فى الباب الأول، الذي يحتوي على أربعة فصول، تبدأ بالفصل الأول الذي خصصناه للموقع الجغرافي لمنطقة أبيى، كإنطلاقة نحوالفصل الثاني، الذي نعَرِف فيه ما هي عشائردينكا نقوك التسع؟ وسنقف عند طقوسهم وتقاليدهم وقيمهم؛ وفي الفصل الثالث، سنتطرق إلى الدور المحوري للإدارات الأهلية في تماسك النسيج الاجتماعى للسكان الأصليين.

وسنتطرق في الباب الثاني الذي يحتوي على أربعة فصول، حيث نخصص الفصل الأول منه، عن الطبيعة والمناخ، بحيث نقف في الفصل الثاني عن النشاط السكاني لإنسان أبيي المهمش؛ كنافذة لمعرفة الحِرَف الرئيسية التي يمتهنها شعب نقوك. وفي الفصل الثالث نتطرق إلى ظهور النفط، وكنوز باطن الأرض، كواحدة من اللعنات التي لحِقت بشعوب المناطق المهمشة بالسودان القديم، وماصاحب تلك اللعنات من تطورات في أتجاه الحرب وفي الباب الثالث، الذي يحتوي على أربعة فصول، ويناقش الكتاب في الفصل الأول الحروب الأهلية بالسودان منذ الحُقب التاريخية المتعاقبة، ودورها في بروزالحركات التحررية. وسنتناول في الفصل الثاني، خلفية تاريخية عن إنبثاق الصراع في أبيى الجنوبية، بحيث سنسِهب في الفصل الثالث، عن الملابسات والظروف التاريخية لتحويل أبيي الجنوبية إلى جنوب كردفان؛ والدواعي الموضوعية لذلك التحويل الإداري الفوقي. ونستعرض بالتفصيل في الفصل الرابع الدور السلبي للحكومات المتعاقبة على حكم السودان في تأزيم الصراع بالسودان ككل، وبأبيي بصفة خاصة. أما في الفصل الخامس والأخير من الباب الثالث سندحض إدعاء المسيرية بأنهم إحدى مكونات مجتمع أبيي، وهذا الإدعاء لايعدو أن يكون إلا جانب من الوسائل القديمة المستخدمة من أنظمة الحكم بالسودان القديم، لتمزيق وزرع الفتنة بين سكان مناطق الشريط الحدودي؛ وبهذا سنستنطق رموز مجتمع عشائر نقوك التسع في أفادات عن إدعاء المسيرية.

وسنستعرض في الباب الرابع، من خلال خمسة فصول، بدايةً بوقفة عن المشاركة

السياسية والعسكرية التاريخية في الكفاح المسلح، وفي الفصل الثاني سنتناول أثر اتفاقية السلام على قضية أبيي. أما في الفصل الثالث سنفرده لمعرفة تفاصيل ما جاء في بروتوكول أبيي، في وقفة تأمل عن مضمون البروتوكولات. والفصل الرابع، سنقف عند التحديات والآمال المرتقبة لمواطني أبيي، وفي الفصل الخامس والأخير، سنسرد جانب من البصمات لأسماء ورموزخالدة، مرت على إدارة الزعامة القبلية لإنسان عشائر دينكا نقوك التسع؛ وكان لا بد من التوقف عن ذكراهم.

وفي خاتمة الكتاب، سينصَب الحديث عن أهمية المحافظة على أرض وعرض شعب أبيي المكافح، بعد فترات الحزن التي خِيمَت عليه، لأكثر من ربع قرن من الزمان؛ ولا يعقل أن يكون قدر أهل أبيي مكتوب عليهم أن يعيشوا في إحتراب ودمار!! وكيف لا ينعم أهلها بالسلام والوئام بسب الضعف الحكومي؟!

يحدوني أمل كبير بأن يصل الكتاب لأيادي الجميع، حتى نزيل الإلتباس عن ماهية الموقع الديمغرافي لأبيي والايكولوجي والسياسي؛ وأملي في أن يحظى الكتاب الثاني بعناية وأهتمام من كل الحادبين على أستقرار أرض جنوبالسودان؛ وليعمل الكل لإيقاف الإنتهاكات ونزيف الدم الموسمي، الذي يتعرض له إنسان عشائر نقوك؛ كواحدة من مكونات شعب هذا الوطن.

المؤلف:

مايكل ريال كرستوفر

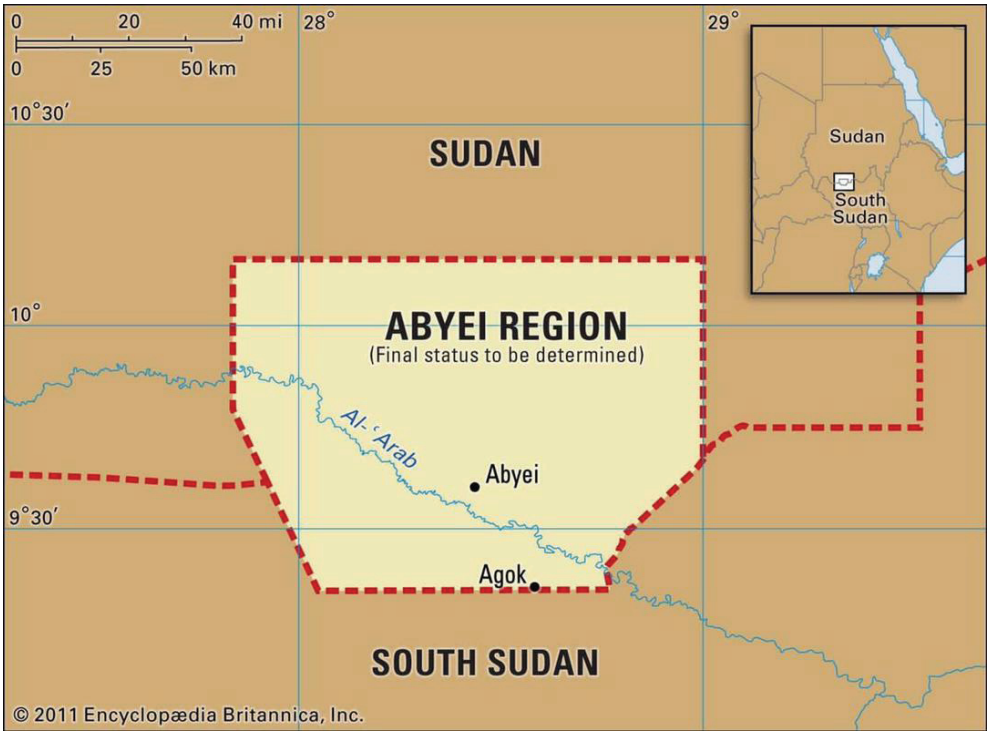
0 20 40 mi
0 25 50 km
28°
29°
10°30′
10°
9°30′
SUDAN
ABYEI REGION
(Final status to be determined)
Al-ʿArab
Abyei
Agok
SOUTH SUDAN
Sudan
South Sudan
© 2011 Encyclopædia Britannica, Inc.

الباب الأول :-

الموقع الجغرافي لمنطقة أبيي :

في هذا الفصل الذي نعده مدخلاً، لنتصفح الموقع الجغرافي، الذي تشغله منطقة أبيي في خارطة جنوب السودان، وسنقف عن الموقع الجغرافي لأبيي، بُغية دحض بعض الأفكار السالبة، التي يجتهد البعض من الناس عمداً لطمس ماهيَة جغرافية سكان تلك المنطقة الوارفة الظلال. ونهدف من خلال هذا الفصل لتوضيح حقائق، ربما معلومة بالضرورة للحكومات المتعاقبة التي حكمت السودان عنوةً وإقتدار، وحاولوا إلغاء هوية سكان منطقة أبيي الأصليين، عبر سياسات ملتوية؛ لذا من الأجدر التوقف عن الموقع الجغرافي لمنطقة أبيي، حتى نبيِن الأسباب الحقيقية، التي إذا تغاضينا النظر عنها في خضم السرد، لايمكن أن نكون أوفينا في حق أهل المنطقة؛ وستظل الأزمة موجودة دائماً كالسوس تنخر في أبيي من جديد.

تقع منطقة أبيي في الشريط الحدودي بين جنوب السودان وشماله، تحِدها من ناحية الشمال والشمال الشرقي ولاية جنوب كردفان «جبال النوبة ومناطق المسيرية «، ومن جهة الشمال الغربي ولاية جنوب دارفور، وتحِدها من جهة الغرب ولاية شمال بحر الغزال، ومن الجنوب ولاية واراب، ومن الشرق ولاية غرب أعالي النيل، يظهر جلياً من الموقع الجغرافي أن منطقة أبيي تمتاز بموقع جغرافي متميز، من المفترض أن يكون مصدر للخيرات؛ وليس للويلات كما هو السائد اليوم، وتتجاور مع قوميات عدة، منها قبائل الدينكا ملوال والدينكا توج، في كل من الجهة الغربية والجنوبية بالنسبة للمنطقة، وقبائل الدينكا روينق وفانرو بأعالي النيل الغربية، وقبائل النوير من جهة الشرق، وفى حدودها الشمالية والشمالية الغربية قبائل النوبة وقبائل المسيرية ودارفور*(يحيى جمال عثمان،

الحدود الإدارية في السودان، رسالة ماجستير في الآداب، قسم الجغرافيا، جامعة القاهرة 1995م).

على ضوء ماسبق فإن الحدود الفلكية لمنطقة أبيي، وفقاً لقرارمحكمة العدل الدولية في لاهاي – هولندا؛ الحدود الشمالية لمنطقةأبيي عند دائرة عرض 10 درجةو22 دقيقة، والجنوبية عند دائرة عرض 10درجة و10 دقائق و10 ثوان، والحدود الغربية للمنطقة هي خط طول 27 درجة و50 دقيقة وحدوده االشرقية عندخط طول 29درجة.

جدل عملية رسم الحدود بين تشدد الخرطوم ورفض الحركة الشعبية:

في خضم الصراعات السابقة بالسودان، الذي خلص إلى وقف الحرب بين شعب جنوب السودان وحكومة المؤتمر الوطني المتأسلم، عبر مسودة اتفاقية السلام الشامل، الذي خصص اتفاق استثنائي يتعلق بحسم ملف قضية أبيي، رغم من إلتزام المتخاصمين حول حدود المنطقة، كانت هنالك عملية شد وجذب مستمرة عقب توقيع الاتفاقية (اتفاقية السلام الشامل 2005م)؛ حتى عقب استقلال شعب جنوب السودان، وصف بعض المراقبين للوضع بأبيي بأنها أكبر خطر، مما يتصور، والقضية لا تحتمل التماطل والتأخير والتراشق، بإعتبار أن هنالك لجنة مخوُلة لها حسم الأمر، ولكن أستمرت المواقف المتشنجة، وكادت أن تقود البلدين إلى الهاوية مجدداً، بعد حرب الربع قرن من الزمان، وتمثلت موقف الطرفين في حجج، نظرت لها اللجنة فيما بعد، وكان لها الرأي الفيصل لجدل وتشدد الخرطوم ورفض الحركةالشعبية.

حجج حكومة السودان حول تبعية أبيي للشمال :

تشير حكومة السودان إلى أول وصف للحدود لما بعد عام 1905 في تقرير أصدره سنة 1908م النقيب لويد، الذي كان أنذاك محافظ كردفان *(26)، وفيما يحدد هذا التقرير بحر العرب بإعتباره الحدود الجنوبية لكردفان، فأن خريطة نشرها

لويد سنة 1910.*(30)، تبين أن الحدود بين ولايتي كردفان وبحر الغزال توجد جنوب بحر العرب.*(31)، ولم تسجل أي تغييرات أخر ى ما بين 1905و1909م. في ما يخص موقع الحدود في التقارير السنوية لمديرتي بحرالغزال وكردفان، بإستثناء تغيير طفيف في الحدود بين دارفور وكردفان سنة 1908. ولذا فإن عملية النقل التي تمت سنة 1905م. هي وحدها التي يمكن أن تفسر الخط المقوس في خريطة لويد سنة1910*(32)، والسبب الوحيد فيكون هذه الخريطة (وكامل سلسلة الصحيفة 65)، تنعت الحدود بكونها «تقريبية» هو أن «الحدود الجنوبية للمناطق المنقولة لم تحدد سنة 1905، سواء في مذكرة وينجيت أو في مكان أخر. *(33).

وتشير الطبعة الأولى إلى أنها متعين بعد الحدود الشمالية لمديرية بحر الغزال، غير أنها تفيد بأن «الحدود تقسم بعض المقاطعات القبلية على بحيرة نو.*(43) بدلاً من إتباع بحرالعرب. أما الطبعة الثانية فتصف الحدود الجنوبية كردفان، «بصورة غير محددة نوعًا ما «*(44)، على أنها تتبع مجرى مائياً لعشرة أميال في أتجاه شرق غابة العرب كما هو مبين في خريطة مكتب غابة العرب لسنة 1914.*(45) وتزعم حكومة السودان أن الخرائط التي أعدها بعد ذلك مكتب الحرب أو مكتب مسح الأراضي في السودان تشير كلها إلى المنطقة المنقولة على النحو نفسه .*(46). وتبدوالحدود خطاً مقوساً لم يجد قط بأكثرمن 25 كيلو متراً عن بحر العرب متبعاً مجري النهرإلى أن صارخطاً مستقيماً سنة 1925، نظراً إلى عدة أمور منها تغيير حدود دارفور سنة 1924. وإعادة نقل دينكا تويج إلى بحر الغزال .*(47).

*حجج الحركةالشعبية / الجيش الشعبي حول تبيعة أبيي للجنوب :

تؤكد الحركة الشعبية / الجيش الشعبي، على أن حكومة السودان لم ترسم أي حدود إقليمية واضحة بين كردفان وبحر الغزال إلا بعد 1905م. بزمن طويل *( )، وهكذا أغفلت خريطة مكتب مسح الأراضي لشمال بحر الغزال *( ). لعام 1907. وصف الحدود بين المديرتين .*( ) إضافةإلى أن خريطة لويد لسنة1910، وهي خريطة غيررسمية أستندت إليها حكومة السودان تبين بجلاء أن الحدود بين بحر

الغزال وكردفان حدود تقريبة *()، ولم تحاول حكومة السودان بنفسها وضع الحدود في خريطة لكردفان إلا سنة 1913م. ولا زالت هذه الخريطة تنطوي على عدد من المغالطات*( ). وتحيل الحركة الشعبية / الجيش الشعبي،المحكمة إلى الشكل 14 الوارد في مذكرة حكومة السودان وإلى الخريطة رقم 60 من خرائط أطلس الحركة الشعبية / الجيش الشعبي في المجلد 2، وكلاهما يوضحان الفوارق الشاسعة والمستمرة في الحدود في العقد الأول من القرن العشرين ويبرزان طبيعتها غير المحدودة. وأخيراً تدعي الحركة الشعبية / الجيش الشعبي أنه «رغم وضع حدود بين كردفان وبحر الغزال بين 1914و1930، فأن هذه الحدود كانت دوماً توصف بأنها حدود إقليمية تقريبية

هوامش الفصل الأول :

_*(26) أنظرمذكرة حكومة السودان، الفقرة 372؛ وتقرير المخابرات السودانية رقم 171، أكتوبر 1908،التذييل هاء، الصفحات 32-35(مذكرة حكومة السودان، المرفق18).

_*(27) أنظرمذكرة حكومة السودان، الفقرة 372؛ التي تشير إلى الخريطة رقم 11 في مذكرة حكومة السودان، خرائط أطلس،(مديرية كردفان السودانية، مكتب السودان لمسح الأراضي، الخرطوم،1910).

_*(28) أنظر مذكرة حكومة السودان، الفقرة 373؛ الشكل 13، الصفحة 143،مذكرة حكومة السودان، والخرائطة رقم 11من أطلس الخرائط المصاحبة لمذكرة حكومة السودان، (مديرية كردفان السودانية لمسح الأراضي،1910)

_*(29) أنظر المذكرة المضادة لحكومة السودان، الفقرات 283 288-.

_*(30) المرافعات الشفوية لحكومة السودان،21 أبريل 2009، المحضر 11/33 ومايليه.

_*(31) مذكرة حكومة السودان، الفقرات 376 379- التي تشير إلى سلسلة دليل السودان الأنجلو – مصري – مديرية بحر الغزال (1911) الصفحة 5 (مذكرة حكومة السودان، المرفق 26). وسلسلة الأنجلو – مصري – كردفان ومنطقة غرب النيل (1912)،الصفحة 7(مذكرة حكومة السودان المرفق 27).

_*(32) أنظر مذكرة حكومة السودان الفقرة 377؛ وسلسلة دليل السودان الأنجلو – مصري – مديرية بحرالغزال (1911)، الصفحة 5 (مذكرة حكومة السودان،المرفق 26).

_*(33) مذكرة حكومة السودان، الفقرة 378.

_*(34) أنظر مذكرة حكومة السودان، الفقرة 379 والخريطة 13 في مذكرة حكومة السودان (غابة العرب اللوحة6-Lمكتب مسح الأراضي الخرطوم، 1914).

_*(35) أنظرمذكرة حكومة السودان، الفقرة 380 والشكل 14. وأنظر أيضاً أطلس الخرائط المصاحبة لمذكرة حكومة السودان، الخريطة رقم 13 (غابة

العرب اللوحة 65-L، مكتب مسح الأراضي الخرطوم 1914)؛ الخريطة 14(السودان،الانجلو – مصري، قسم الجغرافيا، (شعبة المخابرات) مكتب الحرب،1914 ؛ الخريطة 15 (صحيفة أشوانغ65-K، مكتب مسح الاراضى (الخرطوم)1916 ؛ والخريطة 19(دارفور، قسم الجغرافيا (شعبة المخابرات) مكتب الحرب،1916؛ والخريطة 17(السودان الانجلو مصري، قسما لجغرافيا (شعبة المخابرات) مكتب الحرب،1920)؛ والخريطة 18(صحيفة ابيور65-K، مكتب مسح الأرضي (الخرطوم1922)؛ والخريطة19(غابة العرب اللوحة 65-Lمكتب مسح الأراضي الخرطوم،1922)؛ والخريطة 20 (تويك دينكا اللوحة 65-L، مكتب مسح الأراضي الخرطوم، 1925)؛ والخريطة21 (غابة العرب اللوحة 65-L، مكتب مسح الأراضي، الخرطوم،1925)؛ والخريطة 22 (غابة العرب اللوحة65-L، مكتب مسح الأراضي، الخرطوم،1929)؛ والخريطة 23(صحيفة أبيى65-K، مكتب مسح الأراضي الخرطوم 1936)؛ والخريطة 26(غابة العرب اللوحة65-L، مكتب مسح الأراضي الخرطوم،1936).

_*(36) أنظرمذكرة حكومة السودان، الفقرة 381؛ أنظر أيضاً الشكل 14 في الصفحة 146 من مذكرة حكومةالسودان المذكرة المضادة لحكومة السودان،الفقرة 499.

_*(37) أنظر المذكرة المضادة للحركة الشعبية / الجيش الشعبي، الفقرة 1459-1460. أنظر أيضاً التذييل باء في المذكرة المضادة للحركة الشعبية /الجيش الشعبي، ولذا تلاحظ الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي، أن الحدود بين الولايتين حذفت في كل من خريطة «النيل الأبيض وكردفان» لإدارة مسح الأراضي لسنة 1907(الخريطة42 من أطلس خرائط الحركة الشعبية / الجيش الشعبى، المجلد 1.بحر الغزال الشمالي لمكتب مسح الأراضي لسنة 1907(الخريطة 40 منأ طلس خرائط الحركة الشعبية / الجيش الشعبي، المجلد 1

_*(38) الخريطة 40 من أطلس خرائط الحركة الشعبية / الجيش الشعبي، المجلد 1.(بحر الغزال الشمالي : اللوحة 65،مكتب مسح الأراضي، الخرطوم،1907).

_*(39) أنظر المذكرة المضادة للحركة الشعبية / الجيش الشعبي، الفقرة1460والتذييل باء الفقرة 50. أنظر أيضاً الخريطة 42 من أطلس خرائط

الحركة الشعبية / الجيش الشعبي، المجلد 1 (النيل الأبيض وكردفان، إدارةمسح الأراضي في القاهرة 1907).

_*(40) أنظر المذكرة المضادة للحركة الشعبية / الجيش الشعبي، التذييل باء، الصفحة 399، أنظر أيضاًSecond Daly Expert Report، الفقرات 37-43، تذييل المذكرة المضادة للحركة الشعبية / الجيش الشعبي من أجل الإطلاع على انتقاد لما أستندت إليه حكومة السودان من حجج لرسم المنطقة التي تزعم أنها تحولت.

الفصل الثاني

الباب الأول

إفـادات عن كتاب أبييّ الواقع الديمغرافي والأيكولوجي والسياسي

احتوى على مجموعة من الافادات من شخصيات ورموز خلقوا من طينة تراب أبيي ونهلوا من العلوم النافعات ذاكرتهم ممتلئة بكل تفاصيل الارض التي اسكنهم الله فيها، استنطقناهم وتحدثوا حديث العلماء والخبراء والحكماء، وقدموا افادات لتشحن ذاكرة الايام بقصة ارض وكفاح شعب ما زال يلهث وراء سراب الحرية صابرا وعازما ومتمسكا بهويته، تناولوا التعريف باسم المنطقة وتاريخها وتشعب مجتمعاتها ولم ينسوا التضحيات الجسام لابطالهم ومركزين على اصل الهوية الجنوب سودانية. كل واحد منهم امسك بجانب وفصله تفصيلا وجمعنا عصارة الكلام لنعرفكم بالبلد التي ما زالت تحت القيود تقاوم ، شعب وارض وانسان ولندع الصفحات التالية لتقرأوا افادات ،البروفسير موسى ماقوك وهو علم ورمز من رموز ابيي يعمل استاذا بجامعة بحر الغزال.

ثم الاعلامي البارز وابـن المنطقة اروب بقت المدير السابق لهيئة الاذاعة والتلفزيون وقد اسهب في فذلكة تاريخية لاساطير مجتمع نقوك والعشائر.

ثم قطفنا افادة من إفادة القيادية الأستاذة / نيانكواج نقور، عضوة البرلمان القومي سابقا

أولاً:

إفادة البروفيسور/ موسس ماقوك ميوم

الأستاذ بجامعة بحر الغزال(قسم المناهج التربوية والتدريس) ..

البروفيسور (موسس ماقوك ميوم) استرسل في ذكر بعض الحقائق التي ربما تكون غائبة عن البعض، لاسيما فيما يتعلق ببعض الجوانب الحياتية، و ترتيبات العشائر الداخلية للأهالي في منطقة أبييّ ، متناولاً الجزئية الخاصة بنضال وكفاح أهالي منطقة أبييّ وتواريخ الهجرة والتنقل مع الأخذ في الإعتبار التطرق الي جزء هام جدا من الاشكالات التاريخية لعشائر نقوك بمنطقة أبييّ و قبائل المسيرية، كما تطرق ايضا الي الجوانب الإجتماعية من عادات وتقاليد خاصة بالزواج، وتصحيح بعض المفاهيم المتعلقة بالتدخلات الرسمية في قضية أبييّ والي اي مدي ساهمت تلك التدخلات الحكومية في تشكيل مسار منطقة أبييّ، خاتماً إفادتة بالتأكيد الحتمي علي جنوبية منطقة أبييّ ارضا وشعبا ..

1 - ماذا قال عن المنطقة:

«أن المنطقة في الأساس سميت بالشجرة التي تدعي «أبيي» وهي تعتبر من الأشجار التي تتبع إلى فصيلة اشجار «العرديب» التي تؤكل ثمارها، وهي من الاشجار المنتشرة في المنطقة ونحن كأبناء أبيي نعتز بها كثيراً، بالرغم من أن ساكني المنطقة يسمون أنفسهم «بدينكا نقوك».

كما تقطن في منطقة أبييّ تسع عشائر ترجع أصولهم إلى (دينكا فدانق) بأعالي النيل حيث بدأت هجرتهم منذ العام (1600م)، ووفقا للمعلومات التي لدينا فإن مواطني ابيي عبروا البحر من الاتجاه الغربي إلى أن وصلوا إلى منطقة تسمى (ليكنو) والتي تعني (إلى أين يذهبوا) لكن الكثيرين حرفوا الأسم على إعتبارا أنها كلمة إنجليزية وتعني البحيرة .

وقال البروفيسور (موسي ماقوك) «أنه بالرجوع إلى مسألة الهجرة فقد قدم مجتمع نقوك وفقا للعادات والتقاليد القربان لفتاة تدعى (اشاي) حتى يعبر الشعب البحر ,وعلى هذا الأساس قد عبرت مجموعات كبيرة إلى الضفة الأخرى وتمرحلت الهجرة تدريجيا، وفي كل منطقة كان الشعب يترك البعض منهم إلى أن وصلا الي منطقة (أبيي)، و أن آخر مجموعة تم تركهم هما اهلنا في (أبيمنم).

حيث كان الارتكاز في منطقة تدعى «مجوك الور» وهناك يحدث انفصال طبيعي في الأرض لا سيما أيضا أن المنطقة هي مسقط رأس والد القيادي (دينق الور كوال) ، فهي منطقة طينية ومنها تبدأ تربة القوز الرملية ، ووفقا للمعلومات المنتشرة فإن كل عشائر نقوك استوطنوا في «مجوك الور»..

وتناول (البروفيسور موسي ماقوك) أيضا أغلب ما يتعلق بتواريخ الهجرة لمنطقة أبييّ و اختلافاتها،..

متناولا زاوية الدكتور (فرانسيس دينق)، الذي قال أن إستقرار الشعب في تلك المنطقة كان ما بين العام 1770م – 1775م ، ولكن في اعتقاد البروفيسور موسي إن تلك الرحلات كانت قبل ذلك التاريخ، استنادا الي تصريحات اول قس في جنوب السودان ويدعي (دانيال دينق اكوي) أحد الذين تم استعبادهم، وتم اخذه بواسطة القس (دانيال كمبوني) حتى أصبح قسيسا..

وبالتالي كان هناك سكان يقطنون تلك المنطقة قبل العام 1770م ، وعلي إعتبار ان اهالي أبييّ في الاصل كانوا يقطنون في منطقة المجلد، أي ما يسمى بـ(دينقا) وهذه الكلمة تعني في الغة (عندك منو) ومن ثم وصلوا إلى منطقة (الأُضية) وكل القرى التي تقع بالقرب منها، حيث قطن فيها أبناء ابيي الي ان استقروا بها أخيراً.

2 – ترتيب عشائر نقوك:

اما فيما يتعلق بترتيبات العشائر التسع فذكر البروفيسور (موسي ماقوك) أن عشيرة (ابيور) ليست أكبر العشائر و لكن توجد لديها السلطة، وسلطانها (اشويل جوواج)، ثم من بعد ذلك تأتي عشيرة (البنقو) والتي توجد بداخلها أربعة أقسام،

وتقع تحت إمرة السلطان (نيوال فقوات)، وتليها عشيرة «ديل» وهي في الاتجاه الشرقي للمنطقة وكان سلطانها هو (اروب كوال كون)، مضيفا «كما لا يفوتني بأن اذكر أن تلك العشيرة لديها حدود مع «ابيمنم»، و الجدير بالذكر أن عشيرة «ديل» لها أربعة اقسام بداخلها، اضف إلى ذلك عشيرة «مانيوار» تحت إمرة السلطان (بقت مكواج أليم) ، وهي تقع غرب منطقة ابيي ، حيث اتسمت بالقوة في عادات القوة الروحية، و لديها أسرة تدعى «ضينديور» وهي أسرة معروفة في المنطقة بالقوة الخارقة في الأرواح، وبالقرب من «مانيوار» هناك عشيرة «مرينق» وسلطانها (لوال كوال لوال)، وهنالك أيضا عشيرة «انيل» وسلطانها (اكنون اجوانق)، و أيضا توجد عشيرة «اشوينق» ولم تحسم مسألة سلطانهم حتى الآن لوجود خلافات فيما بينهم، اضافة إلى ذلك هناك عشيرة «اللي» وسلطانهم (بلبل) واخيرا توجد عشيرة «اشاك».

مضيفا بأن أي مجتمع لديهم لغة وتقاليد خاصة و اللغة التي تستخدم لدي انسان ابيي هي لغة (الدينكا) وبالاخص لهجة (فدانق)، وكل العادات والتقاليد تشبه تماما عادات الدينكا في الرنك وملوط و»ابيمنم»، وكما لا توجد فيها أي اختلافات.

3 – مراسم الزواج:

ثم انتقل البروفيسور (موسي ماقوك ميوم) للحديث فيما يتعلق بمراسم الزواج الخاصة بأهلي أبييّ، حيث قال «» تبدأ العادات بالتعارف بين الفتى والفتاة ، واحيانا يحدث التعارف في المناسبات للمرة الأولى ثم من بعد ذلك تتكرر الزيارات فيما بينهم تدريجيا، وكما أنه إذا أراد أي شاب ان يتزوج فلابد أن يأتي بشكل مباشر أي (نهاراً جهاراً) وبعد ذلك إذا نال اعجاب الأهل فيمكن أن يعطوا الضوء الأخضر لاكمال الزواج، وإذا تم الرفض يتم أخبار البنت بأن تقوم بالاعتزار له، واما في حالة القبول فيأتي وفد أهل العريس اولاً من أجل التعارف ، ومن ثم بعد أيام قليلة يأتي أهل العريس ومعهم مقدم المهر الخاص بالزواج اي ما يسمى (اتووج) ، ووفقاً للعادات والتقاليد فإن الوفد الذي أرسل يتم اكرامهم بتقديم ذبيحة تعتبر كوجبة ضيافة لهم، وثم من بعد ذلك إذا تم القبول من أسرة

العروس بمقدم المهر ، فيتم قبول البقر اما إذا تم الرفض فيتم استرجاع مقدم المهر الذي أتى به وفد المقدمة، وتدريجيا تواصل الأسرتين الاجراءات العادية إلى أن تكتمل مراسيم الزواج.. وبالنسبة لخلع الاسنان ، وفي إعتقادي يقال انها تعمل على تشويه الشفة وجعلها خارجة واذا تم خلعها ترجع إلى الداخل ، ذلك هو كل مافى الامر وليست لها اى دلالة علمية او معتقد، اما الشلوخ تقريباً جاءت قريباً جداً بمعنى ابائنا تم تشليخهم وما قبل ابائنا لم يتم تشليخهم، حيث كانت قبيلة النوير هي التي تقوم بتشليخ الشباب ومن ثم اقتبسها قبيلة الدينكا، وكان ذلك فى العام 1800م.

4 – حقائق تاريخية:

ومن خلال إفادة البروفيسور (موسي) فيما يختص بقضية ابيي ذكر بأن هناك ايضا تشويه ومعلومات خاطئة لدي بعض الناس وهى الاشكالية فى حد ذاتها، فالقضية اصلاً من العام 1905م،هو سبب ضم نقوك لكردفان انذاك،وذلك لأسباب ما فى ذلك الوقت، و قد تكون منطقية لأنه في فصل الخريف لا تستطيع السلطات المعنية بالعبور إلى الجنوب وذلك لوعورة الطرق، لا سيما أن المنطقة كانت تتبع للتونج وحتى الضريبة كانت تؤخذ للتونج ،وذلك لصعوبة وصول مواطني التونج في فصل الخريف والعكس لمواطني ابيي.

وكما لم تكن آنذاك اى وسائل إتصال، فقط كان هنالك صيادين من العرب يقومون بصيد الفيلة والزراف، مما أدي أن يختلط هؤلاء مع تجار الرقيق واصبحوا يأخذون الناس من هنالك، وعندما يتم احضار بعض الناس يتم حجزهم، وكان هناك مكان مخصص لتجميع الرقيق (زريبة) في احدي القري التي تبعد من منطقة ابيي بمسافة ثلاثة او اربعة كيلو مترات واسمها (ميروك) والتي تعني فتح الزريبة أو سحبها، فكان السلاطين عندما يأتون الي هناك ويجدون مواطنى الدينكا حيث يقومون بفتح الزريبة ويقولون لهم اخرجوا منها، وذلك على إعتبار انهم يتبعون للجنوب، و لكن نسبة لعدم وصول الشكاوي لا تصل البلاغات ولا توجد حكومة..

حيث قام مدير مديرية بحر الغزال الذي كان موجود فى واو بمخاطبة السلطات فى الخرطوم ، واخبارهم بصعوبة التواصل مع منطقة ابيي بسبب فصل الخريف

الذي يتسبب في انقطاع كامل، واخبارهم ايضا بأن قبائل المسيرية يقومون بإثارة المشاكل هنا، و يجب ان يتم اتباعهم لكردفان من اجل أن تكون الإدارة واحدة ذلك هو الامر الثانى، بل حتى منطقة ابيمنم كانت تابعة لهم كذلك «اجاك كواج» لكن تدريجياً تخلصوا وإنسحبوا من الإدارة، ذلك باختصار شديد جداً هو سبب نقوك لكردفان.

5 – نضالات عشائر نقوك:

ومن خلال تعقيبة لتبعية منطقة ابيي لجنوب السودان استرسل البروفيسور (موسي ماقوك ميوم) في سرد عميق قائلاً عندما وقعت الحرب هنالك فى سنة 1965م مع قبائل المسيرية ،وتلك تعتبر اول حرب دارت عشائر نقوك وبين المسيرية ولم تكن هنالك حروب من قبل، وكان عشائر نقوك هم الاقوياء يحاربون بالحراب ولا توجد حكومة تقف معهم، فقط الذين كانوا معروفين لنقوك آنذاك هم قبائل الرزيقات في دارفور والحمر في شمال كردفان.

و حدثت مشكلة فى شهر ديسمبر سنه 1964م ، وذلك عندما تدخلت قبيلة المسيرية فى مشكلة بعد أن أنضمت مجموعة أهالي أبييّ لحركة (الانيانيا ون) وهم (احمد دينق مجوك) وهو ابن السلطان و(جاستن دينق ذيو) هو إبن اخ السلطان و(ايوك دينق) أيضا ابن اخ السلطان، وكما لدينا (اكنون مثيانق) وهو أحد افراد عشيرة «مانيوار» ويعتبر من اهالي المنطقة و بالاضافة الي اخرون، هؤلاء ألتحقوا بحركة (الانيانيا ون)، مما أدي إلى أن تستقل الحكومة هذه الحكاية لانهم كانوا ينادون بان أبيي يجب ان تعود إلى الجنوب ولا نريد الشمال مرة اخرى، فالحكومة تريد الحرب وذلك بإستقلال العامل القبلى واستخدمت المسيرية فيها، وفي تلك الحرب التى وقعت بين عامي 1964 – 1965م انتصرت عشائر نقوك على المسيرية من خلال الأسلحة التقليدية فقط ، وفى ذلك الوقت ((كنت كبيرا في السن وراشدا و شاهداً على ذلك، بل كنت شاهدا حتى على الجرحى الذين كانوا ينقلون إلى المستشفى، و كان هنالك دكتور يدعى (عثمان احمد الزبير) ، وقد قمت بقراءة التقرير الذي كتبه فى ذلك الوقت، والطبيب الذي اوتي به لكى يكشف على الجرحى والقتلى وما الي ذلك))..، حيث كان يقول

التقرير الذي كتب «ان جميع القتلى والجرحى من قبائل المسيرية قتلوا بواسطة الحراب، وحيث تم ارسال القوات لحسم الموضوع ووقف الحرب الي مدينة نيالا التي كانت تمثل القيادة الغربية، حيث جاءوا يستخدمون الاحصنة والبغال وعندما وصلوا المجلد تحركت معهم قبائل المسيرية وكانت عربات الجيش فى الامام والمسيرية فى الخلف، وكان من المفترض ان يمنع قبائل المسيرية من السير مع القوات الحكومية لكن لم يحصل ذلك، وعندما دخلوا منطقة الدينكا قاموا بحرق المنازل كلها باعتبار ان الجيش هم الذين قاموا بذلك حتى دخلوا مدينة أبيي،،،

6 - تدخلات الحكومة وانحيازها:

لقد قال البروفيسور موسي ماقوك « ان الحكومة تدخلت تدخلاً مباشرا واصبحت جزءا من القضية وذلك بحجة التمرد، ولكنهم اصبحوا يستخدمون قبائل المسيرية باعتبار ان تلك الحرب ذات طابع قبلى، وعندما اقيم الصلح فى شهر مايو من العام 1965 م ، جاء وفد بقيادة (محمد جبارة العوض) وكان وزيراً للحكم المحلى فى ذلك الوقت، وكان معهم)الرشيد الطاهر بكر)، وتحدث اليهم السلطان (دينق مجوك) حديثا صعبا جداً، حيث قال لهم « تأتون بالقوات ويقومون بحرق وقتل اهلى الدينكا وتقفون مع قبائل المسيرية وانتم حكومة، لذا نحن بعد ذلك سنرى كيف سنعود إلى اهلنا «، فى ذلك الوقت قال (محمد جبارة العوض) للسلطان « قل لأهلك ان الذي يريد الذهاب إلى الجنوب يجب عليه وضع حقيبته فى رأسه ويقطع البحر ويذهب ما لان هذا التراب لنا»، وكان ذلك بمثابة بداية المشكلة مع الحكومة ، وقال (محمد جبارة العوض) تلك المقولة بفهمه، وانا شاهداً على ذلك وكان معه (الرشيد الطاهر بكر) رئيس الجهاز القضائي آنذاك،،،

وبالتالي اصبحت المشكلة مع الحكومة وليس المسيرية، فقط كانوا يستخدمون قبائل المسيرية مثلما قال الشيوعيين قديما ان المغفل النافع ،وحتى اليوم لا زالت قبائل المسيرية يستخدمون كمغفلين نافعين، اما القضية الشخصية بيننا وبينهم غير معروفة، فقط ارى انهم يحركون مثل الادوات.

7 – استنكار أهالي أبيّ للتدخل الحكومي:

واضاف البروفيسور موسي « حيث قام اهلنا بإستنكار هذه الحكاية فى تلك الفترة كلها وحتى الثمانينيات اهلنا يعانون من الطرد والقتل من قبل قبائل المسيرية لكن فى النهاية تسلحوا بالسلاح الذي اتى به (الانيانيا ون) وبعد ان عقدت إتفاقية مع (جعفر النميرى) قام اهلنا بشرأئها واصبحوا يصادمون به قبائل المسيرية، أما الاخ (مايكل دينق مجوك) تمرد على النظام فى سنة 1981 م، وهو الذي بدء ما يسمى (بأنيانيا تو) وفى النهاية انضم للجيش الشعبى وتم أغتياله،،،

ومن ثم تحرك ابنائنا بأعتبار أن قضية ابيي تعتبر محورية ولا بد أن تحل، لان الحل الذي تم هنالك فى فترة (ابل الير) مع (جوزيف لاقو) كان يقتضي ان يكون هنالك إستفتاء لمواطنى منطقة ابيي ، ولكن الرئيس (جعفر محمد النميري) قام بإلغائها، وذلك هو نفس الشئ الذي تكرر حالياً، وان كان من المفترض ان يحدث إستفتاء فى إتفاقية السلام الخاصة بجنوب السودان، لكن فى الآخر تم ضرب منطقة أبيي وانتهي الموضوع اى لا يوجد اى أستفتاء تم القيام به، بمعنى ان التاريخ يعيد نفسه بطريقة او اخري ، وهناك مقولة تقول (أن المؤمن لا يلدغ من جحراً مرتين) لكن نحن في ابيي نلدغ اكثر من مرة!!

8 – إنضمام أبناء نقوك لحركة (الانيانيا ون):

وفي ختام إفادات البروفيسور (موسي ماقوك ميوم) تطرق الي مسألة الكفاح والنضال لانسان منطقة ابيي قائلا « لا يمكننا أن ننسى الدور التاريخي والكفاح المسلح لانسان منطقة أبيي من أجل التحرر والحياة الكريمة، وان أبرز من شارك فى حركة (الانيانيا ون) و (الانيانيا تو) وتأسيس الحركة الشعبية من أبناء أبيي، وذلك بحكم طبيعتهم وحكم وضعهم الذي جعلهم ان يكتسبوا حماس الوطنية وحماس الإصولية ، بمعنى لا يمكن ان تتخلى عن قضيتك مهما كان الثمن، و في حركة (الانيانيا ون) التي إلتحق بها اغلبهم من كانوا متعلمين من ابناء المنطقة، وبنفس القدر فى حركة (الانيا نيا تو) أن أبناء المنطقة هم الذين تبنوا ذلك، وحالياً فى الجيش الشعبي لتحرير السودان هنالك الكثير من ابناء أبيي إلتحقوا به وكانوا

من المتعلمين ايضاً، حيث كان التحاقهم على أساس القومية، وذلك بأعتبار ان قضية أبيي قضية قومية تخص جنوب السودان كلها، لكن يبدو أن هنالك (شئ فى نفس يعقوب) ، ولكى أكون واضحا ، يعقوب الذي اعنيه هو جنوب السودان، لانه بعد أن وقع إتفاق السلام كنا في انتظار الإستفتاء لمنطقة أبيي ، وكثير من الساسة الجنوبيون قلنا لهم إن هذه المشكلة لن ترجعنا إلى الحرب مرة اخرى، إلا انهم تنصلوا من قضية أبيي وكأننا مرتزقة..

9 - جنوبية آلأرض:

وأخيراً اثني على أن مشكلة أبيي هى جنوبية الارض وليست جنوبية المواطن، لأن جنوبية المواطن مذكوره فى دستور دولة جنوب السودان وهو أمر محسوم ، لكن جنوبية الارض غير محسومة، فيجب على القادة السياسيين اوغيرهم، ان لا يلمحوا بان مواطنى منطقة أبيي يرغبون في الانتماء الي الشمال او يريدون الجنوب، لان الارض يمكن اخذها ، والان السودان مصراً على اخذها لانها تحتوي على الكثير من الموارد والثروات مثل البترول وأشياء اخرى لا نريد أن نذكرها لكى لا يطمع هؤلاء الناس أكثر، أليس من حقنا او بالاحرى،، نحن لسنا بجنوبيين..؟؟!!

ثانياً:

إفادة الأستاذ / (أروب بقت تتقلوط)

المدير العام لهيئة الإذاعة والتلفزيون سابقآ

امتداداً لما يتناوله الكتاب في هذا الفصل الخاص بإفادات عدد من القيادات والرموز التاريخية التابعة لمنطقة أبيّ ، ومن إضافات هامة تتعلق بالسرد التاريخي والمعاصر ، نتناول في هذه الجزئية اضافة الأستاذ (أروب بقت) المدير العام لهيئة الاذاعة والتلفزيون سابقا لتشكل إضافة قيّمه لكتاب (أبيّ الواقع الديمغرافي والأيكولوجي والسياسي)..

(عشائر دينكا نقوك التسع)..

(أ) أصولهم وتاريخ هجرتهم:

في افادته عن عشائر دينكا نقوك التسع اكد الاستاذ (أروب بقت) بأن دينكا أبيّ أحد بطون دينكا «فدانق» ، التي هاجرت من شمال أعالي النيل ، ويقال أن تلك العشائر قد قطعت البحر من شرق مدينة ملوط، ووفقا للتاريخ الموثق فإنه عندما تم عبور البحر كان لا توجد وسيلة نقل حيث واجه الشعب تحدي كبير في هذه المسألة وذلك لكثرة الاحصائيات، وبناء على ذلك قام جدنا (جوك) بإهداء ابنته (اشاي) للبحر ووفقا لتلك التقاليد انفتح البحر ومر الشعب بسلاسة ،وحسب الرواية التي رسخت في التاريخ إن جدنا كان قد خاطب البحر وقال له « أننا نريد أن نعبر وهناك تحديات تواجهنا لذلك ساهديك اجمل بناتي «، مما أدي إلى انشقاف البحر بعد ان ألقيت فيه البنت (اشاي) ومن تلك اللحظة اختفت ولم تظهر إلى يومنا هذا، وكما يقول الرواة فإننا قد عبرنا البحر واتينا إلى منطقة (فإنرو) حيث ذهبا غربا إلى أن وصلنا هجليج وذلك قبل العام 1905، وهناك بقيت عشيرة (اشاك) في منطقة تدعى «للنياما» والان تتبع لغرب كردفان لكن اصلها جنوبية ،لا يفوتني أيضا أن بقية العشائر قد اتت متأخرة ،اما في وسط ابيي فنجد عشيرتي «مرينق» و»مانيوار» اما عشيرتي «لنيل» و»ابيور» فعبرتا إلى الأمام ومعها عشيرة «اشيوانق» التي استقرت الان في الحدود مع «لاهاي» التي تتبع لنقوك .

مضيفا أيضا بأنه قبل العام 1905 لم تكن لدينا (عشائر نقوك) حدود مع المسيرية بل إنما كانت مع قبيلة (الحمر) فاما المسيرية تعتبر من القبائل الرعوية المهاجرة من دولة تشاد، وكانت حدود ابيي معروفة منذ فترة وجود الانجليز ، حيث كان السلاطين يقومون بفتح الطرق ولم تكن ابيي تابعة للمجلس الريفي بل إنما كانت تتبع للتونج لكن الإنجليز بالخطاب الإداري فقط قاموا باتباع ابيي إلى كردفان وذلك من أجل تقريب الخدمات لها ، واذا تمت مقارنة الفولة مع التونج فمنطقيا نجد أن كردفان كانت أقرب ، ومنذ العام 1905 أصبحت المنطقة تابعة للمجلس الريفي والذي سمي بـ(مجلس ريفي الدينكا والمسيرية) وهذا المجلس كان يترأسه عائلة (بأبو نمر) بعد فترة السلطان (دينق مجوك) للمجلس حتى يتابع الإجراءات الإدارية.

وأيضاً من المعلوم أنه بعد فترة وجيزة كانت هناك قبيلة تدعى (المسيرية الزرق) والتي يتراسها (عزالدين حريكة) وهي قبيلة مستقرة في جبال النوبة، وهذا الشخص تحالف مع السلطان (دينق مجوك) في الانتخابات الي فاز السطان (دينق مجوك) برئاسة المجلس وذلك في أوائل الستينيات من القرن الماضي، الي ان تأزمت الامور و ساءت الأحوال، و أيضا كانت لدي المسيرية بطون أخرى ، من ضمنها (العجائرة) وايضا هناك تقسيم للمسارات لهم فهناك المسار الشرقي والغربي والأوسط، ووفقا لذلك فإن المسار الشرقي يعبر إلى مناطق النوير وفانرو اما المسار الغربي فيذهب إلى اويل والمسار الأوسط هو الذي يجمع عشائر نقوك مع المسيرية (العجائرة) الذين يأتون في فترة الصيف.

(ب) الظروف الإجتماعية عند عشائر نقوك»..

ومن خلال افاداته انتقل الاستاذ (أروب بقت) للحديث عن الظروف الإجتماعية وما يتخللها من عادات وتقاليد خاصة بالزواج والصفات التي تميز عشائر نقوك من فراسة وحكمة وزعامة، متناولا ايضا صلات الأرحام ونضالات عشائر نقوك، مع أبداء الراي حول عدم وجود اي قواسم مشتركة بين أهالي منطقة أبييّ و سكان كردفان بشمال السودان.

(العادات والتقاليد)..

أولاً: الزواج:

من المعروف ان طقوس أبييّ لا تختلف عن قبيلة الدينكا، لكن فيما يختص بالزواج فإن العريس يبحث عن عروسته وينشي علاقة معها لفترة ما لا تقل عن عدد من السنوات، وهذه الفترة تكون لدراسة العلاقة والتي تختص بالتحري والتأكد على عدم وجود الأمراض الوراثية وصلة الرحم وأشياء كثيرة ، وكل تلك الإجراءات تتم بعد أن يخبر الطرفان أسرتيهما، وإذا جاءت التقارير خالية من تلك المسائل حينها يتم الزواج، وحتى الان تحتفظ (نقوك) بتقاليدها وخاصة مسألة زواج الاقارب التي باتت ممنوعا منعا باتا لغاية الأن ، لاعتقادها أن هناك لعنات قد تصاحب الزواج.

وعن تشابه طقوس الزواج أيضا مع بقية الدينكا على سبيل المثال أن أراد الشخص الزواج عليه اولا أن يتم الاتفاق على المهر ثم من بعد ذلك يتم الزواج ، والمهر يجب أن يدفع بالأبقار لكن نسبة للحروب وهجرات الاهالي إلى الشمال تأثر المجتمع بتلك المجتمعات و أصبحت الاعراس تتم بالمال ، ولكن إذا تم الزواج بمسقط الراس فلابد أن يدفع المهر بالبقر .

وتعتبر عشائر نقوك التسع مترابطة ومن الصعب جدا ان يتزوج الشخص داخل العشيرة لوجود صلات أرحام قوية ، ولذلك لا يتم الزواج إلا بعد فحص دقيق في النسب.

ثانياً: الفراسة:

وايضا من عادات وتقاليد عشائر نقوك لابد أن يتم تعليم الأبناء (الفراسة) حتى يكون شجاعا فالولد في «أبيي» بإمكانه أن يواجه الموت في سبيل حماية أخته وأرضه ، ويمكنه الاستمرار في أن يحاربك حتى ينال حقه، وتلك التقاليد يتم تعليمها لهم منذ الصغر ، وهناك ايضا ألعاب وممارسات كثيرة تقوم بتدربهم

على الشجاعة مثل (اشيتويك) التي تشبه لعبة (الغولف) ، والدينكا بطبيعة الحال ليس لديهم تقاليد من شأنها إهانة المرأة لأنها تعتبر ثروة ، ومن الصعوبة بمكان لدي عشائر نقوك أن تهان المرأة ، بل ولديها اعتناء خاص حتى الان فهناك دائماً تمييز إيجابي للمرأة.

ثالثاً: الزعامة .. الحكمة .. صلات الأرحام:

وأما فيما يتعلق بعشائر نقوك المستوطنة في المناطق الشمالية نجد عشيرة (ابيور) وهذه العشيرة لديها عدد من المشاهير فقد ورثوا الزعامة من جدهم الأكبر (كوال أروب) ،ايضا هناك (اشوينق) التي كانت قديما بطن من بطون (ابيور) ، كما توجد عشيرة (انيل) فتلك تتبع لمقاطعة (اللال) و(ام بنقو) التي تقع في مقاطعة (اميض اقووك) وفي الاتجاه الجنوبي الشرقي فنجد عشيرتي (مرينق) و(مانيوار) في مقاطعة «مجاك» وعندما تعرج إلى الضفة الشمالية الشرقية نجد عشيرتي (ديل) و(اشاك) اللتان تقعا في مقاطعة «رومامير».

رابعاً: نضالات عشائر نقوك:

تتسم قيادات عشائر نقوك بالحنكة والحكمة في إدارة الأمور ، ومنذ العام 1942م لم تدخل عشائر نقوك في حرب مع اي من المناطق المجاورة للناحية الجنوبية، فكل المشاكل الصغيرة والكبيرة يتم حلها بحكمة.

وفي الحرب التي اندلعت في العام 1955م ساهم أبناء نقوك بدعم مستتر بحيث لا يتهمون بالتمرد، ومن اول المناضلين من ابناء نقوك هو (ايوك دينق مكوي) وقتل في توريت، وايضا (اكنون) وقتل في اويل وذلك في الستينيات من القرن الماضي ، وهناك الكثير منهم أيضا (بقت اقويك) وأيضا (مايكل ميوكل دينق)..

وإذا اردنا ان نكتب التاريخ بنزاهة فيمكن أن نحسبه أول من تمرد من ابناء جنوب السودان وكان ذلك في العام 1982م ، وذلك عندما كان عضوا في برلمان كردفان ومؤسس «حركة أبييّ» التي انضم اليها الكثيرون لاحقا، واستمر أبناء ابيي في

النضال إلى يومنا هذا.

و وفقا لمعلوماتي فإنه لا توجد أي قواسم مشتركة في العادات والتقاليد بين اهالي أبييّ وسكان كردفان، وكل ما يقال عن تبعية المنطقة إلى شمال السودان تعتبر ترهات وليست لها أي أساس من الصحة..

ثالثا:

إفادة القيادية الأستاذة / نيانكواج نقور

عضوة البرلمان القومي سابقا

تتطرقت الأستاذة / (نياكواج نقور) للحديث عن أبيي الشجرة وارفة الظلال المعروفة كواحدة من فصيلة أشجار (العرديب) وتحدثت تلك المنطقة المعروفة بقصة نضال انسانها طوال مسيرة كفاح شعب جنوب السودان حتى شروق فجر الحرية، ورفع علم الاستقلال، وانتقلت بالحديث عن مشاركة شريحة النساء باعتبار ان النساء من اهم ركائز بناء المجتمعات ، فضلا عن تناولها لبعض الافادات عن العادات والتقاليد والطغوس الخاصة بالزواج بالاضافة الي معلومات ذات قيمة ودلالات خاصة عن المرأة و إسهاماتها الكبيرة، لاسيما، عندما كانت المرأة ترافق وتساعد المناضلين وتشجيعهم لإضفاء العامل المعنوي.

(أ) أبيي قصة الكفاح النضالي:

ذكرت الأستاذة (نيانكواج نقور) بأن مجتمع نقوك له تاريخ كفاح منذ أمد بعيد ، فابائنا كانوا قد بذلوا جهودا عظيمة لاستقرار ورفاهية انسان المنطقة، وقد كانت نضالات أبناء ابيي في جميع حقب النضال منذ العام 1955 حتى اندلاع ثورة الحركة الشعبية، و انجزوا بطولات كبيرة وهنالك شواهد ودلائل كثيرة على تلك الإنجازات، وهنالك أيضا حقيقة غائبة لدى الجميع وهي أن أول انطلاقة لثورة الحركة الشعبية ببحر الغزال كانت من منطقة أبيي وهذا لأن الجيش السوداني كان يضهد المواطنين، وحتى عندما انطلقت الثورة الكبرى فكان لدينا جيشا جاهزاً بكامل عتادهم العسكري والأسلحة ، وكما أؤكد أن نسبة 75٪ من كتيبة جاموس كانوا من أبناء منطقة أبيي ، وذلك إيمانا بقضيتنا العادلة.

(ب) إسهامات المرأة:

اما بخصوص المرأة قد ذكرت الأستاذة (نيانكواج نقور) أن لديها إسهامات كبيرة وأنها كانت ترافق وتساعد المناضلين وتقوم بتشجيعهم معنوياً ،بالاضافة إلى أن المرأة كانت تقوم بعلاج الجرحى وتقديم الخدمات المتمثلة في جلب المياه واعداد، الطعام فالمرأة كانت شريكة وحليفة لازواجهم وإخوانهم المناضلين في تاريخهم النضالي، واذكر أننا حينما كنا طلاب في الجامعات كنا نناقش قضايانا في أركان النقاش وذلك عن طريق الروابط الإقليمية، في الوقت الذي كانت فيه السفارة السودانية لا تهتم بقضايا الجنوب سودانيين الأمر الذي دع أن نعمل على إنشاء هويتنا الخاصة.

(ج) عشائر دينكا نقوك:

فيما يتعلق بعشائر مجتمع نقوك اوضحت الأستاذة (نيانكواج نقور) أن منطقة أبيي تحتوي على تسع عشائر ، ومجتمع نقوك بأبيي يتبع لبطون دينكا (فدانق) بإقليم أعالي النيل الكبرى، و لا تختلف عاداتهم عن بقية تقاليد قبيلة الدينكا.

و بالإشارة إلى بطون دينكا نقوك يمكننا أن توضيح العشائر التسع على النحو التالي :

1 / عشيرة ديل

2 / عشيرة اشاك

3 / عشيرة مانيوار

4 / عشيرةمرينق

5 / عشيرة انيل

6 / عشيرة اشوينق

7 / عشيرة ابيور

8 / عشيرةبنقو

9 / عشيرة اللي

وتتبع هذه العشائر الي أربع محافظات علي النحو التالي:

1 – محافظة رومامير

2 – محافظةمجاك

3 – محافظة الال

4 – محافظة اميض اقوواك

وبالاضافة الي بلدية (أبيّ).

وحيث كانت اللغة المستخدمة هي لغة (الدينكا)، اما اللغة العربية فكانت يتم تعليمها في المدارس..

(ح) العادات والتقاليد والطقوس:

وفي حديث الأستاذة (نيانكواج نقور) عن العادات والتقاليد والطغوس الخاصة بعشائر مجتمع نقوك اوضحت بأن «الطقوس لا تختلف عن بقية تقاليد وعادات الدينكا، فمثلا (الزواج) عند مجتمع أبيي يبدأ بعد ان يتعرف الشاب على الفتاة وبعد ذلك يبدي رغبته للأسرة، ومن اجل تقوية العلاقات بين الاسرتان يقوم بإبلاغ أسرته اولا ثم بعد تلك الخطوة تقوم الأسرة بإرسال وفد إلى أسرة الفتاة ومعهم عشرة أبقار وان قبل طلبهم تخبر أسرة الفتاة بأنهم سيحددون يوم الزواج، وأنه وفقاً لتلك الإجراءات تجلس الأسرتين مع كبار أعيانهم ويتم مناقشة الزواج، بحيث يكون بين العائلتين (وساطة) من أجل تسهيل وتخفيض قيمة الأبقار، وبعد أن تتم كل الإجراءات تبدأ الأسرة في تجهيز العروس من أجل تقديمها إلى منزلها ، وفي ذلك الوقت كانت لا توجد برامج واحتفالات في الكنيسة،،

أما فيما يتعلق بـ(المهور) رأت الأستاذة (نيانكواج نقور) بأنها تفضل المهور بالنقود بدلا من الأبقار لأنها أصبحت تساهم سلبيا في زعزعة الأمن والاستقرار، واضافت بعض السرد عن طقوس تقديم العروس إلى منزلها مضيفة «فهي تكون في مرافقة مجموعة من النساء وعادة ما تكون عمتها (شقيقة والد العروسة) وخالتها (شقيقة والدة العروسة) وزوجة أخيها ونساء أخريات، وذكرت (نيانكواج) بأن هناك أيضا طقوس خاصة بالعريس تتمثل في إعداد (وليمة) له مع اصدقائه،،

أما فيما يتعلق بالمأتم وعادات الأحزان اضافت (نيانكواج) « بأن مجتمع أبييّ قديما كانوا يدفنون «الموتى» في المنازل وحتى الان في القرى، و تستغرق فترة «العزاء» ثلاثة أيام، وحيث يتم حلق شعر المرأة تعبيراً عن حالة الحزن على الفقيد (زوجها)، وايضا اذا توفى الرجل يتم تسليم المرأة إلى اخيها أو ابن عمه أو أحد الأقربين للزواج منها، وما ذالت هذه العادة مستمرة حتى الآن ،،،

ومن وجه نظر (نيانكواج) أنها توافق على هذه العادة لأنها تحفظ صلة الرحم، وكذا الحال في موضوع العادات الاخرى حيث يتم تشليخ الرجال ويختن الأولاد لكن الفتيات لا يتم ختانهن.

الفصل الثاني

طقوس الزواج والاعراس عند الدينكا

يطلعكم الاديب والشاعر الدكتور قرنق توماس على انواع الزواج والطقوس والتقاليد المرتبطة به عند قبيلة الدينكا التي تعتبر من اكبر المجموعات الاثنية في دولة جنوب السودان، حيث طاف باحثا ومنقبا في الفضاءات الجغرافية التي تستوطن فيها الدينكا بدء من شمال بحر الغزال وتوقف في مدينة اويل، ثم عرج متناولا الطقوس المرتبطة بالزواج في حوض البحيرات في رومبيك وقوقريال والمجموعة التي تعرف باسم اقار ثم ذهب إلى فضاء اعالي النيل متحدثا عن مجموعة فدانق التي ينحدر منها دينكا نقوك في منطقة ابيي بالاضافة إلى دينكا بور في اقليم جونقلي، الفصل عبارة عن رحلة سياحية وبحثية عن مختلف العادات والتقاليد والطقوس المرتبطة بالزواج عند الدينكا اجمالا....

تطرق الاديب والشاعر الدكتور قرنق توماس ضل في الورقة عن كيفية طقوس الزواج عند قبيلة الدينكا وعن كيف تكون زيجاتهم وعن التقسيمات والانواع ولخص تعاريف الزواج من واقع تجربة حفلا لزواج تقليدي لاختي الصغرى واسمها (اجاي توماس) ثم حضر عرسا تقليدا آخر للاخت (نونا توماس).احتفى كثيرا بما كان يرى ويشاهد فألح الحاحاً ان وكتب عن ما احبه في الطقوس والتقاليد الاجتماعية الذي يمتد فيه

هذه الانواع والاساليب والطقوس تحدث عن السلسلة الاجتماعية المتينة التي تميز مجتمعات الدينكا وهيمنة منظور الذكورة التي تحرك التقاليد والعادات حتى في اساليب حياتهم العصرية والورقة بها معلومات بسيطة ومبسطة عن طقس من طقوس هذه القبيلة العريقة وركز الكاتب عن دينكا (اويل) دينكا ملوال وهم مجموعة كبيرة في شمال بحر الغزال وقد تختلف الزيجات التالية عندها قليلا عن باقي بطون الدينكا مثل دينكا ابيي ودينكا رمبيك اقار الخ ودينكا بور ودينكا اعالي النيل..وقوقريال الخ.

أنواع وطريقة الزواج عند الدينكا:

1.زواج التقديم (Thiek pieny)

وهو الزواج التقليدي الذي يشابه الزيجات الشائعة عند الكثير من الشعوب مع اختلاف التفاصيل والطقوس طبعا وفيه يتقدم وفد الأهل طالبين فتاة معينة للزواج بتكليف من العريس المفترض أو من الأب يتم استقبالهم طقوسيا فإذا تم القبول يأتي وفدا آخر هو الوفد الرسمي يرأسه مسمى أعراس الأسرة يكون في الغالب العم أو الأكبر سنا يفاوض في طقس من المطارحة البلاغية في التغني بالأمجاد والقدرات والثراء وهي في الحقيقة صراع في التهرب من كمية الأبقار المطلوبة مهرا..وقد يستبد بهم الفخر والاعتزاز بالقبول بأعلى رقم من الأبقار.. فإذا تم الاتفاق تتم الطقوس الأخرى كالتبريك وإعلان الزغاريد ودق الطبول والإيذان بالشرب والأكل والرقص والتغني..وهي تفاصيل طويلة تمتد من طقس كسر الكلفة مع أم العروس والبأس العرسان الشبان وإنزال أهل العريس حتى أيام تسيير الأبقار.

2. زواج الخطيفة. Jod jod

وهو أن يكلف العريس المفترض مجموعة من أقرباؤه الشبان بخطف البنت العروس المستهدفة واقتيادها إلى منزلهم وذلك اما لأنه يخاف الأثرياء المنافسين أو يخاف أن ترفضه أسرة البنت لإشكالات عشائرية أو لأنه فقير لا يحتكم إلى مجموعة أبفار حاضرة تساعده على الدفع الفوري للمهر ..في الغالب تكون البنت على علاقة مسبقة به وبينهما حوارات في ذات الخصوص وهي موافقة من الباطن على الخطيفة ولكنها تدعي غير ذلك وأنها اقتيدت من غير رغبتها خوفا من بطش الأخوان ...المهم بعد الخطف..الخطيفة ...وقضاء ليلة بمنزل الزوج المفترض يخطر أهلها بالذي حدث أو يعلم أهلها كيفما اتفق فيتم استرجاعها إلى بيت أبيها من قبل وفد من الشبان مستعد للعراك أو تتعارك فعلا حسب توفر العقلاء ...ثم تبدأ بعد ذلك إجراءات الترضية باعتبار ان الفعلة كانت خاطئة و مهينة قيمة الاعتذار تدفع أبقارا ..ثم تجلس الأسرتين لاحقا وفق ترتيبات محددة

لحساب المهر وهو طقس وماراثون مرهق ومتطلب يندم فيها العريس المفترض اليوم الذي فكر فيه بالخطيفة ولكنه يكون قد حقق مراده...

3. زواج الهجيمة meg meg.

وهو نوع من الزواج تكون المبادرة فيها للفتاة في حالة خوفها من رفض اسرتها لمن تحب لاسباب عشائرية او اختلافات أسرية ضاربة في التاريخ او لوضع الأبقار المتردي او رغبة في استباق كل العوارض المتوقعة فتقرر الانضمام إلى أسرة المحبوب (تهجم على منزل أسرة المحبوب)..يمكن ان يكون السبب ايضا خوفها ان يغير المحبوب رايه فيها ويفكر باخرى خاصة اذا طالت مدة الصداقة ..او تكون خائفة من ان تخضع لزيجة خطيفة او عطيه بان يهبوها لاحد الاثرياء مثلا..

هنا تفأجا أسرة العريس المفترض بفتاة غريبة مقتحمة البيت تقضي اليوم بطوله بين ظهرانيهم ولا تغادر بآخره فاذا سالوها تقول انها أتية لتكون زوجة للمستهدف وهكذا وبعد تحري و اخذ ورد وتحقق من العشيرة واذا قبل المستهدف او قبلت الأسرة يتم استبقاءها واخطار اهلها ثم البد لاحقا في اجراءات حساب المهر.. الجدير بالذكر انه يحدث ان يرفض المستهدف وتقبل الأسرة او العكس بان ترفض الأسرة ويقبل المستهدف ويتحدى بها العالم..ونادرا جدا ان يرفضا الاثنين...

4. زواج التسمية mech kou

وهنا يتم تسمية فتاة صغرى لم تبلغ الرشد بعد او تكون قد بلغت الرشد ولا تزال على ذمة انشطة اسرية اخرى مثل مراعاة ابناء الاخوة والاخوات والاهل من الدرجة الاولى قرابة وإضيف اليها الاستمرار في الدراسة مؤخرا ..

يتم تسميتها للزواج بان يدفع الراغب مهرها كاملا او جزء منه وينتظر حتى تنجلي

تلك المعوقات ثم تتم المراسم والطقوس التقليدية المعروفة تمهيدا لانتقالها لمنزل الزوجية

5. زواج العطية (الهبة) gam nya، gem gem

و هنا يهب الأهل بنتهم عطية للزوج المفترض كجزء من حل معضلات اجتماعية تعرضت لها البنت كان تكون قد تعرضت للاغتصاب أو هي حامل من سلوك منحرف او هي ذات احتياج خاص (هبلة) وهكذا....يتفق كبار الأسرة على اعطاءها كهبة للمستهدف من الذكور على ان يكون راشدا ومتفهما طبيعة هذه الزيجة ومتقبلا للصعوبة الاجتماعية المترتبة على ذلك ..

يتم التراضي لاحقا عن كيفية دفع المهر ويكون شكليا و رمزيا حفظا للكرامة وبالعدم يتم دفع المهر المضروب لاحقا من قيمة مهر البنات المفرخات من هذه الزيجة..

يشمل هذا النوع ايضا تزويج العانس والمختلة كما ويدخل في هذا الاطار مصاهرة المحبة والتقدير والاحترام كان تهب أسرة ما فتاتها لأسرة اخرى محبة دون اشتراط مهر تقوم أسرة الزوج لاحقا تحديد مهرا يرونه من باب الكرامة والاستحقاق...

6. زواج الوقيفة kouch

وهنا يتزوج الاخ وقفاً لاجل اخيه الميت والذي توفي دون ان يتزوج فيتزوج باسمه ويسمي الابناء من هذه الزيجة على اخيه المتوفي امتدادا لبقاء اسم الاخ المتوفي في العشيرة ويدفع المهر من ثروة ابقار المتوفى او من نسبته مما يليه من ابقار مهر الاخوات..يمكن ان يتزوج الاخ او فرد العائلة المنوط بالوقيفة لاحقا امراة اخرى باسمه وتسمى عليه هي وابناءها ..

و زواج الوقيفة لا يقف على الاخوة الاشقاء يمتد ليشمل كل الاقارب من الدرجة الأولى الذين توفوا دون أن يتزوجوا وكذلك الأخوات الشقيقات والخالات والعمات المتوفيين والمتوفيات ..

ويكون زواج الوقيفة ايضا من اجل المراة العاقر التي لم تنجب على الاطلاق.thiek thoum.وقد توفي زوجها اي زواج فك العقرة....فيتم الزواج باسمها ويسمى الابناء والبنات عليها هي وزوجها وتتكفل هي بابقار المهر..اما هذا الزوج الذي فك العقرة فيتزوج لاحقا لينجب ابناءه ...

ثم ان زواج الوقيفة تشمل التزويج من اجل امراة لا تنجب غير البنات فيتم الزواج وفقا لاجل ولادة الاولاد يسمون عليها هي و زوجها الاصل امتدادا لاسم ونسل اسرتيهما الصغيرة...

7. زواج الطريدة(الطرد)chop chop

وهنا تطرد الفتاة إلى بيت المستهدف كعريس بحجة انهم يرونها معه تكرارا أو بحجة انهم راؤها معه في وضع مشبوه أو مخل او في زمن غير مناسب وانها قد تكون هذه الحجج صحيحة واحيانا تكون تحايلا لتوريط المستهدف في الزواج ..وبعد اخذ و رد بين الاسرتين يستبقى الفتاة بمنزل العريس المستهدف وتتم لاحقا الإجراءات التقليدية على مضض..

8. زواج الخيفة(الخوف) rioch

هناك عشائر شهيرة بالعين والسحر والكجاجير يهابون جانبهم لقدراتهم الخارقة عند الغضب والتي قد تتسبب في الموت أو الإعاقة وإنزال اللعنات على الأحرين ..هنا تختار أسرة ما مصاهرتهم بتزويج احدي فتياتها لاحد افراد هذ العشائر خوفا منهم او اتقاءا لشرهم وطمعا في استمالتهم لاحقا في اغراض الحماية المجتمعية يعرض ذلك على الفتاة المختارة واقناعها بقيمة هذه التضحية ..يزوج البنت لاحد أبناءهم ويتم التخفيف من المغالاة في أبقار المهر وتكمل باقي الطقوس في هدوء .

9. زواج الفضيلة.. (الاختيار) (التفضيل) loch loch

و هنا يتم تفضيل عشيرة معينة لعزوتها وسطوتها وثراءها واسمها الكبير بين العشائر ثم باخلاق نساءها وبناتها وشهرتهن بالجمال والضيافة والكرم والانجاب والنجابة .. وقد لا يشترط الثراء وما إلى ذلك ويكتفون بالحكمة وقوة الشكيمة وحسن المعاملة ولو كانوا فقراء ..يقترح كبار العائلة فكرة المصاهرة وعرضها على الابناء والبنات الذين في سن الزواج فاذا تمت الموافقة يتم اخطار العشيرة المحددة بالمصاهرة ويتم التزويج لمن وقع عليهم الاختيار في جو خالي من التعقيدات الاجرائية..احيانا يقع زواج الهجيمة و زواج المحبة والعطية تحت هذا الضرب...

10. زواج البديلة (الايثار) (الاستبدال) gem rod

كأن ترفض البنت الكبرى الزواج فجأة بعد ان تمت المراسم ودفع المهر وتم تسيير الأبقار إلى اهلها ..وهنا اما ترفض قاطعة دون إبداء اي اسباب او تهرب مع رجل اخر او تهجم أسرة أخرى. فاذا حدث ذلك تعرض البنت الصغرى ان تكون الزوجة البديلة بارادتها او بإيعاز من امها او خوفاً من نزول اللعنات وحلول العار ..تهب البنت الصغرى نفسها ..ويتم التزويج ولا يحبذ الرفض المقابل وتتم المراسم مع قليل من طقوس الترضية ...يحدث هذا ايضا بين الاخوة الذكور...

11. زواج المسيكة (المسك بالقوة) dom dom riel.

هذا الزواج لا يتطلب موافقة الطرفين..يلجأ له الرجل استعراضا للقوة والنفوذ فبعد حوارات من الرفض من قبل الفتاة ..أحيانا لا تكون هناك حوارا اصلا انما اعجاب من بعيد...يتم التربص بالفتاة واقتيادها بالقوة و اخضاعها إلى منزل الزوجية المفترض وذلك اما عبر مجموعة شباب أشداء او مجموعة نساء مراوغات متحايلات يستدرجنها إلى الفخ...(dom dom diar)....

يتم بعد ذلك مراسم التزويج ابتداءا من مراسيم التكفير عن خطا المسك ثم دفع مهر الترضية للاهل وللفتاة ومن ثم مهر الزواج...

12. زواج الارواح (الكهنة)thiek bany bieth lem lem...

هنا يتم اقتياد الفتاة إلى منزل الزوجية عبر طقوس كجورية بان يجتمع كهنة الهة الحراب **spear masters** في صلاة طقوسية كجورية حامية تستهدف فتاة معينة وتدعوها بالذهاب إلى منزل زوجية محدد ايضا نزولا لرغبة الالهة والارواح والاسلاف ..تنتصر الصلاة وتذهب الفتاة شعوريا او لا شعوريا إلى منزل الزوجية ويكون الزوج المفترض ممثلا للارواح الذين يسمى الابناء والبنات لاحقا عليهم... تتم المراسم بعد ذلك ابتداءا من الذبائح الخاصة بالكهنة والاخرى التي لارواح الاسلاف ثم الاجراءت التقلدية...من مهر وخلافه....

13. زواج الاعتياش (المعيشة) thiek ayak ich

وهو زواج الرجل الطاعن في السن بفتاة صغيرة لاغراض الخدمة فقط تكون زوجته الاخيرة وتقوم على إيفاء احتياجاته و مرافقته إلى الملمات وحمل عصاته وككر مجلسه وبقجته (حقيبته) لذلك سميت مثل هذه العروس لاحقا ب شنطة اليد..يقوم الرجل العجوز بدفع مهرها كاملا ويكمل اجراءات عرسها ويهديها لاحقا لاحد الابناء او الاقارب الذكور من الدرجة الاولى لاغراض الانجاب ويسمى الابناء والبنات منها على الرجل العجوز....

14. زواج الدمومة (لعق الدم) thiek riem

وهو زواج بين العشاق ابتداءا تاكيدا لارتباطهم ومحبتهم وعدم رغبتهما في الافتراق مهما كانت الظروف يقوم العشيقين بخلط دماءهما من وريديهما ثم يقومان بتذوق خلطة الدم هذه كنية عن الارنباط الازلي ويعتبر هذا الطقس

بمثابة قسم ..واذا حدث ان افترقا بعد ذلك تنزل عليهما اللعنات ويصابا بعدم الانجاب الا اذا رجعا لبعضهما ...وهي علاقة مذمومة تحظي باللعنات والسخط عند بطون الدينكا وتعتبر شطحة وقلة عقل وجالبة للنحس لكن الاسر تكون مجبورة على اكمالها لتكون زواجا كاملا بطقوسها خوفا من العواقب...

15. زواج التنافس(النفيسة) rem nya ko

و هو ان يتصارع شابان على فتاة ويكون الفصل بينهما اما بمستوى الحكمة ويقاس بالقدرة على حل الالغاز او تجاوز المطبات التي عادة ما تكون بلاغية ثم من حيث عدد الأبقار و موفور صحتها و زينتها والافتخار بها وثالثا من حيث القدرة على التفاخر بامجاد العشيرة وشجاعتها و رفعة الكرم والضيافة ....يظل عدد الأبقار هو الفصل ما لم تنتصر صحة الأبقار و زينتها ولو كانت قليلة و ما لم تفضل الأسرة حسن المعشر والاخلاق و هذا امر نادر.....بعد الفصل بين المتنافسين و قد تكون رسو الفتاة لاحدهما لعوامل ظرفية ..تذبح الذبائح و تتم المراسم التقليدية.....

16. زواج القريبة (الاقارب) dhiet

هذا امر نادر جدا وشاذ إلى حد اللعنة لان من اعراف الدينكا المرعية بالتزام كبير ان لا يتم اطلاقا الزواج من الأسرة والعشيرة ولكنه يحدث مصادفة نتيجة للجهل بصلة القرابة و ربما مقصودة نتيجة للعشق المجنون ...فاذا حدث ذلك غفلة تتداعي الاسر بحكماءها وكهنتها لاتقاء النحس وشر اللعنات وغسل العار الناجم من زيجة الاقارب تلك فتتم اجراءات قطع رابطة الدم عبر طقوس كجورية رجاءا لارواح الاسلاف ان لا تغضب ثم تذبح الذبائح تكفيرا واخرى طلبا لرضى الاسلاف واخرى طلبا لسلامة الزرية المتوقعة من هذه الزيجة من اللعنة واخرى ترضية لاهل العروس..ثم تتم الطقوس التقليدية...هذا اذا لم يتم تفريقهما تماما..

17. زواج الغربة (البعيدة) tem wud

وهنا يشق العاشق الديار مبتعدا عن عشيرته والعشائر المجاورة باحثا في الدروب عن محبوبته التي التقاها ذات نقارة حامية فاذا تجاوز اكثر من مسافة ثلاث عشائر او اربعة ثم اهتدى لعشيرة المحبوبة فانه يطالب حين التقدم للزواج ان يدفع قيمة تجاوزه العشائر كان يدفع مثلا عشرة ابقار عن تجاوزه كل عشيرة فاذل تجاوز في مسيره ثلاث عشائر دفع ثلاثين من الأبقار لاهل العروس المفترضة تكفيرا من حيث المبدا ..قيمة ت المسافة ..ثم يبدا في الطقوس التقليدية

18. زواج الخيرة (المحبة) thiek nthier

وهنا يكون والد الفتاة او الاخ او عمها او كبير العائلة او سلطان العشيرة هو المبادر باختيارها كعروس تحببا فيها او في العريس المستهدف ..لايقين لي بعض..او حتى تفضيلها لصالح المستهدف حبا في دماثة خلقه ...هنا يتكفل صاحب الاقتراح بكل او بعض دفعيات المهر واذا لم يفعل يتم التخفف في المهر و يمهل زمنا غير عاجل ليكمل المهر..يمهد صاحب الاقتراح لاجواء تعارفية تنتهي بمطارحات بلاغية توافق إثرها الفتاة على العريس محبوب الاهل، وتتم الافراح.

19. زواج اللعنة (اللعينة) thiek achien

و هو حكم اجباري بالزواج من عشيرة محددة او حتى من أسرة محددة او حتى من شخص محدد...يكون اجباريا لانه رغبة و وصية ميت مغاضبا او محبا لا فرق... فقد ترغب احدى الجدات او احد الاجداد في زواج علان من علانة في حياتها او في مماتها بان يتخاطروا عبر الاحلام مع احد افراد العائلة او احد الكهنة بضرورة تلك الرغبة ..تكون زيجة لعنة لانه لا فكاك منها الا و ساد النحس وموت الناس دون مقدمات او حتى اصابة الاطراف بعدم الانجاب .

وقد يحدث ان يحب احدهم فتاة و هو على فراش الموت فيتنمنى تزويجها إلى احد إخوته او أقرباءه ..يعلن ذلك لافراد اسرته كوصية ميت فاذا توفي نفذت وصيته خوفا من ينادي الناس إلى ديار الممات..يتم الزواج مع طقوس التكفير والتطهر....

20. زواج الضرائر (الزوجة) thiek diar moj

و هذه اكثر انواع زيجات الدينكا غرابة من حيث تناقضها مع الطبيعة الانثوية المتعارفة ..هنا تقوم الزوجة الكبرى بتزويج زوجها من فتاة اخرى محبة او رغبة في تعلية مراتبه في المجتمع..و هو المجتمع الذي سمته تعدد الزوجات ..تقع الزوجة الوحيدة تحت ضغط المجتمع الذي يعايرها بالوحشية والبخل و سؤ المعشر لان زوجها لا يقدر على الزواج عليها وتعاني ايضا من تعرض زوجها لقلة القيمة لانه زوج الوحيدة...فاذا كانت تحب زوجها حبا جما فانها تختار له احدى جميلات البلدة و تطلبها هي للزواج لصالح زوجها وتقوم هي بالتكلف بمهرها وتحتفل العشيرة بقوة شكيمتها وصلابتها ومتانة علاقتها بزوجها.....و تمشي العروس بين الناس بانها زوجة الزوجة الكبرى...

21. زواج المطلقة (الطليقة) tiny chi puol

والطلاق نادر جدا في اعراف الدينكا ولكنه يحدث ..ويبدو ان التفريق بين الزوجين مسالة عصية على الهضم للتداعيات والعواقب المترتبة على ذلك من متاهة الأبقار إلى متاهة الانساب ....والرجل يتخلى عن زوجته في حالات الانحراف وعدم الانجاب و رغبة الزوجة في العيش مستقلة عن الاهل وعن ضراتها اما المراة فتفعل ذلك في حالات الفقر وعدم الاستطاعة على الباء..او اهانته للعشيرة ..الانفصال يحدث بعد سلسلة من مجالس الصلح تصل السنين.. المهم اذا حدث فان الزوج الجديد يتكفل باعادة ابقار المهر السابق مع يعض طقوس التطهر ولا يستحب الاشهار الاحتفالي المعتاد..اما اذا لم يجدها على ذمة ابقار اي ان اهلها قد اعادوها...فانه يدفع مهرا جديدا من غير مغالاة ..و اذا كانت والدة

فان الزوج الاول يغرم الاولاد اي يدفع مقابلهم ابقارا تصل العشرين للولد وعشرة للبنت ليلحقوا بنسبه واذا لم يفعل دفعها الزوج الجديد واعطاهم اسمه...في الغالب رغم زيجة الطليقة هذه يظل اسم الزيجة الاولى هو الشائع...

22. زواج العشيقة thiek tiny moj dah

وهو زواج غريب يتم بعد معارك و طيران رقاب ..ويحدث ان تكون الزوجة على ذمة رجل اخر اتم عرسها ومهرها وقد يكون قد انجب منها ..ويبدو انها كانت على علاقة باخر قابلها ذات نقارة حامية ونشات بينهما علاقة حب وشاءت الاقدار ان يفترقا زمانا وتتزوج هي رغما عنها او ياسا من عودته ...فاذا عاد و وجد الحال كذلك و ما تزال نيران العشق تنهب روحه جازف بخطفها.... ثم تكفل باعادة مهرها كاملا ...مع ابقار التكفير (ارواك)..يسميها الشباب الان الترويكة ..ودفع ابقار التغريم اذا كانت قد انجبت..ثم استعد ليواجه السخط واللعنات و ربما الاغتيال في حالة عدم تدخل العقلاء....

23 زواج الطبيخة adook

وتشبه هذه الزيجة زواج المعيشة للحد البعيد الا ان زواج المعيشة خاص بالطاعنين في السن فزواج الطبيخة هذا يلجا له الرجل اذا غادرت او هربت زوجته من عش الزوجية لاي سبب من الاسباب تاركة للرجل الاطفال بلا مطبخ ولا احد يطبخ لهم فيضطر للزواج تحت هذا المسمى اي لاغراض الطبخ واعمار مطبخ المنزل واطعام الاطفال .. يختار دائما من أسرة فقيرة غير متطلبة ولا مغالية في المهر ساعية فقط للتزويج..وبالعدم يلجا إلى من فاتهن القطار او من يعانين احتياجا خاصا...المهم تتم الطقوس التقليدية والمهر دون مغالاة في عدد الأبقار او الاشهار .. تقدير لحوجة الطرفين...

ختاما هناك زيجات اخرى لا ترقى للتصنيف او تقع تحت الانواع اعلاه ..اتمنى ان اكون قد فتحت بابا لفضول الاصدقاء..والجدير بالذكر ان المدينة واختلاط الثقافات والعادات والطقوس جعلت من زواج هذه الايام سمك لبن تمر هندي شي من الطقوس المصاحبة لهذه الزيجات اعلاه وشي من الطقوس الشمالسودانية وشي من الطقوس الاسلامية والمسيحية وشي من الطقوس الغربية والمصرية... مما جعل الزواج في جنوب اليوم في معظمه مارثون مرهق ومكلف و غرائبي للحد البعيد.

*ورقة للدكتور/ قرنق توماس ضل- نشرت بصحيفة الوطن الناطقة باللغة العربية بجمهورية جنوب السودان في جزئين بتاريخ 12و 13أبريل من العام 2021م - الإعداد(1287-1288)

الفصل الثالث :

من هم عشائر نقوك التسعة المُشكَلة لمنطقة أبيي :

دينكا نقوك أسم يجمع عدة عشائرهي مكونات مجتمع أبيي، وفي هذا الفصل نعرف القارئ بشجرة القبيلة وفروعها، فسنتعرف عن العشائر المكونة للقبيلة المستوطنة في أبيي.

تعتبر منطقة أبيي منطقة للدينكا نقوك إحدى بطون الدنيكا المنتشرة في أعالى النيل الكبرى وبحر الغزال، وحسب التصنيف لبطون الدينكا فأن نقوك أبيي فرع من فروع نقوك في أعالى النيل، حيث يشملهم مجموعة فدانق إحدى المجموعات الأربعة الرئيسية المكونة لقبائل الدينكا في جنوب السودان؛ تتفرع عشيرة الدينكا نقوك إلى تسع عشائركالآتي : حسب الترتيب الأبجدى : أبيور – أشاك – أشوينق – اللى – أنيل – بنقو – ديل – مانيوار – مرينق،وهذه العشائر تتوزع في مناطق متفرقة في أرجاء أبيى. لا توجد إحصاءات دقيقة لقبيلة الدينكا نقوك، غيرأن بعض المنظمات الدولية العاملة بالمنطقة تقدر سكان مدينة أبيي فقط ب 90 ألف مواطن دون القرى الأخرى، ولم يجراء عملية إحصائية في منطقة أبيي، عندما كان البلاد يجري عملية إحصاء السكان والمساكن، فيما عرف بالتعداد الخامس. يعمل سكان منطقة أبيي بحرفتي الزراعة والرعي، حيث تعتبر منطقةأبيي أرض جيدة وصالحة للزراعة،وأشهر المحاصيل الزراعية هي الذرة والذرة الشامية، ينتج المزرعة الواحدة في السنة مرتين فيما يعرف محلياً «بأنقوال» وهو نظام غيرموجودعلى الإطلاق سوى عند عشائر نقوك فقط.

يربي قبيلة الدينكا نقوك الماشية، على رأسها البقر– والغنم – والضأن، يعتبر البقر ذات أهمية قصوى للدينكا، يستخدم في الزواج لدفع مهور الزواج وبعض المعاملات التجارية والروحانية وأخرى*(فرانسيس دينق، صراع الرؤى، نزاع الهويات في السودان، ترجمة عوض حسن، الطبعةالثانية، القاهرة 2001م).

منطقة أبيي تقع في الحدود بين إقليمي شمال وجنوب السودان، وتجاور الولايات ذات الإختلاف العرقي المذكورة آنفاً، لذلك نجد أن سكان مدينة أبيي خليط من شتى المناطق المجاورة والبعيدة لمنطقة الدينكا، بينما الريف تحتفظ بوضعيتها الخاصة للعشيرة التي تمتلكها قلما تجد فيها أفراد ينتمون للعشيرة الآخرى من عشائر الدينكا نقوك الأخرى، ناهيك من خارج منطقة الدينكا نقوك، بينما العكس فى مدينةأبيي حيث تسكنها شتى ألوان الطيف ولكن بعد أحداث مايو 2008م صارت 99% من سكان مدينة أبيي حسب تقدير الكاتب من الدينكا نقوك، هذا من غير الرسميين الحكوميين والدوليين العاملين فيها.

في موسم الجفاف في بدايات الشتاء تأتي بعض مجموعات المسيرية إلى المنطقة عابرين غير مستقرين ليصلوا إلى مناطق التوج جنوبي أبيي، وفي بعض الأحوال النادرة يتواجدون في ضفتى نهر كير بأبقارهم، وعندما يهطل الأمطار في الخريف يبدأ رحتلهم السنوية عائدة إلى ديارهم في ضواحى المجلد وبابنوسة؛ وهما مدينتان رئيستان للمسيرية، وما إدعاءات التي تطلق عبر الهواء حول ملكيتهم لأبيي، إنما إدعاءات أشبه بالبالون لا حقائق علمية جغرافية وتاريخية ولا اجتماعية تدعمها أو تثبتها.

وإذا كان عبورهم عبر منطقة أبيي إلى المراعى في أعماق الجنوب، يجعلهم أهل أبيي فلماذا لم تدعي قبيلتا الدينكا التوجو أو انشاننيا لملكيتهم للمنطقة؛ حيث كانتا تشكلا أكثر من نصف سكان مدينة أبيي في تسعينات القرن الماضي، والسكان الأصليين لمنطقة أبيي منتشرين في مدن شمال السودان، وبالتحديد في الجزيرة والخرطوم؟! هذا يعتبر تعويلاً سياسياً لا أكثر، ولتحقيق أهداف سياسية آنية للمركز، سرعانما تزول بعد الأستفتاء وإنها ضرب م نضروب الخيال! ستكون المسيرية على رأي المثل الذي يقول: (أبو قرنوق الذي ذهب إلى الغابة ليبحث عن قرن ينف عاد بلا أذنين).

*أما بقية مجموعات فدانق، فتشمل أربعة عشر قبيلة في أعالي النيل الكبرى بما فيها أبيي والمجموعات هي : (فانارو (فاريانق) – الوركوركوت – فوينج – دونقجول – اقير – ابليانق – روت – طوي – جوك (أبيي) نونقلوالياك (ادونق).

موقع مشيخات نقوك التسع سنة 1905

لا تزال حكومة السودان على موقعها، بأنه يجب تعيين حدود منطقة أبيي، عبر تحديد منطقة مشيخات نقوك الدينكا التسع (يقصد دينكا نقوك بالعاشر التسع)؛ التي كانت فيما قبل تابعة لولاية بحر الغزال، والتي أنتقلت إلى كردفان سنة 1905. غير أنه لو أفترضنا جدلاً أن التفسير القبلي الذي قدمته الحركة الشعبية / الجيش الشعبي تفسير صحيح، فأن حكومة السودان تحذر من أن تحديد المنطقة التي أحتلتها وأستغلتها مشيخات نقوك الدينكا التسع سنة 1905م. مسألة جد معقدة ذات صلة بالحقائق الأنثروبولوجية.*( )، ومهما يكن،لم تنجح الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي في محاولتها لإثبات أي وجود لسكان نقوك الدينكا شمال بحر العرب/ نهر كير سنة 1905.*( )

وتزعم الحركة الشعبية / الجيش الشعبي من جهتها، أنه ثبت أن «منطقة مشيخات نقوك الدينكا التسع»المنقولة إلى كردفان 1905. تشمل جميع الأراضي التي أحتلها وأستغلهاالنقوك دينكا سنة 1905. الممتدة شمالاً إلى خط عرض 10 درجات و 35دقيقة.*( )،وكلا الطرفين يدرسان موقع منطقة دينكا نقوك قبل عمليةالنقل سنة 1905 وبعدها.

جذور المشكلة :

حّددت اتفاقية السلام الشامل أن حدود جنوب السودان هي تلك التي كانت سائدة عند إعلان استقلال السودان في1يناير1956. وهذا ميراث يعود إلى اتفاقّية أديس أبابا، وهي اتفاقية أنهت الحرب الأهلية السودانية الأولى، وتجسدت في قانون الحكم الأقليمي لعام 1972، الذي وضعا لأقليم الجنوب بداخل هذه الحدود. ومن حيث المبدأ تطلبت نصوص اتفاقية أديس أبابا عودة أي وحدة إدارية، كانت قد حوّلت بعيدا عن أي من محافظتي الحدود الجنوبيتين بعد 1يناير1956 .وفي وقت الاتفاقية لم يكن هذا الأمر يمثل اشكالية، وإنما كان يمثل مسألة إدارية، تتطلب ما يزيد قليلا عن المسح. أما مشاريع الزراعة الآلية والتنقيب عن النفط، والتي هي تطورات جاءت فيما بعد لتعقد سبل إعاشة سكان الأراضي الحدودية

والجغرافيا السياسية الوطنية، لم تكن قد نشأت بعد. نتيجة لأن تاريخ استقلال السودان قد حدده البرلمان فقط، قبل عدة أيام من 1 يناير1956، فأنه لم يتم أي مسح للحدود الداخليةبين المديريات تحسباً للاستقلال، وليس هناك مصدر رسمي واحد ينص بشكل محدد على كيف كانت هذه المناطق في ذلك التاريخ؟ ومعظم منطقةالحدود لم تتعرض للمسح، وحتى معظم الخرائط الحديثة الأكثر تفصيلاً ل اتسجل في كثير من الأحيان ملامح طوبغرافية هامة، على أمتداد خطوط الحدود. ويمكن لعدم الدقة والغموض هذا أن يعقد النزاعات المحلية والاتفاقات الدولية. تمثل منطقة الحدود التي تقع بين خطي العرض ن9 – ن 12

على شمال الأراضي الحدودية يقع حزام من القيزان يتكون من سطوح وكثبان رملية، وهي منطقة ذات معدلات منخفضة من الأمطار السنوّية تتراوح بين400 600- ملمترا. وإلى الجنوب تقع هضبة حجر حديدي، ومنطقة فيضانات حيث يمتد معدل الأمطار السنويبين 800-1200 ملمترا. وتمتد معظم منطقة الحدود عبر سهول سافانا ذات تربة طينية ثقيلة تتراوح بين أراضي ذات حشائش مفتوحة وغابات من أدغال شجرالسنط، بمعدل أمطار سنوي يتراوح بين 600-800 ملمترا (SDIT،1955، ص3؛ وايتمان، 1971،ص 136 - 137؛ برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2007،ص41). ويتكون اقتصاد الأعاشةالخاص بالعديد من 14.

المربع 1: الوصف الطوبغرافي للحدود

كما يتضح في خرائط مصلحة المساحة السودانية قبل عام 1956،يمكن أن يكون كالآتي:

- من جبل مشميرا شرقا إلى رقبة امبلاشا.
- على أمتداد رقبة امبلاشا وحتى بحر العرب / نهر كير.
- على أمتداد بحر العرب / نهر كير،ثم جنوباً ثم شرقاً، بشكل موازي تقريبا للنهر.
- الإنعطاف شمال - شمال – غرب حتى يلتقي بحر العرب / نهر كير.
- ثم يتجه بشكل عام في أتجاه الشمال الشرقي متابعاً مسطحات مائية عديدة حتى ينضم إلى الرقبة الزرقا / نجول.

- يتابع الرقبة الزرقا / نجول حتى أراديبا
- ثم يتجه في خط مستقيم شرقا، ثم في زاوية قائمة شمالاً.
- ثم يتجه في خط مستقيم شمال شرق ثم شرقاً إلى بحيرة أبيض/ جاو
- ثم في خط مائل جنوب شرق.
- ثم يتحول ليجري شمالاً وغرباً، لكن بشكل متوازي تقريباً، مع النيل الأبيض وهويتجه شرقاًثم شمالاً.
- يصل جبل أوجيز، ثم يسير في خط في أتجاه الشمال منحنياً نحوالشمال الغربي حتى يصل
- جبل مقينيس ثم يسيرمباشرة في خط مستقيم شرقاً، حتى النيل الأبيض.
- ثم شمالاً على أمتداد مجرى النيل الأبيض ثم يسير في خط مستقيم شرقا عبرقوز نابوك إلى خور أمكوكا. ثم جنوباً على أمتداد قوز أمكوكا حتى خور أم دلويس.
- ثم جنوباً ثم جنوب شرق، ثم جنوباً عبرالسهول المنخفضة للنيل الأزرق حتى خط العرض 9 درجات و30 دقيقة شمالاً.

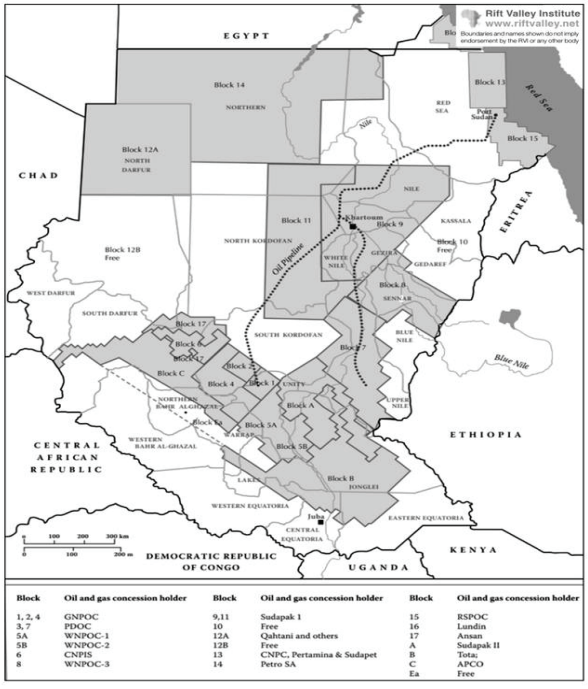

Block	Oil and gas concession holder	Block	Oil and gas concession holder	Block	Oil and gas concession holder
1, 2, 4	GNPOC	9,11	Sudapak 1	15	RSPOC
3, 7	PDOC	10	Free	16	Lundin
5A	WNPOC-1	12A	Qhtani and others	17	Ansan
5B	WNPOC-2	12B	Free	A	Sudapak II
6	CNPIS	13	CNPC, Pertamina & Sudapet	B	Total
8	WNPOC-3	14	Petro SA	C	APCO
				Ea	Free

خريطة ٢- مناطق آبار النفط ٢٠٠٧

Source: European Coalition on Oil in Sudan

حينما تصير الحدود الإدارية الداخلية حدوداً دوليّة.

مجتمعات أراضي الحدود المحلية من خليط من الرعي المتنقل وزراعة الحبوب (الذرة الرفيعة والذرة بشكل أساسي). أن وجود مستويات أعلى من منسوب الأمطار مع توفر تربة طينية ذات خصوبة عالية (رغم صعوبة زراعتها بسبب تركيبة التربة)، يعني أن أراضي الحدود تعتبر جاذبة بالنسبة للبشر الذين يسكنون شمالاً وجنوب الحدود الإدارية. وهناك تحركات موسمّية منتظمة للبشر وحيواناتهم إلى داخل وخارج منطقة الحدود.

وبشكل عام فأن الحدود الشمالية للوحدات الإدارية لمديريتي بحر الغزال وأعالي النيل القديمتين في الجنوب خلال حقبة الحكم الثنائي الانجليزي – المصري كانت مقّسمة إلى 7 ولايات من مجموع الولايات العشر الحالية لجنوب السودان – تمتد لنحو 2010 كيلومترا (1250 ميل) من الحدود الغربية مع إفريقيا الإستوائية الفرنسية (جمهورية إفريقيا الوسطى حاليا) وحتى الحدود الشرقية مع إثيوبيا.

في المفاوضات حول اتفاقية السلام الشامل أتخذت حكومة جنوب السودان موقف الإصرار على أن تبقي حدود المديريات كما كانت عليه في 1 يناير 1956 ولن تقبل أو تطلب أي مراجعة لذلك في ذاك الوقت. ولكن منذ توقيع اتفاقية السلام الشامل عام 2005 . أعاد موضوع تخطيط ووضع العلامات الحدودية فتح نزاعات الحدود بين السكان على أمتداد الحدود- وقد أعترض العديد من هؤلاء السكان – في الجنوب وفي الشمال – على الوضع السابق لعمليات تخطيط الحدود، والتي فرضت في بعض الأوقات أفكار غير مرنة حول ملكية مناطق ذات موارد عامة. أن نزاعات كهذه، حول أستخدام الأرض قبل وبعد الاستقلال، هي التي تقع في قلب نزاع المنافسة على أراضي حدود السودان، أكثر مما تقع على التوثيق الإداري. بموجب شروط اتفاقية السلام الشامل، أنشئت لجنة فنية شمالية – جنوبية للحدود، لتحديد أين يمر خط الحدود. ليس هناك تمثيل دولي في اللجنة. ويقف هذا التشكيل في تعارض مع الهيئات الأخرى، التي تكونت بموجب اتفاقية السلام الشامل، مثل لجنة حدود أبيي والتي تضم أقلية من الأعضاء الدوليين، والذين يتمتعون مع ذلك، بإتخاذ القرار النهائي، أو لجنة التقييم والتي تضم أقلية من الأعضاء السودانيين.1 يرأس اللجنة الفنية للحدود

مدير هيئة المساحة السودانية مع نائب رئيس تعينه حكومة جنوب السـودان. وقد صاغت اللجنة مرجعيتها وأتفقت على :-

1 - للجنة حدود أبيي أغلبية من الأعضاء السودانيين (عشرة أعضاء سودانيين مقابل خمس أعضاء دوليين) بينما لمفوضية التقييم والتقدير أغلبية أعضاء دوليين (8 أعضاء دوليين مقابل 6 أعضاء سودانيين، بالإضافة إلى خمس مراقبين دوليين.

أثر أقامة الحدود على المحاور الحدودية لجنوب السودان
بقلم دوغلاسهـ. جونسون ترجمة : سيد أحمد علي بلال
«هذا هونوع التقاريرالتي يمكن أن تمنع وقوع حرب»
أليكسدوفال مؤلف كتاب دارفور : تاريخ موجز لحرب طويلة

الأراضي المتنازع عليها

يواجه السودان عام 2011 أكبر تحدي له منذ الاستقلال : استفتاء حول انفصال الجنوب. وإذا صار جنوب السودان دولة منفصلة فان الحدود بين الشمال والجنوب ستصير حـدوداً دولية، وستكون الحدود هي الأطول والأكثر إثارة للنزاعات في شرق إفريقيا. إن العلاقات بين مجتمعات كل جانب – وعلى أمتداد الحدود الدولية للجنوب – قد تعّقدت من خلال عشرات السنين من الحرب الأهلية؛ وستتأثر أكثربصدمة الانفصال. وتفحص الدراسات في سلسلة الأراضي الحدودية المتنازع عليهاا لملامح التاريخية لهذه المجتمعات ودورها في مستقبل السودان السياسي.

تركز النقاش الدائر حول السودَانيين، الشمالي والجنوبي، على مسالة أين يمر خط الحدود بينهما. ويفحص تقرير حينما تصير الحدود الإداريّة حدوداً دوليّة، موضوعا آخر، لكن هي تميّز بنفس القدر من الأهميّة هو: الأثر المحتمل للحدود الجديدة على سكان الأراضي الحدوديّة وعلى التطورات السياسيّة على المستوى

المحّلي. وفي تقصي شامل للمصادر الأرشيفيّة والبحوث الراهنة، تلخص الدراسة الخلفية التاريخيّة والوضع الراهن للمجتمعات على جانبي حدود الشمال والجنوب والحدود الدوليّة الحاليّة لجنوب السودان.

الكاتب / دوغلاسهـ. جونسون متخصص في تاريخ شمال شرق إفريقيا. وقد عمل جونسون كمدير مساعد للأرشيف في الحكومة الأقليمية الجنوبية، ومصدراً مرجعياً خلال محادثات السلام التي تبنتها إيقاد وعضواً في مفوضية حدود أبيي. وتشمل أعماله أنبياء النوير (1994) والأسباب العميقة لحروب السودان الأهلية (2003/2006).

معهد الأخدود العظيم :

معهد الأخدود العظيم (www.riftvalley.net) هو منظمة غير ربحية تعمل مع مجتمعات ومؤسسات في شرق إفريقيا. وتربط برامج معهد الأخدود العظيم المعرفة المحليّة بالمعلومات العالمية. والبرامج تتضمن بحوثاً اجتماعية ميدانية ودورات تدريب ودعم للمؤسسات التعليمية المحلية ومكتبة رقميةعلى الانترنت

خريطة -1 السودان عام 2010 : الحدود الإداريـة، والمناطق المتنازع عليها والسكك الحديدية والمدن الرئيسية والأنهار.

خريطة ١– السودان عام ٢٠١٠: الحدود الإدارية، والمناطق المتنازع عليها والسكك الحديدية والمدن الرئيسية والأنهار.

الأراضي الحدودية المتنازع عليها

حينما تصير الحدود الإدارية الداخلية حدوداً دولّية

أثر أقامة الحدود على المحاور الحدودية لجنوب السودان

بقلم دوغلاسهـ. جونسون، ترجمة : سيد أحمدعلي بلال

نشر في 2010 بواسطة معهد الأخدود العظيم

St Luke's Mews, London W11 1DF, United Kingdom PO Box 30710 1 GPO, 0100 Nairobi, Kenya

المدير التنفيذي : جونر ايل مدير البرنامج : كريستوفر كيدنارالمحررون: تانيا انولو كيو ايميلي ويلمزلي التصميم: وليند ساينا‌ش صورة الغلاف: جوناثان كينقدون الخرط: كيتيكير كوود ترجمه إلى العربية: سيد أحمدعلي بلال

ملخص

١. المشكلة

٢. خلفية تاريخية

٣. المناطق المتنازع عليها

لماذا لازالت أبيي تثير الأهتمام «مونرو- ويتلي» وحدود ملوال – الرزيقات عودة كفيا قنجي مربعات النفط في ولاية الوحدة وولاية جنوب كردفان مناطق الزراعة الآلية المحاذية لأعالي النيل، خط الحدود الشمالية لأعالي النيل ولاية النيل الأزرق وشال الفيل، أثر اتفاقية السلام الشامل على الحدود الداخلية.

4 – الحدود الدولية اتفاقية السلام الشامل والإيقاد والحدود الدولية لعام 1956 إثيوبيا وغامبيلا وبارو سالينت. شرق الإستوائية وكينيا ومثلث إيليمي أوغندا ووسط وشرق الإستوائية غرب ووسط الاستوائية وجمهورية إفريقيا الوسطى وجمهورية الكنغو.

5 – توصيات بشأن السياسات العامة.

مناطق آبار النفط 2007 السودان : منطقة أبيي السودان : منطقة حدودية لشمال بحر الغزال- جنوب دارفور

السودان : منطقة حدودية لغرب بحر الغزال – جنوب دارفور تظهر جيب كفيا قنجي والخطوط الحدودية لعامي 1956 و1960.

السودان : منطقة حدودية لولاية الوحدة – جنوب كردفان السودان : التنمية النفطية في ولاية الوحدة

السودان : المناطق المخصصة للزراعة الآلية في الفترة ما بين 1940 – 2005

السودان : حدود أعالي النيل – النيل الأبيض – النيل الأزرق – سنار السودان : حدود أعالي النيل – النيل الأبيض عند جودة

السودان : حدود إثيوبيا – جنوب السودان تظهر منطقة بارو البارزة ومثلث إلمي

السودان– حدود أوغندا

السودان وأوغندا وجمهورية الكنغو الديموقراطية وجمهورية إفريقيا الوسطى

الشمالية مع مناطق ذات خرط تفصيلية. من الداخل للغلاف الخلفي

السودان : الحدود الجنوبية– المديريات الجنوبية للسودان هى مديريات بحرالغزال والإستوائية وأعالي النيل وفق الحدود التي كانت عليها في 1/1/1956 وأي مناطق أخرى كانت جغرافياً أو ثقافياً جزءاً من الكيان الجنوبي حسبما يُقرر عبر استفتاء ومديريات بحرالغزال والإستوائية وأعالي النيل حسب هذا التحديد... تشكل أقليم حكم ذاتي في إطار جمهورية السودان الديمقراطية وتُعرف بالأقليم الجنوبي.

اتفاقية أديس أبابا، حكومة جمهورية السودان الديمقراطية وحركة تحرير جمهورية السودان 1972 المادتان 3 و4

فيما يتصل بجنوب السودان تكون هناك حكومة لجنوب السودان (حكومة جنوب السودان) حسب حدود 1/1/1956

بروتوكول أقتسام السلطة (حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان، 2004،الفقرة 3–1)

'لا يتم إنتهاك حدود 1 يناير 1956 بين الشمال والجنوب ...

بروتوكول أبيي (جمهورية السودان والحركة / الجيش الشعبي لتحرير السودان، 2004،الفقرة 1–4).

أن تعيين الحدود الشمالية – الجنوبية في السودان كما تنص عليه اتفاقية السلام الشامل يحمل معه أحتمال رسم حدود دولية جديدة في إفريقيا، وهي حدود ستمتد من جمهورية إفريقياالوسطى وحتى إثيوبيا. ويبلغ طول الحدود التي تفصل بين شمال وجنوب السودان2010 كيلومترا (1250ميل). واذا صّوت الجنوبيون السودانيون لصالح الانفصال في الاستفتاء الذي سيجري في عام2011. فأن هذه الحدود الداخلية ستصيرحدودا بين دولتين جديدتين. ظل الحوار يتمركز منذ اليوم الأول حول المكان الذي يمر به خط الحدود.

أما هذا التقرير فانه يتقصى موضوعاً مختلفا له نفس الأهمية وهو : الأثر المحتمل لظهور حدود جديدة على من يسكنون الأراضي الحدودية ومدى استجابتهم لترسيمها وكيف سيؤثر هذا الأمرعلى التطورات السياسية المحلية والوطنية؟.

سيتقصى التقرير أوضاع مجتمعات أساسية تتعايش إلى جانب بعضها البعض على الحدود الشمالية – الجنوبية؛ كما يتقصى التقرير أيضا العلاقات التاريخية بين المجموعات الإثنية التي تعيش على طول حدود السودان الدولية مع جمهورية إفريقيا الوسطى وجمهورية الكنغو الديموقراطية وأوغندا وكينيا وإثيوبيا. وفي حالة وقوع انفصال فإن هذه المناطق ستكون هي أيضا جزًء من الأراضي الحدودية الشاسعة لدولة جنوب السودان، وسيتعرض سكانها لتغيير في وضعهم قد يكون له تبعات كبيرة عليهم وعلى الدولة الجديدة. أن توقعات التسوية الحدودية التي نصت عليها اتفاقية السلام الشامل.

قد أدت سلفاً إلى تفاقم أو خلق توتر بين سكان الأراضي الحدودية للسودان. وسواء أقيمت حدود جديدة (كما في حالة أبيي)، أوتأكدت الحدود القائمة الآن (كما بين دينكا ملوال شمال بحر الغزال والرزيقات في جنوب دارفور)، أوأستعيدت حدود قديمة (كما في حالتي كفيا قنجي وحفرة النحاس في غرب بحر الغزال)،فان أشكالاً من المقاومة.

لعمليات تسوية الحدود ظلت وستظل تتنامى على المستويين المحلي والوطني. يرتبط وضع علامات الحدود بموضوع ملكية وأستخدام وحقوق الأراضي، والتي عادة ماتطرح كأسئلة حول الحقوق الجماعية للمجموعات الإثنية. ولقد جرى

التقليل من شأن مثل هذه القضايا كأسباب للنزاع خلال مفاوضات اتفاقية السلام الشامل.

كما تم تهميشها خلال انفاذ الاتفاقية. لكن تعزيز الإحساس بمناطق ذات هوية إثنية يتصاعد في العديد من أجزاء المحور القديم للحرب وخصوصاً تلك التي تقع في أطار الأراضـي الحدوديـة. وهذا يحمل معه تصاعدا في التوتر كما يجعل تسـوية قضايا الحدود الداخلية والدولية أكثر صعوبة. وفي الوقت نفسـه فإن الدفاع عن الحقوق الإثنية في الأرض يمكن أن يسـتخدم كقناع للنزاع الوطني، حول السيطرة على الموارد الطبيعية بين الأطراف السياسية المهيمنة في الخرطوم وجوبا، وهو نزاع أسسـت له بنود اتفاقية السلام الشامل. أن الأختلافات حول الأسـتخدام المشترك للأراضي على أمتداد الحدود ، والتي كان حّلها في الماضي سـهلاً نسـبياً بين الجماعات المختلفة بإتباع ممارسـات حل النزاعات التي نشـأت وتطورت قبل الاسـتقلال (وقبل الحروب الأهلية التي أصابت السـودان منذ الاستقلال)، صارت الآن أكثر تعقيدا بسبب سياسات التنمية الاقتصادية الوطنية التـي أعطـت أولوية كبيرة لاسـتغلال أحتياطيات النفط والتوسـع في مشـاريع الزراعة الآلية. وتغذي النزاعات على المستوى الوطني المنافسة على المستوى المحلي وتتفاقـم بوعد الدولة بالمسـاندة في مجابهة التظلمات المحلية وأسـتخدام موارد الدولة لتحشيد القوى المحلية.

وتُظهـر حالة منطقة أبيي المرتبة بتسلسـل زمني جيد، العديد من التعقيدات المتأصلة في وضع العلامات الحدودية. وهنا فتح الأستخدام المشترك للأراضي الطريق أمام المنافسـة الإثنية، والتي تحولت فيها حقـوق إتاحة فرص الوصول للأراضي إلى حقوق ملكية كاملة لها. وقد صارت مثل هذه المنافسة أكثر حدة بسبب الأثر البيئي للسياسـات الوطنية للتنمية، والتي قادت إلى توجه يدفع نحو أسـتخدام الأراضي في الزراعة الآلية الواسـعة وأستكشاف النفط. وقد أثبتت الهياكل التي أنشأتها اتفاقية السـلام الشامل حتى الآن، إنها غير قادرة على حل النزاع المحلي أوالوطني في أبيي، بل أنها أعاقت بالفعل، وبطرق عديدة، الوصول إلى حل. أن دور الوسـاطة الدولية أو التحكيم الدولي في نزاع أبيي يمثل وسـيلة غير حاسـمة لجلب المنفعة : فبالرغم من الجهود الدولية لتخفيف الجمود حول أبيي على مسـتويات عديدة فأن قرار الحدود يبقى غير مطبق. ولهذا المأزق

تبعات على أجزاء أخرى من الحدود. وإن العلاقات بين الرعاة على أمتداد الحدود تعتبر من أكثر العلاقات تعقيدا من حيث إدارتها، ومن المرجح أن تقود إلى انفجارات عنف محلّية. ومنذ عام2005 ، صار هناك تزايد خطير في النزاعات بين الرعاة على الجانب الشمالي من الحدود. وخلال الحرب أُجبرت العديد من مثل هذه المجتمعات الرعوية في شمال السودان على التأقلم مع الصعوبات البيئية الجديدة، (تراجع في مستوى هطول الأمطار وبالتالي تقّلص في مستوى الرعي في موسم الجفاف) وضغوط تنموية إبعادهم من مناطق الرعي.

أتم الأحتفاظ بها للتوسع في استكشاف واستخراج النفط وفي الزراعة الآلية). ونتيجة لذلك فإن العديد منهم إلتحقوا بالغارات التي تمولها الحكومة في الجنوب. وقد يكون توّقع قيام حدود أكثر صرامة، يعززها ما يحتمل أن يكون جيشا جنوبيا معاديا وقوة شرطة جنوبية، أحد العوامل التي تزيد حاليا من مستوى المنافسة بين الرعاة الشماليين في مناطق الحدود، مما يقود إلى المزيد من مواجهات العنف. وفي جنوب السودان فإن توقع تعريف أكثر دقة للحدود بين الشمال والجنوب يلهم بتعريف أكثر صرامة للحدود الإثنية الداخلية. وقد عمدت بعض المجتمعات المحلية في الجنوب إلى تطبيق مبدأ أستعادة حدود عام1956 ،على مناطقهم الخاصة بهم. ومثل هذا التوجه يقفز فوق تعقيدات تمتد لأكثر من 50 عاماً من عمليات التنقل والاستقرار داخل السودان، بمافي ذلك الهجرات للعمل والنزوح بسبب الحرب وأعمال التنمية.

هناك عدد من نقاط التوتر المحتملة على أمتداد 2.010 كيلومترا من الحدود بين الشمال والجنوب. وهذا يشمل المناطق التالية: الحدود الرعوية بين الدينكا والبقارة على أمتداد بحر العرب / نهر كير؛ ومنطقة كفيا قنجي الواسعة – حفرة النحاس التي تدار حاليا كجزء من الولاية الشمالية لجنوب دارفور لكنها على وشك أن تعاد بموجب اتفاقية السلام الشامل إلى ولاية غرب بحر الغزال في جنوب السودان؛ ومربعات النفط في ولاية الوحدة، ومناطق الزراعة الآلية في جنوب كردفان والشال فيل المجاورة لولاية أعالي النيل.

تطرح الحدود الدولية لجنوب السودان تحّديا للحكم في دولة مستقبلية في الجنوب. وهذه الحدود ،أبرمت أساساً بين القوى الاستعمارية في القرنين التاسع عشر والعشرين وأعيد تأكيدها أبان استقلال السودان عام 1956. والنص في

اتفاقية السلام الشامل بأن حدود السودان الجنوبية تبقى على الحال الذي كانت عليه وقت الاستقلال، ينسحب على الحدود الدولية أيضا. ولم يكن للحكومات الأقليمية الجنوبية، قبل انفجار الحرب الأهلية عام 1983، سوى قدر قليل من المساهمة في أتخاذ القرارات المتعلقة بهذه الحدود لكن هذا تغّير مع الحرب، فخلال الحرب ظل الجيش الشعبي لتحرير السودان، يسيطر على معظم حدود السودان الدولية الجنوبية، وأقام علاقات عمل مع معظم حكومات جيرانه. وقد أستمر ذلك خلال الأعوام الستة من الفترة الانتقالية لاتفاقية السلام الشامل. وأياً كانت النتيجة التي سيتمخض عنها استفتاء تقرير المصير لعام 2011، فإن حكومة جنوب السودان سترغب في أن يكون لها دور أكبر فيما يتعلق بالاتفاقيات الدولية الخاصة بالحدود. وإذا صارت حكومة جنوب السودان حكومة لدولة مستقلة، فأنها ستصير شريكا كاملاً في علاقات ثنائية جديدة. إن جنوب السودان كأرض ليس لها منفذ للوصول للبحار، ستواجه أيضا تحدي إدارة شئون سكان متنوعين يعيشون في تلك الأراضي الحدودية من الذين ظلوا في نزاع لوقت طويل؛ بين بعضهم البعض، ومع سلطات سودانية متعاقبة على جانبي الحدود.

وفي الوقت الحاضر فإن التحدي الأمني الأكثر خطراً على جنوب السودان، على أمتداد حدوده الدولية، هو وجود جيش الرب للمقاومة في جمهورية الكنغو الديموقراطية. وقد نشط جيش الرب للمقاومة خلال الحرب الأهلية في السودان كقوة تعمل بالوكالة عن حكومة السودان. ومع أن حل هذه المشكلة يكمن بشكل رئيسي لدي أوغندا فأن حكومة جنوب السودان حاولت التوسط، وقد تفعل ذلك مرة أخرى في المستقبل.

لقد استغلت كل من أوغندا وكينيا الفرصة للأقدام على نوع من التعدي لمن جانب واحد لحدودهما مع السودان خلال فترة الحرب، وواصلتا القيام بذلك منذ اتفاقية السلام. ويعتبر أكثر النزاعات المحتملة خطورة هو النزاع حول مثلث ايلمي في الركن الجنوبي الشرقي للسودان، حيث حافظت كينيا على وجود للشرطة لبعض الوقت، وعّززت وجودها الإداري أيضا. وقد بقى هذا الموضوع معلقاً طوال الفترة الانتقالية لاتفاقية السلام الشامل. أن المنافسة وأشكال التوتر الإثني داخل جنوب السودان يمكن أن يكون لها تشبعات على أمتداد حدودها الدولية.

وينطبق هذا سلفاً على الوضع على أمتداد الحـدود مع إثيوبيا، حيث تعيش مجتمعات النوير والأنواك على جانبي الحدود، وحيث المنافسة في أحد البلدين تعبر إلى البلد الآخر.

ومع ذلك فإن الحدود تتيح فرص أمثل ما تقيم حواجز بالنسـبة لسـكان الأراضي الحدوديـة. ويمكن أن توفر تجربة علاقات المنفعة عبر الحدود على أمتداد الحدود الدولية لجنوب السودان أمثلة تستحق التطبيق على الحدود بين الشمال والجنوب. وبالرغم من فـرض الحدود الدولية فإن الرعاة على جانبي الحدود نجحوا في التفاوض للوصول إلى موارد مشـتركة عبر الزيجات المختلطة والتبادل بشكل مستقل عن تدخل الحكومة أو في غيابها. إن وجود الحدود نفسـه يؤثر على مواقع وتنمية بلدات وأسـواق وطرق جديـدة كما حدث خلال الحـرب في مراحل مختلفة على حدود السـودان مع كينيا وأوغندا.

مع قرب موعد الاسـتفتاء حول تقرير المصير، هناك ثمة حاجة لدراسـة إضافية تركّز على مناطق حدودية معينة لتعيين الأسـباب الرئيسـية للتوتر، الراهنة منها وتلك التي يرجح أن تكون نقاط إلتهاب، وتعيين الحلول الممكنة. وتكمن طرق الوصول إلـى حلول للنزاعات الراهنـة والمحتملة في وجود فهم أفضـل للاتفاقيات الوطنية، والتكيف المحلي والممارسـات الراسـخة لحل النزاعات التي تجـد القبول في الأراضي الحدودية. ويسـتطيع المانحـون والمنظمات غير الحكومية، أن يقومـوا بالكثير لدعم حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان وحكومات الولايات لأنفاذ مثل هذه العمليات.

لقد خلقت بنود اتفاقية السلام الشامل أشكالاً من التوتر على أمتداد الحدود بين الشـمال والجنوب. وهناك حاجة لإعادة فحص الأثر البيئي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي لمشاريع التنمية الراهنة، في منطقة الحدود بهدف وضع سياسات، تلبي بشـكل أفضل حاجات مجتمعـات الأراضي الحدودية. إن حكومتـي الخرطوم وجوبا مدعومتـان بالحكومات المانحة، وعلى وجه الخصوص الحكومات الضامنة لاتفاقية السـلام الشامل، تسـتطيع أن تقوم بتحرك جماعي لتقليص حدة هذه التوترات، بعدم تسييس حقول نفط الولايات المتجاورة، وبتبني إدارة بيئية أكثر صرامة لشئون النفط، ومراجعة قوانين الأراضي للنـص على مزيد من التوزيع المنصف للأراضـي، والأعتراف بأهمية الحقوق الثانوية

للمشاركة بين مجتمعات المناطق الحدودية، ودعما للقاءات العابرة للحدود بين مجتمعات الحدود والولايات والحكومات. ومساندة مزيد من النزع الصارم للسلاح في مناطق حساسة على الحدود. وأخيراً فأنه طالما أي تدخل يتطلب فهم ذي جذور تاريخية عميقة للاتجاهات الاقتصادية طويلة المدى للأراضي الحدودية، فإن جميع أصحاب المصلحة والشأن يستطيعون أن يدعموا تنمية طاقات البحث من خلال التعاون مع المؤسسات الدولية للبحوث.

ويتكون اقتصاد الإعاشة الخاص بالعديد من مجتمعات أراضي الحدود المحلية من خليط من الرعي المتنقل وزراعة الحبوب (الذرة الرفيعة والذرة بشكل أساسي). أن وجود مستويات أعلى من منسوب الأمطارمع توفر تربة طينية ذات خصوبة عالية (رغم صعوبة زراعتها بسبب تركيبة التربة) يعني أن أراضي الحدود تعتبر جاذبة بالنسبة للبشر الذين يسكنون شمالاً وجنوب الحدود الإدارية. وهناك تحركات موسمّية منتظمة للبشر وحيواناتهم إلى داخل وخارج منطقة الحدود. وبشكل عام فإن الحدود الشمالية للوحدات الإدارية لمديريتي بحرالغزال وأعالي النيل القديمتين في الجنوب خلال حقبة الحكم الثنائي الانجليزي- المصري كانت مقّسمة إلى 7 ولايات من مجموع الولايات العشر الحالية لجنوب السودان- تمتد لنحو 2010 كيلومترا (1250 ميل) من الحدود الغربية مع إفريقيا الإستوائية الفرنسية (جمهورية إفريقيا الوسطى حاليا) وحتى الحدود الشرقية مع إثيوبيا. (أنظرالصندوق رقم 1)

في المفاوضات حول اتفاقية السلام الشامل أتخذت حكومة جنوب السودان موقف الأصرار على أن تبقي حدود المديريات كما كانت عليه في 1 يناير 1956، ولن تقبل أو تطلب أي مراجعة لذلك في ذاك الوقت. ولكن منذ توقيع اتفاقية السلام الشامل عام 2005 ؛ أعاد موضوع تخطيط ووضع العلامات الحدودية فتح نزاعات الحدود بين السكان على أمتداد الحدود- وقد أعترض العديد من هؤلاء السكان - في الجنوب وفي الشمال - على الوضع السابق لعمليات تخطيط الحدود والتي فرضت في بعض الأوقات أفكارغيرمرنة حول ملكية مناطق ذات موارد عامة. أن نزاعات كهذه، حول أستخدام الأرض قبل وبعد الاستقلال، هي التي تقع في قلب نزاع المنافسة على أراضي حدود جنوب السودان، أكثر مما تقع على التوثيق الإداري.

بموجب شروط اتفاقية السلام الشامل، أنشئت لجنة فنية شمالية – جنوبية للحدود، لتحديد أين يمر خط الحدود. ليس هناك تمثيل دولي في اللجنة. ويقف هذا التشكيل في تعارض مع الهيئات الأخرى، التي تكونت بموجب اتفاقية السلام الشامل، مثل لجنة حدود أبيي والتي تضم أقلية من الأعضاء الدوليين والذين، يتمتعون، مع ذلك، بإتخاذ القرار النهائي، أولجنة التقييم والتي تضم أقلية من الأعضاء السودانيين.1 يرأس اللجنة الفنية للحدود مدير هيئة المساحة السودانية مع نائب رئيس تعينه حكومة جنوب السودان. وقد صاغت اللجنة مرجعيتها وأتفقت على :

1 للجنة حدود أبيي أغلبية من الأعضاء السودانيين (عشرة أعضاء سودانيين مقابل خمس أعضاء دوليين) بينما لمفوضية التقييم والتقدير أغلبية أعضاء دوليين (8 أعضاء دوليين مقابل 6 أعضاء سودانيين، بالإضافة إلى خمس مراقبين دوليين).

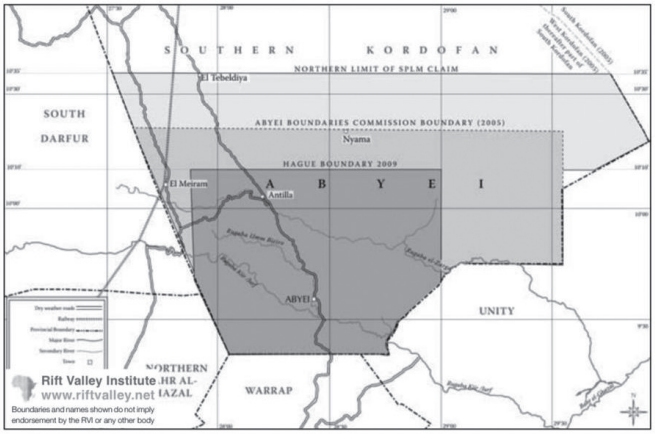

خريطة ٣- السودان: منطقة ابيي

Source: Public Law and International Policy Group

المشكلة :

إحالة كل النزاعات التي لن تجد لها حلاً إلى مؤسسة الرئاسة كُمحّكم نهائي. ولم تكمل اللجنة عملها مع حلول وقت الإحصاء السكاني عام 2008 أو مع الانتخابات عام 2010، مع أن كلا العمليتين كانتا تعتمدان جزئياً على تعريف متفق عليه لحدود السودان. وبحلول مايو 2010 توصلت اللجنة إلى اتفاق حول 80 في المائة فقط من الحدود (سودان تربيون،أ 2010). بدأ «العمل الاستكشافي»لتعيين الحدود ذلك الشهر بحدود أعالي النيل والنيل الأزرق عندما تلتقي بأثيوبيا. وبحلول يوليو2010؛ صّرح نائب رئيس اللجنة وممثل حكومة جنوب السودان فيها، بأن من المستحيل أجراء الترسيم الكامل قبل الاستفتاء حول تقرير المصير للجنوب في يناير 2010 (سودان تربيون،ب 2010). وتتمركز النقاط الأساسية للاختلافات حول مناطق النفط والأنتاج الزراعي. وبالتالي فأنه قد أتضح أن الاتفاق على مستوى اللجنة صار صعباً، كما أن وضع علامات الحدود والقبول المحلي بذلك سيكون أصعب. مع قرب موعد الاستفتاء حول مستقبل الجنوب صار سلوك حزب المؤتمر الوطني الحاكم،الشريك الأكبر في حكومة الوحدة الوطنية، متضارباً بشكل واضح.

وصار كبار المسئولين الحكوميين يخلطون تصريحات مساندتهم للاستفتاء أيّا جاءت نتيجته، بتصريحات عدوانية وتهديدات بأن منطقة الاستفتاء (أبيي والجنوب) لن يسمح لها بالانفصال. ولقد صار الاستفتاء نفسه خاضعا – لتأخيروضع علامات الحدود. وأحيانا يصرح حزب المؤتمر الوطني بأن الاستفتاء لن يتم حتى يتم وضع العلامات الحدودّية، ومع ذلك تؤكد حكومة جنوب السودان بالقدر نفسه، بأن الاستفتاء يجب أن يتم مهما كان وضع مفاوضات الحدود. ومؤخرا فقط أعلن الطرفان موقف الأصرار على أن تبقي حدود المديريات كما كانت عليه في 1 يناير 1956، ولن تقبل أو تطلب أي مراجعة لذلك في ذاك الوقت. رغم أن الشكوك ما تزال باقية حول مدى وجود إرادة سياسية متساويةمن الجانبين (سودان تريبيون) د 2010؛هـ 2010). وفي نفس الوقت فأن هي قال أن حزب المؤتمر الحاكم وأجهزة الأمن تشجع المقاومة المحلية لوضع علامات الحدود في بعض المناطق، وأن حكومة الوحدة الوطنية تدعم منبراً أعضاؤه حكاماً لعشر ولايات حدودية للإيجاد طرق لإدارة وتشجيع

النماذج بين وعبرالتحركات الحدودية لسكان الحدود.

أن توقع تسـوية حدودية قد أّجج التوتر الموجود سلفا بين سكان أراضي السودان الحدودية، وخلق أشكال توترجديدة. وسواء كان الأمرأنشاء حدود جديدة (مثل أبيي) أو تأكيـد حدود موجـودة (كما بين دينكا ملوال والرزيقات)،أو إسـتعادة حدود قديمة (كمـا في كفيا قنجـي وحفرة النحاس)، فان مقاومة تسـويات الحدود تتنامى على المستويين المحلي والوطني.

ظل الأهتمام الدولي والوطني منصباً على اسـتفتاءعام 2011 لجنوب السودان، لكن أهتماماً أقل قد وّجه للأثر الذي سيتركه ترسيم الحدود على»المشورات العامة» التي ستجري في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق. لم يعط أهتمام كبير لتبعات الاسـتفتاء على الحدود الدولية لجنوب السـودان. وبمعرفتنا بأن معظم هذه الحدود ظلت بلا مسـح وبـلا وضع علامات حدودّية، وأنها بنيت على اتفاقيات اسـتعمارية وبعضها يعود تاريخه إلى أبعد من قرن كامل، فان هنـاك أحتمـالات كبيرة لوجود الاختلافات الدولية وإلى أشـكال من سـوء الفهم في المسـتقبل. ولكن خلال الحرب نجحت الحركة الشـعبية / الجيش الشعبي لتحرير السـودان، في المحافظة على علاقات عمل مع معظـم حكومات الدول المجاورة؛ حتى تلـك التي تعبرهـا وتعيد عبورها الجيوش واللاجئون ووكالات الغوث الإنسـاني. وقد قدمـت تجربـة الحرب هذه ومضة للكيفية التي قد يمكـن بها أيضا إدارة حدود دولية جديدة بين الشمال والجنوب.

خلفية تاريخية

يرجع أصل العديد من ملامح الحكم في الأراضي الحدودية اليوم، إلى أنظمة سابقة حاولت فرض تماسك إداري على التنوع البشري في هذه المناطق؛ وعلى نأيها الجغرافي. وقد حاول الحكم الثنائي، الإنجليزي – المصري، والذي أدار السودان من منعطف القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين، في البداية أن يعيد هيكلة الوحدات الإدارية الداخلية أسـتناداً إلى المديريات القديمة للحكم التركي – المصري للسودان في القرن التاسـع عشـر. وقد دمجـت المديريات بعض مظاهر الممالك السـودانية القديمة المحلية، وكانت في كثير

من الأحيان غير دقيقة. في عشرينيات القرن التاسع عشر، حينما غزت مصر شمال السودان، أسست الممالك السودانية :-

سنار على النيل الأزرق ودارفور في الغرب، دوائر متحدة المركز للسلطة والهيمنة حول سلطة دولة مركزية. وكانت سلطة الدولة هي الأقوى حول مقر الحاكم؛ حيث يخضع الذين يعيشون أكثر قرباً من مقر الحاكم للضرائب، وتتلاشى السلطة أكثر وأكثر كلما زاد البعد عن المركز نحو المناطق الخلفية، مما جعلها تنتهي إلى تخوم بعيدة لغارات الأسترقاق، حيث تنعدم

بعدها سلطة الدولة. وقد أجرى سلاطين سنار والفور تسوية مؤقتة مع رعاياهم وذلك بمنح حقوق في أراضي لبعض القادة وللموالين لهم – وهي أصول نظام الدار القبلي في الشمال. وقد تحاشى الرعاة والبدو، المواطنين الرحل في كل دولة، القرب من السلطات بإبعاد أنفسهم إلى مناطق بين الدول، وكثيراً ما كانوا ينشئون تحالفات مؤقتة مع من (لا دولة لهم) بعيداً عن الجنوب. وقد ظل عرب البقارة، الرزيقات والمسيرية، يفرون إلى مناطق المستنقعات جنوب بحر العرب / نهركير (تعتبراليوم جزءاً من ولاية شمال بحر الغزال في جنوب السودان) لتحاشي الموافقة على مطالب سلطان دارفور؛ وتحرك أغلب المسيرية إلى خارج دارفور كلها متنقلين إلى مايسمى الآن ولاية جنوب كردفان.

(التونسي 1845، الصفحات 129–130؛ هندرسون، 1939، الصفحات 59–61).

أن النظام التركي - المصري في السودان (1821 - 1885)، رغم أنه أكثر قوة من السلطات التي أستولى عليها، إلا أنه لم يمارس أكثر من سلطة جزئية على الخاضعين لحكمه. وقد كانت الحدود مرنة لدرجة الإختفاء؛ وقد توسعت سلطة المديريات وتقلصت؛ وصعدت مراكز سلطة متنافسة، خصوصا في الجنوب والغرب.

أما المهدية (1881 - 1898) التي حلت مكان التركية، فإنها عادت أكثر للنموذج السوداني القديم لدولة مركزية محاطة بمنطقة خلفية يسود فيها شن الغارات. فقدت الدولة المهدية (التي تأسست بعد سقوط الخرطوم عام 1885) التحكم في الجنوب وجبال النوبة وتلال السفح الإثيوبية جنوب النيل الأزرق، ماعدا مراكز خارجية قليلة، ولم تسيطر بشكل كامل على دارفور). كانت حدود

مديريات السـودان الإنجليزي- المصري قد تكونت شـيئا فشيئا على مدى 57 عاماً من الحكم الثنائي.

وكانت أول الحدود قد رسـمت على الخرائط قبل أن يكون للحكومة فهم واضح بالجغرافيا أو الطوبغرافيا أوالديمغرافيا الخاصة بالبلاد؛ وقد وضعت بأكثر الأشـكال عمومية في تقارير المديريـات (أنظر الصندوق رقم 2). وقـد تمـت تعديلات لهذه الحدود مع مرور الوقت لكـن الأجزاء التي عدلت هي فقط التي وصفت بالتفصيل في التوثيق الرسمي.(أنظرالملحق 1) أن القـرارات المتعلقة بالحدود الداخلية خـلال عهد الحكم الثنائي كثيراً ما تتخذ على أساس المواءمة الإداريـة. فالمناطق يمكـن أن تضم إلى مديريـة ولا تضم إلى أخـرى نتيجة لأنهـا مرتبطة بالخطوط الراهنة للاتصـالات. وقد بُذلت جهود كيلا يقسـم المنتمين لنفـس القبيلة بين المديريـات. وكثيراً مـا كان يعتقد أن الأفضل وضع المجموعات المتنافسة المتجاورة داخل نفس المديرية لتسهيل حل النزاعات. وفي الأماكـن التـي تتنافس فيها قبائل مختلفة ضد بعضهـا البعض على الموارد على أمتـداد حدود مديرية ما فأن حل النزاعات يصير أكثر صعوبة (كما بين دينكا ملوال والرزيقات والمسيرية. أنظر أدناه).

منذ عام 1920 وما بعده أتبعت الإدارة الريفية على أمتداد السودان مبادئ الحكم غير المباشـر أو الحكم المحلي، حيث كانت الحكومة المحلية تستند إلى القانون العرفي الـذي يطبقه قادة محليين أو قبليين. ولأن طبيعة ونطـاق القانون العرفي تختلف بين السـكان المسلمين وغير المسـلمين فان الإدارة الأهلية، قادت إلى تطور»سياسة جنوبية»لسكان السودان غير المسلمين الذين لا يتحدثون اللغة العربية في المديريات الجنوبية (وهذه شـملت مؤقتاً جبال النوبة والتي شـّكلت ولايـة جنوبية رابعة من 1913 إلى 1929، حينما أعيد دمجها مَرِة أخرى في كردفان). وقد تأثرت معظم المناطق في هذه المديرّيات بقانون المناطق المقفولة لعام1922.

والذي كان ينوي بشـكل رئيسـي ضرب ما كانت تعتبر نشـاطات- اقتصادية- غير شـرعية لأشـخاص قادمين من خارج المناطـق الخاضعة لقيـود القانون – لصوص الصيد والأسماك "السواحليين" من إثيوبيا، وتجار الرقيق من مديريات النيل الأبيض وكردفان ودارفور؛ بالإضافة إلى إنتشار الإسلام في مناطق يعتبر سكانها

وثنيون. وقد أعلنت السياسة الجنوبية، المستندة إلى قانون المناطق المقفولة والمبادئ المتجسدة.

الصندوق الثاني : حول حدود مديرّية بحرالغزال

1899 : سيكون من الأمور المثيرة للأهتمام معرفة تفاصيل مجرى نهر العرب؛ ذلك النهر العظيم الذي يتقدم بعيداً نحو الغرب في قلب دار الفرتيت، وهي المنطقة التي يوجد فيها أصل التشاري، وتوجد بها مناجم حفرة النحاس.

وقد مرّ قرن تقريباً منذ أن علم براون عليه بشكل غير محدد على الخريطة ومعرفتنا به حتى الآن. ليست مؤكدة بشكل كاف. ولم يستكشف أي أوربي بعد كل مجرى النهر؛وقد تم عبوره في مكانين فقط [...] . وحتى العرب ليس لديهم سوى معلومات قليلة عنه [...] وهكذا فان المكتشفين لم يستطيعوا سوى جمع معلومات غير دقيقة ومتناقضة. (جليتشين، 1899، ص188).

1902: حدودالمديريات. أفهم أنها تكون، فيماعدا منطقة لادو، كالآتي : من الجنوب والغرب التلال التي تشكل مستجمع مياه أحواض نهري النيل والكنغو؛ ويمكن ملاحظة أن هذه الحدود معروفة ومقبولة لدي قبائل نيام نيام (الزاندي) الهامة التي تؤثر (كذا). من الشرق بحر الجبل ومن الشمال بحر الغزال وبحر العرب حتى حفرة النحاس، ومن مكان حفرة النحاس يرسم خط حتى غرب مستجمع المياه المشار إليه سلفاً، أو أمتداده شمالاً (سباركيس، 1902، ص230).

1910: فيرواية دوريّة أتوو توُجد مرة أخرى أن من المستحيل تعيين الحدود بين هذه المديرية ومنقلا (كانت في السابق جزءمن محمية ديلادو).

ويذكر مفتشو المحطات الجنوبية بشكل مستمرفي تقاريرهم، أن صعوبات إدارة قبيلة الزاندي تتزايد بشكل كبير، بسبب عدم اليقين المتعلق بحدودنا، والنزاع بين مختلف السلاطين يتصاعد كثيراً حول هذا الشأن. والعديد من السلاطين الموالين لنا لهم أطراف من مواطنيهم يعيشون في الكونغو البلجيكي والعكس صحيح. أن تعيين الحدود سيقدم الكثير في أتجاه تبسيط الوضع السياسي

العام، وسيساعد في تعزيز إدارة شئون قبائل نيام نيام وكينريد (غوردون، 1910، ص177).

ملاحظة :

بحرالعرب / نهركير لم يكن مميزاً بوضوح عن مجاري المياه الأخرى التي تتدفق في نهر بحرالغزال حتى عام 1908. وما زال مدرجاً في خرط مساحة السودان لعام 1912 بوصفه (غير مُمسوح بالكامل) ويبقى مستجمع مياه النيل– الكنغو بلا مسح حتى لحظة استقلال السودان.

في الإدارة الأهلية، بشكل رسمي عام1930 . وقد عّززت السياسة الجنوبية تطوير إدارة تستند إلى العادات غيرالإسلامية وغيرالعربية، وتركت الباب مفتوحاً أمام أحتمال أن يتم في آخر الأمر فصل المديريات الجنوبية عن بقية أجزاء السودان. وقد أُلغيت السياسة الجنوبية بشكل رسمي عام 1946، حينما تم أعداد السودان ككل للاستقلال، وأعاقت معارضة الحكومة المصرية والوطنيين السودانيين الشماليين أي ترتيبات فصل للمديريات الجنوبية.

كان أثرالسياسة الجنوبية على الحدود الشمالية للمديريات الجنوبية غير متواز، وكان أكثر أشكال التطبيق تطرفاً. قد حدث في المنطقة الغربية لبحر الغزال؛ حيث حاول الإداريون أن يخلقوا مناطق مفرقة من سكانها، تفصل المنطقة عن دارفور المجاورة 2.

لكن الرنك، أقصى منطقة شمالية في أعالي النيل، قد أُستبعدت من قانون المناطق المقفولة وأستمرت مركزاً للنشاطات التجارية للتجار الشماليين. وبين هذين التطرفين واصل الرعاة من الشمال والجنوب، عرباً وغير عرب، في تخطي حدود المديريات حسب الفصول. لكن الإرث الهام للسياسة السودانية، هوخلق فكرة ذات قاعدة تستند إلى أراضي ل»أفارقة» جنوب السودان غير العرب– غير المسلمين.

حاولت الإدارة الأهلية أيضا أن تعِين أراضي القبائل في جميع أرجاء السودان.

وكانـت مثل هـذه الأراضي في كثيرمـن الأحيان، لا تضم فقـط (المناطق الدائمة لديارهـم وزراعتهـم- حيث يمارسـون حقوقهـم الرئيسـية) وإنما أيضـا مناطق الأستخدام الطارئ أو «الثانوي» (حيث يتمتعون بحقوق موسمية).

إن نمـوذج الحقـوق «الأساسّية»و«الثانوية»يمثـل تمييزاًهاماً فـي ملكية الأرض المشتركة وفرص الوصول إليها وأستخدامها في السودان والدول المجاورة له.3 وهناك أنواع مختلفة للحقوق الأساسّية والثانوية. وهناك حقوق «حصرية» حيث الحقوق الأساسّية لحيازة الأرض وأسـتخدامها بواسطة الجماعة السكانية تكون «حصراً» على أعضاء الجماعة ولاتسمح بأي تخلي عنه الحقوق أستخدام ثانوية لغيرأعضاء المجموعة السـكانية. وهناك حقـوق «غيرحصرية» حيث الحيازة الأساسّية وحقوق الأراضي وأسـتخدامها بواسـطة الجماعةالسـكانية تسـمح لغير أفرادالجماعة بالحصـول علـى حقوق محدودة لأسـتخدام الأرض على أسـاس موسـمي لفترات متقطعة. وتتعلقا لحقوق «الثانوية المشـتركة» بالحقوق في فرص الوصول لـلأراضي وأستخدامها لأعضاء من مجموعتين سكانيتين أو أكثر في منطقة تمثل الحدود بين 2 للأطلاع على التفاصيل أنظر توماس (2010).

3 أنظرسيمبسون (1976). وصف كيبريب (2002) كيف أن التمييز بين الحقوق الأساسية والحقوق الثانوية قدجرى تفسيرها وتطبيقها في الممارسة بواسطة المجتمعات المحية وبواسطة حكومة السودان.

خلفية تاريخية

تلك المجموعات السكانية (app.2،2005AB)مـــن المعلوم أستخدام نفس المنطقة لمجموعات مختلفة خلال مواسـم مختلفة (مثلاً بيـني بحرالعرب / نهركير، أنظر أدناه) سـواء كانت جزءاً من مجموعة حقوق غير حصرية أو حقوق ثانوية مشتركة. وقد كانت إحدى وظائف الإدارة الأهلية هي تنظيم مثل هذا الأسـتخدام المتداخل لـلأرض. وضبط التحركات عبر المناطق علـى أمتداد طرق محددة في أوقات محددة سـلفاً. وتضع الاجتماعات القبلية شروط بداية مثل هذه التحركات وحل النزاعات بما يتم التوصل إليه. في شـمال السودان أصدرت

حكومة الحكم الثنائي تشريعات لـ«حقوق الدار»، مُؤسسة بذلك حقاً لسلطات القبلية في «دار» تسخرأستخدام مواردها لأعضاء الدار ومنع أو حرمان فرص الوصول إلى الدار للمجموعات الخارجية (هييس، 1960). ويعترف هذا التشريع بالحقوق الرئيسية لأعضاء الدار ويقّيد أو يحظرالحقوق الثانوية لجيرانهم. لكن ليست كل الديار متجاورة. وقد أعترفت حكومة الحكم الثنائي بوجود أراضي غفر وغابات وأراضي لا يشغلها أحد. ويمنح قانون تسجيل وتسوية الأراضي لعام 1925 ، الحكومة الحقا لأفتراضي في ملكية هذها لأرض،حتى يثبت العكس (كيبريب، 2002،ص279). ومع ذلك فأن هذا وغيره من قوانين الحكم الثنائي لتسجيل الأرض، التي تمثل خطوات نحو تأسيس أفكار أكثر تصلباً حول حدود ثابتة للمناطق، كان الهدف الأساسي منها هوالمحافظة على مرونة الهياكل العرفية لتمليك الأرض. (كيبريب، 2002، ص 37).

بقيت سياسة الأراضي بعد الاستقلال كما هي حتى سبعينيات القرن العشرين، حينما صارت تنمية السهول الطينية لوسط السودان، عبرالتوسع في الزراعة الآلية، جزءاً مركزياً في سياسة التنمية للحكومة الوطنية. وقد خافت حكومة السودان من أن الوضع غير المحسوم لموارد الأرض في البلاد والأفتقار لتعريف واضح لحقوق الملكية قد يحبط توجها لأستثمار نحو مشاريع شهدت نزاعاً حول ملكية الأرض.

أن الأفتراض الذي تأسس عليه موقف الحكومات المتعاقبة، هو أن أي ملكية لم يتم تملكها تملكاً خاصا أو بواسطة الدولة لا تعتبر ملكية تمت تسويتها، وتبلغ أن تكون غير مملوكة أو أنها أرض مفتوحة للجميع وبالتالي غير مكفولة الملكية. وبدلاً من تحديد حقوق الأرض بحكم قضائي وتسجيلها كما خططت له حكومة الحكم الثنائي، فإن حكومة ما بعد الاستقلال أتجهت، كجزء من برنامجها الشامل للسودنة، نحو ما يبدو أنه طريق مختصر، أكثر مناسبة لكن على المدى الطويل غير مستدام،.. مثلا المصادرة المباشرة... (كيبريب، 2002،ص267–277).

يُحّول قانون الأراضي غير المسجلة لعام 1970 ملكية كل الأراضي غير المسجلة والأراضي التي ليست بحوزة أحد إلى الحكومة المركزية، مخولة لنفسها «سلطة تقييد قدرة البدو والمزارعين التقليديين على أمتداد البلاد في التمتع بالمنافع التي تأتي من الأستخدام والتمتع بالأراضي والمياه والغابات وغيرها

مـن الموارد الأخرى فـي البلاد». وبالتالي إزالة الطبيعة الاسـتتباعية: لـ«حقوق الدار» (كيبريب، 2002،ص278–280).

وقد عِززت تشريعات إضافية أجيزت في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، بشكل أكبر، تحكم الحكومة المركزية في الأراضي (بانتوليانو، 2007،ص3). وقـد كان لهذه التغييرات أثرهائل على سـبل معيشـة سـكان الأراضي الحدودية وعلى مسـتوى وأتجاه الحرب الأهليةالتي بدأت عام 1983 ، فيما صار السـكان الذين فقدوا ممتلكاتهم، أو هددوا بفقدانها بسبب التغيير في القانون والسياسة الوطنية للتنميـة، يتجنـدون في الجيش الشـعبي لتحريرالسـودان أو في الجيـش القومي (جونسون، 2003، ص130–139).

إن السهول الطينية شبه الجافة في وسط السودان،التي تقع تقريباً بين خطي العرض 12 و16 درجـة شـمالاً،تقع في «محور مناخي هامشي» بين الجفاف الشديد للصحـراء والأراضي الأكثـر رطوبًة بعيداً فـي الجنوب (هيو موتريلسـباتش،1991،ص2). ويتزامن قرار زيادة الاسـتغلال الزراعي واسـع النطاق داخل تلك المنطقة مع فتـرة تراجع مطرد في وتائـرهطول الأمطار (هيو موتريلسـباتش، 1999،ص 2–6)، وبالتالي فأن العوامل البيئية تضافرت مع سياسة التنمية القومية الجديدة لتخلق ضغوطا متزايدة على أراضي الحدود، فيما يُدفع السكان إلى خارج مناطق نشاطهم الاقتصـادي العادي فـي الجنوب إلى داخـل منطقة الحدود حيث أنـه بالرغم من إن متوسـط مستويات هطول الأمطار قد تراجع خلال نفس الفترة،إلا أنه يظل أعلى من مستويات هطول الأمطار شمال الأراضي الحدودية.

إن أكتشاف وجود النفط تحت سهول السودان الطينية في منتصف سبعينيات القرن العشرين أضاف بعداً اقتصاديا وسياسيا جديدا لأراضي الحدود. وقد تمّددت أول حقول النفط، التي تم استغلالها، على حدود الشمال والجنوب، خصوصا بين مديرية أعالـي النيـل وبين المديريات الشـمالية المجاورة (الولايات حاليـا) ، مثل جنوب كردفان والنيل الأبيض وسـنار والنيل الأزرق (أنظر الخريطة 2). وقد فاقم النزاع حول النفط، بشـكل متزايد، العلاقات الشمالية– الجنوبية. وقد صارأيضا سبباً في نزوح واسع النطاق لسكان أجزاء من أراضي الحدود.

حاولـت الخرطوم أن تقـوم بـ«مصادرة واضحة»، على مسـتوى كبير،في نوفمبر 1980، حينما حاولت، تحت تأثير النائب العام حينذاك حسـن الترابي، أن تعيد رسـم حـدود الأقليم الجنوبـي؛ وهذا يتناقض مع اتفاقية أديس أبابا وقانون الحكم الذاتي، الأقليمي لعام 1972 والدستور الدائم لعام 1973. وكانت المناطق التي حاول المجلس الوطنـي أبعادها من الأقليم الجنوبي هي كفيا قنجي وحفرة النحاس (والتي كانت جـزءاً من مديرية بحرالغزال عـام 1965) ومناطق تبدو، ثقافياً وجغرافياً، جزءاً من «التركيبة الجنوبية» في اتفاقية أديس أبابا، مثل أبيي في جنوبي كردفان وشال الفيل فـي النيل الأزرق. والمناطق التي حددت لضمهـا للمحافظات في المديريات الجنوبية المجـاورة هي أبيي منه ومو مناطق ربان جنهوم داخل مربعـات النفط في مديرية أعالي النيـل (ولاية الوحدة الآن) والمناطق الزراعيـة في كاكا وجيغار في أعالي النيل. وقد فشلت في نهاية الأمر هذه المحاولة التي كانت ترمي إلى القضاء على الحدود الموجودة بين الشمال والجنوب. وبقدر كبير فإن المناطق التي أستهدفها التشريع تعتبرمن بين النقاط الملتهبة الرئيسية على أراضي الحدود الشمالية- الجنوبية اليوم.

المناطق المتنازع عليها

هناك سـبع مناطق رئيسـية يعتبر تخطيط الحدود فيها غير واضح، أو رسم الحدود مختلـف عليـه أو أن وضع علامات الحدود ظل يُواجه بالمقاومة أو يرّجح أن يواجه بها أو من المتوقع حدوث نزاع داخلياً وأن النزاع الداخلي ظهرسلفا.4 والمناطق هي:

- منطقة أبيي. تخوم دينكا ملوال مع الرزيقات بين ولاية جنوب دارفور وولاية شمال بحر الغزال.
- منطقة كفيا قنجي وحفرة النحاس في ولاية جنوب دارفـور وولاية غرب بحرالغزال.
- حقول النفط في ولاية الوحدة وولاية جنوب كردفان. مناطق الزراعة الآلية على أمتداد ولاية أعالي النيل مع حدودولاية
- جنوب كردفان وولاية النيل الأزرق.

- منطقة شال الفيل في ولاية النيل الأزرق والتي كانت جزءاً من أعالي النيل حتى قبل الاستقلال بقليل.
- خط الحدود الشمالية لولاية أعالي النيل.

بالإضافة إلى هذه المناطق السبع على التخوم الشمالية – الجنوبية هناك مناطق محددة تقع على حدود السودان الدولية الجنوبية، والتي صارت حبلى بالأشكالّيات، ويمكن أن تصير حبلى أكثر بها، وهذه المناطق هي جامبيلا وبارو، ومناطق نهر بيبور على الحدود الإثيوبية مع ولاية جونقلي، ومثلث ايلمي في شرق الإستوائية مع كينيا،

مصطلحات **delimitation, delineation and demarcation** ذات معاني متميّزة. وفي هذا التقرير تستخدم المصطلحات الثلاثة على النحو التالي: **delimit** ويعني تحديد الحدود؛**delineate** ويعني الإشارة إلى الحدود برسم خطوط أو أرقاماً وبالوصف أو التمثيل بشكل صحيح؛**demarcate** ويعني وضع علامات الحدود على الأرض.

وولاية وسط الإستوائية مع الحدود الأوغندية ومستجمعات مياه نهري النيل– الكنغو التي تفصل ولايات غرب ووسط الإستوائية عن جمهورية إفريقيا الوسطى وجمهورية الكنغو الديموقراطية.

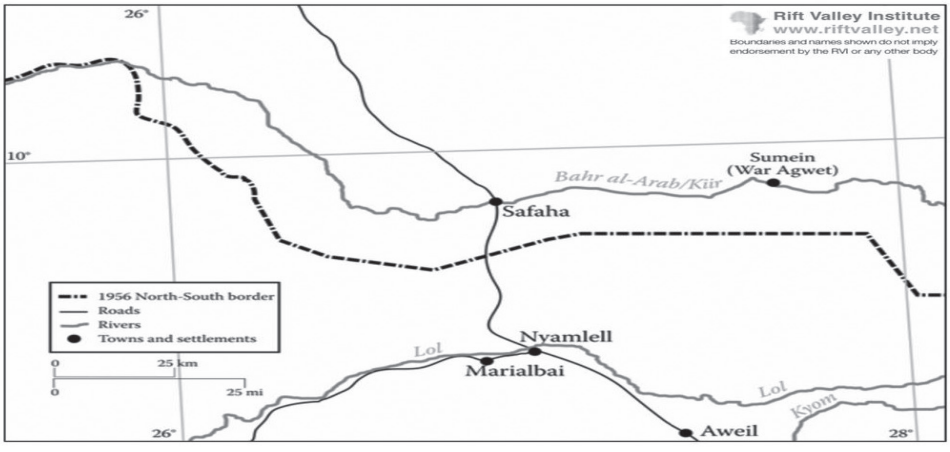

خريطة ٤– السودان: منطقة حدودية لشمال بحر الغزال – جنوب دارفور

Source: Sudan Survey 1:2,000,000 map, Southern Sudan (July 1955)

لماذا لا زالت أبيي تثير الأهتمام؟

عُرف الأقليم بأنه منطقة مشيخات دينكا نقوك التسع والتي حُوّلت إلى كردفان عام 1905. تكون حدود الأول من يناير 1956 بين الشمال والجنوب كما هي عليه فيما عدا ما هو متفق عليه أعلاه؛ تنشيء الرئاسة لجنة حدود أبيي لتحديد وترسيم منطقة مشيخات دينكا نقوك التسع التي نقلت إلى كردفان عام 1905، والمشار إليها في هذه الوثيقة بأسم أبيي؛ بروتوكول أبيي.

(بروتوكول أبيي، حكومة السودان والحركة / الجيش الشعبي لتحرير السودان، 2004،الفقرات 1-1-2؛ 1-4؛ 5-1)

يُظهر موضوع أبيي بعض الصعوبات التي تكتنف عملية حل نزاع ذات ثلاث أطوار: حل قضايا حدود المنطقة داخليا وتحقيق قبول محلي لتعيين الحدود وانفاذ اتفاقيات الحدود.

تحتوي منطقة أبيي أصلا على ثلاث مجموعات من الدينكا (نقوك، تويج، روينق) وقد تم تحويل نقوك وتويج إلى كردفان من الجارة بحر الغزال، أما المجموعة الأخيرة؛ فقد كانت في أوقات مختلفة جزءا من مديرية جبال النوبة. ولم تشكل المجموعات الثلاث بشكل جماعي أبدا منطقة واحدة في مديرية. خلال الفترة بين 1912 - 1930 تم تحويل تويج وروينق إلى خارج كردفان؛ وتركت مجموعة نقوك بوصفها المجموعة الوحيدة من الدينكا داخل هذه المديرية «الشمالية». وفي أربعينيات وخمسينيات القرن العشرين أنقسمت الآراء وسط نقوك حول أعادة المجموعتين الآخيرتين من الدينكا إلى كردفان، لأجل خلق معسكر أكبر من الدينكا لأحداث توازن مع معسكر البقارة؛ أو للسعي للإلتحاق بمجتمع الدينكا في مديرية بحر الغزال المجاورة. وخلال ستينيات وسبعينيات القرن العشرين إتجهت الآراء نحو إعادة الإرتباط ببحر الغزال؛ ووردت مواد في كل من اتفاقية أديس أبابا واتفاقية السلام الشامل لأتخاذ القرار في هذا الموضوع. ولأنه لم يتم تحديد رسمي للحدود الإدارية الداخلية لمنطقة أبيي، بحيث تفصلها عن الأجزاء الأخرى من كردفان، فأنه لا توجد خريطة مؤكدة للمنطقة لتخطيط حدودها؛ ولكي يمكن أن تستخدم لترسيم الحدود. ولذلك فإن مشكلة هذه الحدود مختلفة عن غيرها من المشكلات على أمتداد بقية الحدود الشمالية- الجنوبية؛

حيث المديريات الموجودة كانت هي نقطة البداية في النقاش. ولكن من نواحي أخرى فإن النزاع حول أبيي قد أسس نسقاً لباقي الحدود. كان من المفترض أن يتم تعيين حدود أبيي بواسطة لجنة تقيمها اتفاقية السلام الشامل، مثلما كان من المفترض أن تقوم اللجنة الفنية للحدود الشمالية- الجنوبية؛ بتعيين الحدود الشمالية- الجنوبية. وكانت الخلافات خلال مفاوضات اتفاقية السلام الشامل تتبع الخطوط الحزبية، حيث لم يستطع وفدا حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان أن يجدا أرضية مشتركة. وأنعكست هذه الخلافات في الرئاسة الثلاثية؛ والتي انقسمت بنفس الشكل بين رئيس عن حزب المؤتمر الوطني (عمر البشير) والنائب الثاني لرئيس الوزراء (على عثمان محمد طه) من جانب، والنائب الأول للرئيس عن الحركة الشعبية لتحرير السودان (سلفا كير ميارديت) من الجانب الآخر.

وأخيراً أخرجت المسألة من أحكام اتفاقية السلام الشامل إلى المحكمة الدائمة للتحكيم في لاهاي، حيث تم التوصل إلى تسوية. وقد قبل الطرفان علناً التسوية ووعدا بإنفاذها في الحال، لكن مجموعة المسيرية ووحدات القوات المسلحة السودانية عارضت وضع العلامات الحدودية على الأرض. أن الفشل في حل موضوع الحدود المعّين هذا، في أطار أحكام اتفاقية السلام الشامل، له دلالاته، فتبعاته على الحدود الشمالية- الجنوبية الأوسع وعلى الحدود الدولية قد تصير رهيبة. لهذا فأن أبيي مازالت مهمة، وإن تحليل العملية السياسية التي تتعرض للتعويق هناك يؤسس لإدراك ما ستؤول إليه مصائر الناس في مناطق النزاع الأخرى على الحدود بين الشمال والجنوب.

توجد في قلب منطقة أبيي شبكة مجاري مائّية تتدفق جنوبا وجنوب-شرق على أمتداد السهول الطينية لبحر العرب / نهركير. وهذا النظام الذي يعرفه المسيرية بشكل جماعي باسم بحر(نهر)5 ينفصل عن وطن المسيرية الحُمر بحزام م نقيزان الرمال المستقرة. ويحتل المسيرية ونقوك محوري نايكول وجيين متميزين : يعيش المسيرية في حزام سافّنا شمال القوز(حزام القيزان)، بينما يعيش نقوك على البحر (النهر)؛ حيث توجد أوطانهم المستقرة. وتستخدم مراعي البحر في مواسم متعاقبة من جانب دينكا نقوك والمسيرية الحُمرالذين يتحركون جنوباً من بابنوسة والمجلد خلال فصل الجفاف من يناير إلى مايو

(كونيسون، 1954،ص52 – 54؛ 1966، ص13–27).

يرعى الرعاة الرحل، من كل من المسيرية ونقوك، أبقارهم خلال موسم الجفاف، والمراحل المبكرة من موسم المطر؛ لكن كل منهما يعود لمناطق منفصلة لفترة أستقرار تقصِر أو تطول، حيث يقومون بالزراعة خلال موسم الأمطار 6 .

وقد دخلا المنطقة في القرن الثامن عشرمن أتجاهات مختلفة. فنقوك يعتبرون فرعا من دينكا بادانق تحركوا غرباً على أمتداد نهر بحرالغزال، بينما هاجر البقارة شرقاً على أمتداد حزام السافانا من وّداي في ما يعرف الآن بتشاد عبر دارفور إلى كردفان(هندرسون، 1939،ص55–62؛كونسون،1954،ص50؛1966،ص1).

ووصل المسيرية الحُمر المجلد بعد أن أستقر نقوك على أمتداد مجاري المياه الرئيسية في نغول، كيير، نيامورا،ل او. وقد ساعدت بعض أقسام نقوك المسيرية الحُمر في السيطرة على المنطقة من الشاتي الذين هم من السكان الأصليين، كما هزموا المسيرية الزُرق الذين أستقروا فيما بعد بعيداً شرقاً قرب بحيرة كيلك (هندرسون، 1939،ص 55 – 64) لقد ظل الشعبان يعيشان لوقت طويل في مكانيهما – المجلد شمال حزام القوز بالنسبة.

–5 تم تبني إسم «بحرالعرب» أولا كمصطلح جغرافي بواسطة الرحالة الإنجليزي دبليوج. براون في القرن الثامن عشر، والذي سمع، عند زيارته لدارفور، عن «بحر العرب»جنوبا الذي يذهب له البقارة البدو «وعلمه بشكل تقريبي على الخريطة» (غليشين، 1899،ص 188). وهو يعرف محليّا بعدة أسماء (لذلك واجهت الإدارة البريطانية التي قدمت في مطلع القرن العشرين صُعوبة في تحديد مكان مايطلق عليه الجغرافيون اسم بحر العرب): كير لدى الدينكا يعني الجرفب اللغة العربية، وبحر الرزيقات بالنسبة لجزء يتدفق عبر جنوب دارفور، وبحر الجانقي أو بحرالدينكا لقطاع يتدفق عبر جنوب كردفان،والأسم الأخير تم تسجيله كأسم ظل يستخدم حتى عام 1954 (كونيسون، 1954،ص 51)

6 لم يشمل الإحصاء السكاني لعام 2008 فئات لتحديد الإثنية القبيلة (مجلس الإحصاء السكاني، 2009) وقد سجلت أول إحصائية سكانيّة أجريت في وقت الاستقلال أقسام الحمر والزرق من المسيريّة بأنهما متساويان تقريباً (المسيرية

الحمر ماعدا المجلد 59760 والمسيرية الزرق 59687) ودينكا نقوك (30835) نحو نصف عددا الحمر وربع العدد الكلي للمسيريّة (مكتب الإحصاء السكاني، 1958،ص -52 53). وقد تم الأعتراض على أرقام هذا الإحصاء السكاني وعلى أرقام الإحصائيات ا للاحقة. للحُمَر وأبيي على أمتداد مجاري بحر العرب / نهر كير بالنسبة لنقوك- حيث البيئة المختلفة لكل منهما تنعكس في سلالات أبقارهما. فأبقار الحُمر هي سلالة تتحمل الرحلات الطويلة فوق القيزان، بينما أبقار نقوك تستطيع العيش بشكل أفضل في سهول الطين حول أودية الأنهار (كونيسون، 1966،ص36-37). ويزرع نقوك تقليدياً الذرة الرفيعة والدخن أكثر من الحُمر ولهم في بعض الأحيان حبوب تسمى «مريق»، بالإضافة إلى الذرة البيضاء التي بزرعونها.

أن الغزو التركي المصري في القرن التاسع عشر للسودان والثورة ضد الحكم المصري الذي قاد لإقامة الدولة المهدية (1881 - 1898) خلق أضطرابات جديدة في المنطقة، وأستمر صدى هذه الاضطرابات يتردد حتى اليوم. وبعد ان فتح المصريون منطقة بحر الغزال لشركات تجارة العاج والرقيق في منتصف القرن الثامن عشر؛ أسس الزبير باشا رحمة مركز أمبراطوريته التجارية جنوباً من بحر العرب / نهر كير. ومن هنا شن حملاته لإجتياح سلطنة دارفور؛ وسيطر على أجزاء من جنوب كردفان. وتحرك أولاً بالتحالف مع، ثم بمعارضة، البقارة الرزيقات الذين كان معظمهم يقفون معه ومن بعده، وقفوا مع أبنه سليمان في تمرده الفاشل ضد مصر. وقد قادت هزيمة سليمان؛ وعودة الحكم المصري ثانية إلى المنطقة لإنقسامات بين الحُمر. وقد أنضمت إحدى الفصائل إلى المهدي في ثمانينيات القرن التاسع عشر في السنوات الأولى من ثورته، ثم أبعدت عناصره إلى أمدرمان بواسطة خليفة المهدي، الخليفة عبدالله التعايشي؛ بينما بقى فصيل آخر بعيداً. (هندرسون، 1939،ص67-69).

في نفس هذا الوقت صار دينكا نقوك، وبشكل متزايد، أهدافا للزبير وحلفائه من البقارة، خصوصاً الرزيقات. وقد أستطاع أروب بيونغ، أحد كبار زعماء دينكا نقوك تأمين وتدبير حماية لنقوك وغيرها من مجموعات الدينكا الموجودة جنوبا، وذلك بالتحالف أولاً مع الحُمر ثم أتصل عبرهم بالمهدي. وقد أفاد هذا التحالف المسيرّية الحُمر، خصوصاً خلال السنوات اللاحقة من المهدية،

حينما تعرض المسيرية الذين تخاصموا مع الخليفة عبدالله التعايشي، لغارات قوات المهدية فحصلوا على ملجأ وحماية لهم في أراضي دينكا نقوك (لويد، 1970،ص651-652؛هندرسون، 1939،ص 66-69؛دينج، 1986،ص 46-47).

بعد هزيمة الخليفة عبدالله على أيدي البريطانيين والمصريين في أمدرمان عام 1898 وعودة العديد من الحُمر إلى كردفان أتصلت الإدارة البريطانية الجديدة بدينكا نقوك عام1902. وقد وصف دينكا نقوك في ذلك الحين بأنهم في حالة أزدهار بقطعان الأبقار بينما تم تصوير الحُمر بأنهم على نحو ما فقراء. وكانت التجارة مزدهرة في قرية أروبة ميونغ لكن نقوك أشتكوا من غارات وأبتزازمن جانب الحُمر.

ولهذا السبب تقرر في عام 1905 ضم دينكا نقوك إلى إدارة مديرية كردفان، وهي نفس المديرية التي تضم الحُمر، بدلاً من مديرية بحر الغزال التي كانت وطناً لأغلبية الدينكا. ولم تكن الحدود بين هاتين المديريتين في ذلك الوقت واضحة. وقد كان التاريخ 1905 فيما بعد أهمية مبالغ فيها في اتفاقية السلام الشامل، ليأخذ نفس الأهمية التاريخية لعام 1956 كتاريخ للحدود الشمالية- الجنوبية بشكل عام لأنه ظهر كتاريخ لتحويل جزء من «الجنوب» إلى «الشمال». خلال الستين عاما التي تلت ذلك كانت العلاقات بين نقوك والحُمر تعالج بقدر كبير سلمياً في إطار الإدارة المحلية لنفس المديرية. وعبر وساطة كوال أروب أبن أروب ميونغ، بل وبشكل أكثر تحديدا عبر حفيده دينق مجوك، أستطاع الحُمر أن يتوسعوا أكثر في مناطق رعيهم الموسمي جنوباً، في أطار أراضي نقوك وفي بحر الغزال أيضا. وقد وجد هذا السلوك الدبلوماسي من جانب دينق مجوك الثناء من الإداريين الانجلو- مصريين، لكنه أدين من جانب أجيال لاحقة من مجموعات الدينكا المجاورة؛ وغيرهم من الجنوبيين السودانيين. وقبل استقلال السودان منحت إدارة الحكم الثنائي دينق مجوك خيار البقاء في أطار الولاية القضائية لكردفان أو أني صيرتحت إدارة بحر الغزال فأختار أن يبقي حيث هو، وهو قرار عارضه عدد من دينكا نقوك.

أدى أنفجار الحرب الأهلية والنزاع بين قوات متمردي حركة الانيانيا والقوات الحكومية إلى الأخلال بالتوازن في أبيي. لم يك نمعظم المنتمين لدينكا نقوك في البدء منخرطين في الحركة لوجودهم خارج جنوب السودان لكن

أشتباكات المسيرية مع وحدة الانيانيا التي ينحدر مقاتلوها من الدينكا في بحر الغزال المجاورة عام 1965جعلتهم يقفون إلى جانب إخونهم الدينكا. وأنتهى القتال بين الحُمر ونقوك إلى تدمير العديد من أماكن أستقرار نقوك الشمالية. وفي مؤتمرات السلام التي عقدت بواسطة الحكومة القومية وحكومة المديرية بعد القتال تقدم المسيرية بأول مطلب لهم بملكية منطقة نقوك جنوب حتى وادي الرقبة الزرقاء / نغول، وهو مطلب رفضه أجتماع قبلي أنعقد لتسوية النزاع (سعيد، 1982،ص 421؛ دينق 1995، ص 296). ومع ذلك فإن هذا المطلب سيعاد أحياؤه والتوسع فيه في السنوات اللاحقة.

أستمر دينكا نقوك في أبيي يتأثرون بالحرب الأهلية عبرالحدود في الجنوب. إن اتفاقية أديس أبابا لعام 1972 ، رغم إنهائها تلك الحرب وأنشاء أقليم جنوبي ذي حكم شبه ذاتي، إلا أنها لم تجلب، بالضرورة، السلام إلى المنطقة. أن المادة الواردة في الاتفاقية وفي قانون الحكم الذاتي الاقليمي الذي سمح «لأي منطقة أخرى كانت ثقافياً وجغرافياً جزء من الجنوب .....» أن تختار من خلال استفتاء ما إذا كانت تريد أن تكون جزءاً من الأقليم الجنوبي، قد صيغت بصورة خاصة وفي الأذهان أبيي ودينكا نقوك.

وأستناداً إلى نظرية أن الأفتقار للتنمية كان يمثل جذور الحرب الأهلية، فقد تم انفاذ خطة تنموية عاجلة لنقوك أبيي في سبعينيات القرن العشرين أعتبرت فيها أبيي مجلساً يخضع لسلطة رئيس الجمهورية.

تزامن هذا التركيز على منطقة أبيي في فترة ما بعد 1972 ، مع تهميش المسيرية. وقد حرم إلغاء الإدارة الأهلية في الشمال بواسطة نظام نميري القادة التقليديين من سلطاتهم القانونية. وفي الوقت نفسه نقلت عملّية تنمية مشاريع الزراعة الآلية (أنظر الخريطة رقم 10)، التحكم في الأراضي بعيداً عن السلطات العرفية إلى الدولة، ونقلت السلطة الاقتصادية والسياسية إلى طبقة حضرية تجارية رأسمالية قادمة، لها صلات قوية بوادي النيل الأوسط تنحدر فقط من مسلمين عرب آخرين. وقّيد توسع الزراعة الآلية حول بابنوسة في الشمال ولقاوة في الجنوب تحركات المسيرية، وصارت مناطق الرعي الواقعة جنوب بحرالعرب / نهركير، تحت تحكم الإدارة الأقليمية الجنوبية والشرطة الجنوبية ووحدات الجيش

الجنوبيـة؛ الـتي أسـتوعبت العديـد منهـا عناصرالانيانيـا السـابقين (كـين، 2008،ص 54 59-).

أما أحتمال أجراء استفتاء بين نقوك يقدم لهم خيار الأنضمام للأقليم الجنوبي، فأنه سيواجه المسيرية بإمكانية وجود قيود أكثر على فرص الوصول لمناطق الرعي، التي كانت متاحة لهم عرفياً. لذلك فأن السياسة الوطنية لمرحلة ما بعد الحرب تدخلت في قلب علاقات المسيرية-نقوك. وقد عّلق مراقبان بأنه «لم يكن الأمر بقدر كبير مشكلة محلية ذات تبعات قومية، وأنما مسألة مشكلة قومية تركت لكي تلتهب في الساحة المحلية» (كول هونتيغون، 1997،ص 57-58). لم يتم أجراء الاستفتاء المقترح مطلقاً. أما الذين قاموا بحملة من أجل أجرائه من بين دينكا نقوك فقد أعتقلتهم الحكومة المركزية.

وفي عام 1980، هاجمت مجموعات من الرجال المسلحين قرى الدينكا على أمتداد تخومهم الشمالية مع المسيرية. وكان تركيز الغارات ينصب على تحطيم المنازل وزرائب الأبقار وذخائر الذرة في محاولة لإجبار السكان على ترك ديارهم والفرار من المنطقة؛ وستتكرر هذه الأستراتيجية على مستوى أكبر في أبيي وفي غيرها، بواسطة مليشيات الحكومة خلال الحرب الأهلية الثانية. وقد أرسل الجيش أيضا لإحتلال مناطق الدينكا وأعلنت الحكومة القومية أن العنف وقع نتيجة خلافات قبلية بين الحُمر ونقوك مع أن ممثلي الحُمر ونقوك شككوا في صحة هذا الزعم (كول هونتنغتون، 1997،ص 74-76). وقد تم تنظيم حركة حرب عصابات بأسم جبهة تحرير أبيي بين دينكا نقوك كرد على غارات المسيرية والإحتلال العسكري بواسطة الحكومة. وكانت هذه أول مجموعات حرب العصابات التي ستندمج فيما بعد في الجيش الشعبي لتحرير السودان بعد ظهوره عام 1983.

وكفلت مشاركة دينكا نقوك بأن الحرب، مع إنها ستركز على مظالم الجنوب، إلا أن أوارها سيمتد إلى خارج حدود الجنوب السياسية.

كانت أبيي ساحة أختبار لإستراتيجية مليشيات الحكومة أثناء الحرب الأهلية الثانية. وتتعلق هذه الأستراتيجية بتعبئة الحكومة للرعاة الشماليين الذين كانوا مهمشين أو معدمين بسبب السياسات الاقتصادية القومية؛ وقد منحهم

هذا النهـج فرصة تعويض ما فقدوه بتوجيههم نحو شـعب الجنوب. وفي فترة ما بعد نميري سّلح كبار المسيرية في الجيش والحكومة المركزية المسيرية، فنظموا أنفسهم في وحدات مليشـيا المراحيل. وقد تعاونت بعض هذه المليشـيات مع الجيش، لحماية منشـآت النفط فـي أعالي النيل (الوحـدة الآن) وجنوب كردفـان؛ وبعضها فعلت ذلك لتسـتخدم رحلات الهجرة الموسمية الثلاث لشـن غارات جنوبية شرقية على جبال النوبة وأعالي النيل، أو جنوباً مباشـرة في مناطق دينكا نقوك ودينكا تويج أو جنوب– شرق بحر الغزال للهجوم على دينكا ملوال. وكانت التاكتيكات هي نفسها التي أستخدمتها المجموعات المسلحة في مطلع ثمانينيات القرن العشرين : تدمير اقتصاد الإعاشة للسكان المدنيين الذين يُدفُعون بعد ذلك لمغادرة ديارهم. وكثيراً ما يسـتبدل السـكان من الدينكا النازحين من أبيي بأعادة توطين المسيرية الحُمر في أماكن إستيطان الدينكا السـابقة. وقد أقنعت الحكومة بعض المنظمات الدولية غير الحكومية على المساعدة في عملية إعادة التوطين هذه مثل سيف ذي جيلدرين– البريطانيـة مثل أوالتي أقامت آبار ومضخات مياه تضخ بالأيدي في بعض المواقع، لتساعد بعض السكان من المسيرية على الأستقرار الدائم في مناطق الدينكا.

قبل أن يصل رئيس جمهورية السودان عمرحسن أحمد البشير إلى السلطة من خلال انقلاب عام 1989 ، كان في معسكر في المجلد كعميد في الجيش له سلطة على مليشـيات المسـيرية في 1988 – 89. وبعد تسلمه للسلطةعام 1989 ، أصدر قانون الدفاع الشعبي وصارت مليشيات المراحيل التابعة للمسيرية النواة الصلبة لوحدات الدفاع الشـعبي الجديدة. وفي منتصف فترة الحرب قُدر أحد تقارير حقوق الإنسان أن «مليشيات المراحيل من المسيرية ربما تكون مسئوولة عن عمليات قتل وتحطيم تفوق قتل وتحطيم أي مجموعة أخرى خلال الحرب الأهلية» (آفريكا واتش، 1999 ، ص 91).

الوضع الراهن :

كانت الحرب في منطقة أبيي بمثابة نتيجة مباشـرة لفشل اتفاقية أديس أبابا، التي أنهـت الحـرب الأهلية الأولى؛ والتهميـش اللاحق للرعاة عبر تغييـرات في

الاقتصاد السياسي للبلاد. وفي مفاوضات السلام 2002 – 2005 التي أنهت أخيراً الحرب الأهلية الثانية، كانت أبيي قد استبعدت من بروتوكول مشاكوس لعام 2002.

بوصفها «أراضي كانت ثقافياً وجغرافياً جزءاًمن الجنوب» (بأستخدام لغة الاتفاقية القديمة – أنظرالمقطع الوارد أعلاه). ومع ذلك فقد صارت أبيي جزءاً من الحرب. وفي اتفاقية السلام الشامل فإن مستقبل أبيي مثله مثل مستقبل جبال النوبة والنيل الأزرق، قد خضع لمفاوضات منفصلة وبروتوكول منفصل. ووضع بروتوكول أبيي الخطوط العريضة لتأسيس هيئة أدارة محلية وضمن بشكل محدد إجراء استفتاء حول إعادة أبيي إلى الجنوب، كما أشير في اتفاقية أديس أبابا دون أن يقدم فيها بشكل واضح أبداً. وقد تم الاتفاق على كل ذلك بين الطرفين، لكن الذي لم يتفق حوله، كان هو التعريف المحلي لأراضي المنطقة التي ستدار بهذه الطريقة والتي سيتقرر مصيرها من خلال الاستفتاء.

كان هناك سبب أن لهذا الغموض. السبب الأول والأكثر أهمية كان هو أنه بين إنفجارالحرب الأهلية الثانية في عام 1983 ، والتوقيع على بروتوكول أبيي عام 2004 قد تم تطوير حقول النفط التي توجد بين المجلد وأبيي؛ ولأن هذه الحقول تقع خارج الجنوب فقد أستثنيت من بروتوكول أقتسام الثروة في اتفاقية السلام الشامل، والذي يحكم استغلال حقول النفط داخل جنوب السودان. والسبب الثاني كان هو النقلة السكانية التي أتت بها الحرب، حيث أن مناطق واسعة من أراضي دينكا نقوك، قد أحتلها الآن مستوطنون من المسيرية.

ولم تُرد الحكومة المركزية أن تتخلى عن أي حقول نفط أخرى بالجنوب، ولم تكن الحركة الشعبية لتحرير السودان تود أن تدخل المسيرية في تعريف منطقة أبيي. وكانت التسوية التي دُمجت في بروتوكول أبيي هي تركت عريف أراضي المنطقة للجنة الحدود التي كان عليها أن «تُعين وترسم منطقة المشيخات التسع لدينكا نقوك التي حُولت إلى كردفان في عام 1905». وقد أُختير عام 1905 كتاريخ أساسي من مفاوضي الولايات المتحدة ونال قبول الطرفين والأمكانية الأخرى لتاريخ رئيسي كان يمكن أن تكون عام 1956 (استقلال السودان)، 1965 (السنة التي دخل فيها النزاع الشمالي الجنوبي في المنطقة)، 1972 (اتفاقية أديس أبابا التي أنهت الحرب الأهلية السودانية الأولى)، 1983 (حينما بدأت آخر

حرب أهلية). وجلب أختيار أكثر التواريخ المبكرة عنصراً آخر من عدم اليقين والخلاف إلى الحوار. وليس فقط لأنه لم يكن هناك توثيق مؤكد لعام 1905، وإنما كان هناك ايضا عدد كبير من التحولات السكانية خلال القرن التالي.

كانت المهمة الأساسية للجنة حدود أبيي هي تحديد إلى أي مدى تمتد منطقة أبيي شمالاً. لم يتفق الطرفان على أي نقطة، وتُرك القرار النهائي لخمس خبراء دوليين في اللجنة. وأعدت لجنة حدود أبيي تقريرها في يوليو 2005، في اطار زمني حدده الطرفان. ولقد تمت إدانته حالاً من المسيرية ورفضه حزب المؤتمرالوطني وهوالشريك الأكبر في حكومة الوحدة الوطنية. ولم تستطع الرئاسة، والمقسمة بين حزب المؤتمرالوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان على إيجاد حل للموضوع وتركته مضطرباً حتى أنفجر القتال بين وحدات القوات المسلحة السودانية ووحدات الحركة الشعبية لتحريرالسودان داخل المنطقة في مايو 2008. وحينذاك أُخذت المسألة للمحكمة الدائمةللتحكيم في لاهاي، وذلك جزئياً بسبب أصرار الضامنين الدوليين في اتفاقية السلام الشامل والذين مّولوا الطرفين في هذه القضية عالية التكاليف في المحكمة.

تُظهرخريطة مقارنة لمنطقة أبيي (أنظرالخريطة 3) عملية المساومة التي تتعلق بتحديد حدود في السودان.

وتُظهر المنطقة الواقعة جنوب بحر العرب/ نهر كير التأكيد الحكومي الأولي لمنطقة 1905 والتي لم تستبعد فقط معظم المستوطنات الدائمة لدينكا نقوك، وإنما استبعدت بلدةأبيي نفسها. ويظهر خط 10 درجة و35 دقيقة شمال المدى التقريبي للحجة المضادة للحركة الشعبية لتحريرالسودان. وتظهر المنطقة المظللة جنوب خط 10 درجات و22 دقيقة و30 ثانية شمال الحكم الذي أصدرته لجنة حدود أبيي على أساس مثل هذا التوثيق الموجود والشهادة الشفوية وأنتشار أسماء أماكن الدينكا؛ وللمصادفة فإن هذه المنطقة ضمت الحقول الرئيسية للنفط في الجزء الشرقي من المنطقة، أما الخط المنقط بالأسود فأنه يظهر الحدود المؤقتة التي تم الاتفاق عليها بين الحكومة المركزية وحكومة جنوب السودان عام 2008، قبل الذهاب إلى المحكمة الدائمة للتحكيم.

ويقع الخط الاسود القوي، الواقع على خط10درجات شمال،التسوية التي

قُررت بواسطة المحكمة الدائمة للتحكيم في يوليو 2009 بما في ذلك معظم المستوطنات الدائمة لنقوك لكن بإستثناء معظم آبارالنفط. وتشبه العملية برمتها مساومات سوق حيث جرى التأكيد على مواقف أساسية متشددة إلى أن تم الاتفاق على موقف وسط.

أحد مظاهر قرار محكمة التحكيم الدولية ظل لا يحظى عموماً بالأهتمام لكن من المحتمل أن تكون له تبعات ايجابية في تسوية الخلافات الأخرى حول الفرص المشتركة للوصول للأراضي عبر الحدود، سواء بين الشمال والجنوب أو داخل الجنوب أو عبر الحدود الدولية. فقد حكمت محكمة التحكيم الدولية بأنه وفقا للمبادئ الأساسية للقانون فان الحقوق التقليدية لا تنتفي بترسيم الحدود، مشيرة بوضوح إلى أن «تحويل السيادة في سياق ترسيم الحدود لا يجب أن يتأسس على إلغاء الحقوق التقليدية في أستخدام الأرض (محكمة التحكيم الدولية، 2009، ص 260).

لكن حكم التحكيم الذي أصدرته محكمة التحكيم الدولية لم يحل الموضوع بشكل كامل. لقد ضّيق تعريفه منطقة أبيي فحصرها في نطاق ضيق من المستوطنات الدائمة لدينكا نقوك وهذا يمكن أن يكون له تأثير في إستبعاد معظم المسيرية من التصويت في الاستفتاء، وفي الحقيقة فإن حكم محكمة التحكيم الدولية تضمن تفسيراً قضائياً للنية الأساسية لبروتوكول أبيي والتي تتجه إلى تدعيم قدرة دينكا نقوك ككل على إختيار وضعهم في ذلك الاستفتاء. (محكمةالتحكيم الدولية، 2009، ص207–208). وهناك معارضة كبيرة لهذابين المسيرية (هذا غير التضارب في الخرطوم). أن وضع العلامات الحدودّية، والذي كان يفترض أن يكتمل في 2009 قد تم تعطيله بواسطة اللواء 31 للقوات المسلحة السودانية والمسيرية المحليين (وينتر 2009، مكدوم، 2010ب). وهناك عناصر في حزب المؤتمر الوطني تشجع المسيرية على تغيير أماكنهم والأستقرار في الأجزاء الشمالية لمنطقة أبيي بعد أعادة تعريفها وتقليصها، مصرين بأن يسمح لهم بالتصويت في استفتاء أبيي (مكدوم، 1010ب).

يتعرض المسيرية لضغوط شديدة في معاشهم. وفي المنطقة التي أستبعدت الأن من أبيي، قُلص توسع الزراعة الآلية واستغلال حقول النفط من رقعة الأراضي المتاحة للرعي، كما أنه يتدخل في طرق الهجرة الموسمية (بانت وليانو وآخرون،

2008). وقد جعل ذلك فرص الوصول إلى المراعي في منطقة أبيي، حسب تحديدها بشكلها الجديد وما بعد ولايات الوحدة وشمال بحرالغزال ، أكثر أهمية بالنسبة لحياة قطعان المسيرية.

وبينما ظلت فرص الوصول إلى المراعي الموسمية في أبيي بشكل عام غير مهددة فأن فرص الرعي عبر حدود ولايات شمال بحرالغزال وواراب والوحدة تتحكم فيها حكومة جنوب السودان والجيش الشعبي لتحريرالسودان. وقد كررت حكومة جنوب السودان تأكيدها لحق المسيرية في الدخول للجنوب، لكنها أصّرت أن يأتوا بدون أسلحتهم. وقد قاد هذا إلى وقوع عدد من الصدامات بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والمسيرية الداخلين إلى المنطقة، وفي بعض الحالات وقعت أشتباكات في منطقة أبيي نفسها. ويشعر المسيرية بعدم يقين حول مستقبلهم، خصوصاً إذا ألحق استفتاء 2011 منطقة أبيي بجنوب السودان واذا جاءت نتيجة الاستفتاء الواسع لجنوب السودان، كما هو متوقع، بالانفصال. وقد تحرر العديد من المسيرية الآن من الوهم بما ستقدمه الحكومة لفشلها في حماية مصالحهم؛ وأعلن بعضهم الأنضمام للحركة الشعبية لتحرير السودان كوسيلة لحماية حقوقهم (بانتو ليانو وآخرون، 2008). وسيكون للكيفية التي ستختارها حكومة جنوب السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان لحل موضوع التحركات الموسمية إلى داخل وخارج منطقة أبيي تأثير على كيفية حل التحركات المماثلة عبر بقية أجزاء الحدود.

يمكن تطبيق عدد من الدروس المستقاة من أبيي على أجزاء أخرى من الحدود. وأول هذه الدروس الأعتراف بالآثار التي تنجم عن تحديث الزراعة والنفط على معيشة السكان الذين يعيشون في مناطق الحدود. ومن المرجح أن يؤثر هذا الأمر على المزاعم المحلية والوطنية المتعلقة بالمواقع التي يجب أن تمر بها الحدود. وتتصل بهذه المحاولة المتنامية لحماية الحقوق المتناقصة لفرص الوصول إلى الأراضي بسبب التطبيق الأشد صرامة للمناطق التي تُعّرف بحدود إثنية. ومثل هذا الأتجاه واضح في مناطق أخرى من السودان، مثل دارفور وجبال النوبة وجنوب السودان. لكن مصطلح حقوق السكان المحليين، يمكن أن يكون بمثابة ستارة تخفي خلفها معركة السيطرة على النفط والموارد الأخرى.

وبدلاً من السماح لإستيعاب حالات المطالبة بإستخدام الأراضي وإتاحة فرص

الوصول إليها فأن المنافسة على السيطرة على الموارد الوطنية لا تؤجل مثل هذه الحلول المحلية وإنما تمنعها. 7 ويبدو أن المؤسسات التي نشأت بموجب اتفاقية السلام الشامل لم تستطع حل مثل هذه النزاعات كما يشهد بذلك فشل مؤسسة الرئاسة في إيجاد حل لموضوع أبيي يحول دون اللجوء لتحكيم دولي. فمثلاً ،مختار بابو نمر، أمير المسيرية، كان منذ وقت مبكر مناصراً للمفاوضات بين المسيرية ونقوك. وكجزء من وفد الحكومة في الجولة الثانية من المحادثات في كيرين عام 2003 أختلف مع خط الحكومة، وأنتقد المسيرية الذين يطالبون بحق في أراضي دينكا نقوك. وقد تم سحبه فوراً من وفد الحكومة وهدد بالفصل من موقعه كأمير (جونسون، 2008،ص 10، جاشية سفلية رقم 26)

وأخيراً؛ هناك دور محتمل للوساطة الدولية لح لمثل هذا المآزق لكن ذلك الدور غير مضمـون على الاطلاق. وأتفق الجانبـان على قبول قرار الخبراء الدوليين في محكمة التحكيـم الدوليـة، لكن بعد ذلك أنسـحب أحد الطرفين. ولقـد إلتزم كلا الجانبين بقبول حكم محكمة التحكيم الدولية لكن لم يتم بعد انفاذه. وأعلن المدير العام السـابق لأجهزة الأمن والأسـتخبارات السـودانية، صلاح قوش، والـذي يشغل الآن منصب مستشـار لرئيس الجمهورية، أن «حكم محكمة التحكيم الدولية لم يحل النزاع ولم يكن ملائماً أو ملبياً لإحتياجات الطرفين» فاتحاً بذلك الأحتمال بأن تكون أبيي موضوع الدورة جديدة من المساومات والتأجيل (سودان تربيون، 2010ب). ويتوقع أن تحدث عمليات تأجيل شبيهة بتأجيل أبيي فيما يتعلق بالقرارات الخاصة بالأجزاء الأخـرى من الحدود، مثل ولاية الوحدة حيث المنافسـات بـين الجماعات المختلفة على الأرض تتزامن مع المنافسات على الموارد الطبيعية.

«مونرو- ويتلي» وحدود ملوال- الرزيقات

بعيـداً نحو الغرب، وعلى أمتداد الحدود الشـمالية- الجنوبيـة، فأن للنزاع بين دينكا ملوال بشـمال بحرالغزال والرزيقات بجنوب دارفور بعض أوجه الشـبه بنزاع أبيي. والرزيقات هم إحدى أكبر، إن لم يكونوا الأكبر، بين مجتمعات تربية الأبقار في جنوب دارفور. كما أن دينكا ملوال أيضاً تعتبر الأكبر حجماً بين

مجتمعات تربية الأبقار في جنوبـي دارفور. ودينكا ملوال هم أيضاً إحـدى أكبر المجموعات الغربية لرعاة الدينكا. 8 تاريخيـاً، تم التعامـل مع نـزاع ملوال- رزيقـات بطريقة مختلفة تماماً بواسـطة حكومـة الحكم الثنائي؛ وكان لهذا الأمر تبعات على الوضع الحالي في هذا القطاع من الأراضي الحدودية. وكانت النّية من الحدود بين الرزيقات ودينكا ملوال في الأصل أن تكون حدود رعي، لكن مطالب الإدارة هدفت لأن تصير حدود أراضي بين «دار رزيقات» و«دار ملوال»، وفي النهاية حدود مديرية بين دارفور وبحر الغزال، وقد صارت إدارة حقوق من الصعب إستخلاص نتائج من آخر إحصاء سكاني إذا أن التصنيفات الإثنية الذي أستخدمت فيها هي «سوداني شمالي»، «سوداني جنوبي»، «غير سوداني».

8 - عند الاستقلال كان الرزيقات أكبر مجموعة سكانية في مقاطعة دارفور (الآن ولاية)، جاء عددهم حسب الإحصاء السكاني الأول 106067، نحو ضعف عدد الحُمر حينذاك في كردفان. وفي عام 2008 جاء عدد «السودانيين الشماليين)، في إحصاء مقاطعة بحرالعرب، التي يشكل الرزيقات جُزْء كبيراً منها، 297371 شخصاً (مجلس الإحصاءالسكاني، 2009، الجدول T05F). وعند الاستقلال كان عدد دينكا- ملوال 71443. (مكتب الإحصاءالسكاني، 1958، ص 17)،وفي 2008 كان عدد سكان البايامز (الفروع) الإدارية الأربعة لدينكا- ملوال 114535 (صحائف الإحصاء السكاني لدى بايام (فرع) شمال ولاية بحر الغزال، الكود رقم 82، الصحيفة 9، وفرها آليف يرجي)

الرعي التي يمارسه الشعبين على جانبي الحدود موضوع أهتمام كبير للإدارة المحلية قبل الاستقلال، وأستمرت كذلك منذ ذلك الحين. وستصير إدارة حقوق الرعي هذه أكثر؛ إذا كانت الحدود ستصير حدوداً دولية.

في منتصف القرن التاسع عشر ضمت أراضي دينكا ملوال وبحر الغزال، رقعة أرض من بحرالعرب/ نهركير، لكن مع قدوم شركات تجارة الرقيق خلال ستينيات وسبعينيات القرن التاسع عشر، وحلف الزبير باشا مع الرزيقات، تم تحطيم مستوطنات الدينكا علـى أمتـداد النهر، وُدفع دينكا ملوال جنوباً من النهر. وقد دافعوا بنجاح عن الأرض وهزمـوا قواتاً للمهدية غازيَّة من دارفور فـي عام 1893 ومنعـوا الرزيقات من الرعي جنوب النهر في مطلع القرن العشرين (آيجيديإس، 119 ص55-58؛ أوستوباس، 1933 ؛ بار، 1938).

حينما أحتلت السلطات الإنجليزية- المصرية بحر الغزال في بداية القرن العشرين، كانت دارفور ما تزال ولاية مستقلة، يسكن البقارة الرزيقات في أقصى منطقتها الجنوبية.

ولقد ظل هناك نزاع مستمر بين الرزيقات ودينكا ملوال، فسرهُ مسئولوا الحكم الثنائي كعداء حول حقوق الرعي والصيد. وفي عام1912، رتبوا لإجتماع بين قادة الرزيقات وملوال ووضعوا حدودا بين المجموعتين على بحرالعرب/ نهركير، والتي كانت حينذاك هي الحدود المعترف بها بين دارفور والسودان. وقد سُمح للرزيقات بالصيد ولم يسمح لهم بالرعي جنوب النهر؛ وقد حمى هذا الترتيب حقوق دينكا ملوال الذين كانوا مواطنين سودانيين وحّدد الحقوق الثانوية للرزيقات، الذين كانوا مواطنين في سلطنة دارفور؛ (جونسون، 2009 أ، ص 180).

تغير السياق السياسي بعد عام 1916، حينما تم إلحاق دارفور بالسودان بمساعدة الرزيقات، الذين وقفوا مع الحلف الإنجليزي- المصري وساعدوا في في زعزعة نظام السلطان المستقل. ومن الجانب الآخر فأن إدارة ملوال في بحر الغزال كانت رخوة للغاية حيث لا يوجد مسئوولين بريطانيين يتحدثون لغة الدينكا. وحينما ظهر نزاع حول المراعي عام1918 ، فرض الحاكم البريطاني لدارفور «دار الرزيقات» بمقدار 65 كيلومتر (40 ميل) جنوب بحرالعرب/ نهركير. وقد رُفض هذا القرار من جانب دينكا ملوال، وفي عام 1924 ، تم الاتفاق على حدود جديدة بين باتريك مونر حاكم مديرية دارفور والميجر فينو يتلي ،حاكم مديرية بحر الغزال : خط مونرو - ويتلي، 23 كيلومترا (14 ميل) إلى الجنوب من بحرالعرب/ نهر كير وبمحاذاته (كيبريب، 2002،ص80-100؛ جونسون، 2009 أص180-181)

رفض دينكا ملوال قبول أن تبدأ حدودهم مع دارالرزيقات من جنوب بحر العرب/ نهركير؛ وحينما تطورت معرفة إدارة مديرية بحر الغزال بمواطنيها من الدينكا، ضغطت لأجل إحداث تغيير في الترتيبات. وقد تم تحقيق بعض التنازلات لأجل الأستخدام المشترك للأراضي جنوب بحرالعرب / نهركير، لكن ظل الأحتفاظ بالأراضي كما هو. وقد خلقت هذه القيود على تحركات دينكا ملوال مشاكل جديدة، إذا دفعت بعض عناصر ملوال للسعي وراء الحصول على أراضي رعي جديدة بعيداً في الشمال، في منطقة أبيي. وقد واجه هذا التحرك معارضة من نقوك والمسيرية. وحّذر حاكم بحر الغزال بأن اتفاقية مونرو- ويتلي، مثل

معاهدة فرساي، تحتوي على «بذورحرب مستقبلية» (جونسون، 2009 أ، ص181).

إن حكومة الحكم الثنائي في ضمها للأراضي جنوب النهر إلى دار رزيقات دعمت في البدء الرزيقات، في تحويل حقوقهم الثانوية إلى حقوق رئيسية؛ وعَدلت بالتالي الحقوق التي يسنطيع الرزيقات أن يدعون أمتلاكها حول هذه القطعة من الأرض الحدودية. محدثة وضعاً شاذاً في نظام حقوق الدار، لأن الرزيقات لا يستطيعون ممارسة نفس الحق الحصرى لملكية الأرض التي كانت قد خُصصت لهم جنوب النهر.

كما يستطيعون ذلك في مايتعلق بأرضهم الأصلية إلى الشمال منها (كيبريب، 2002،ص85). إن حكومة الحكم الثنائي بتحويلها خط مونرو- ويتلي إلى حدود مديرية تكون قد فرضت طبقات جديدة من التعقيدات الإدارية والسياسية على النزاعات حول الموارد المشتركة، وهي عملية ظلت تتردد بأشكال مختلفة على أمتداد أراضي الحدود الشمالية – الجنوبية.

خلال الحرب الأهلية الأولي والثانية، وفي حوادث منفصلة خلال مرحلة اتفاقية أديسأبابا (1972 - 1983)، بين الحربين، هاجمت مجموعات من الرزيقات المسلحين، والمسيرية فيما بعد، أماكن سكن الدينكا جنوب حدود المديرية. وقد صارت هذه الغارات ضد المدنيين أكثر تنظيماً خلال الحرب الأهلية الثانية، حينما تمت تعبئة الرزيقات والمسيرية بواسطة الحكومة المركزية وتحشيدهم في مليشيات «المراحيل»، وتزايدت الصدامات بين المليشيات والجيش الشعبي لتحرير السودان والحرس المسلح لمستوطنات الدينكا. وبالإضافة لتدمير المساكن والمحاصيل وسرقة الأبقار، فإن المراحيل قبضوا على الناس (وبشكل رئيسي النساء والأطفال) وأخذوهم شمالا. ولم تُدفع تعويضات مقابل غارات منتصف سبعينيات القرن الماضي، بشكل كامل حتى الوقت الذي بدأت فيه الحرب الأهلية الثانية. ولم تحظى موضوعات تعويضات القتل وتعويضات سرقة المواشي وعودة المدنيين المختطفين خلال الحرب الأهلية الثانية بأي تناول أو حلول في اتفاقية السلام الشامل.

خلال الحرب الأهلية واصل الإداريون الذين يقفون إلى جانب الحكومة محاولة

تنظيم تحركات المراعي وفقاً لإتفاقية مونرو- ويتلي لعام 1924 والاتفاقيات اللاحقة لها (1991) ،EBGP)، أما إداريوا الجيش الشعبي لتحرير السودان؛ فإنهم كثيراً ما وضعوا من جانبهم ترتيباتهم الخاصة مع المسيرية القادمين، وفي بعض الأوقات أنشئوا ما يُسمى بـ«أسواق السلام» داخل المناطق التي يسيطر عليها الجيش الشعبي لتحرير السودان وحده، والتي يستطيع أن يأتي لها الرعاة والتجار من المناطق التي تسيطر عليها الحكومة.

ومنذ نهاية الحرب صارت المنطقة تخضع لضغوط، خصوصاً من المسيرية في جنوب كردفان وصارت عمليات التأخير في وضع علامات الحدود تعني أيضا أن هناك اضطراباً حقيقياً حول الأماكن التي يجب أن توضع فيها وحدات الجيش الشعبي لتحرير السودان بموجب الترتيبات الأمنية المذكورة في اتفاقية السلام الشامل. ولقد ظلت تتكرر الصدامات بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والبقارة.

وبالمقابل فان الضغط من جانب المسيرية، كان نتيجة مباشرة للضغوط عليهم من توسع الزراعة الآلية والصناعة النفطية في المناطق بين بابنوسة وأبيي (أنظرأعلاه). ونتيجة لذلك تنامي الضغط على المسيرية، الذين يربون الأبقار، ويبحثون عن مراعي لها في فصل الجفاف. وقد أعلنت حكومة جنوب السودان علناً، أن المسيرية يمكنهم أن يدخلوا الولايات الجنوبية (شمال بحرالغزال والوحدة)، بحيواناتهم دون عوائق، طالما يأتون غيرمسلحين. لكن المسيرية المسلحين تسليحاً هائلاً كمليشيا ظلوا في حالات كثيرة يرفضون هذا المطلب الأخير، وقد أنفجر القتال بين مجموعات المسيرية والجيش الشعبي لتحرير السودان، وشارك فيه دينكا ملوال أيضا، في ديسمبر 2007 ومارس 2008. وأنتقم المسيرية بإغلاق الطرق التي تقود إلى داخل بحرالغزال. وأدى هذا الحادث بالفعل إلى إغلاق شمال بحرالغزال مما أثرعلى الموارد التي تأتي عبر الطريق إلى واو. وقد عُقد مؤتمر سلام بين المسيرية وملوال في أويل في نوفمبر 2008.

كشف المؤتمر عددا من الموضوعات، أولها كان الرغبة لدى المسيرية وملوال في العودة لممارسات الحكم الثنائي التي تنظم تحركات الرعي، بما في ذلك وجود دور أكثر نشاطاً لسلطات الإدارة الأهلية، (والتي أُلغيت في الشمال بواسطة

نظام نميري، وكانت أكثر مساندة للجيش الشعبي لتحرير السودان خلال الحرب في الجنوب). وقد وُجهت بعض الأنتقادات لخط مونرو- ويتلي، ولكن بين ما كان دينكا ملوال قد أعترضوا في الماضي على خط مونرو- ويتلي على أساس أنه يقيد تحركاتهم، فإن المسيرية يشتكون الآن من تقييده لهم. أما الموضوعات الأخرى التي تؤثر على العلاقات بين ملوال والمسيرية فهي عودة الأشخاص المختطفين خلال الحرب، والترسيم النهائي للحدود ونشر قوات الجيش الشعبي : وهي كلها موضوعات «للمحافظة على الأمن وحكم القانون» (مساعدات الولايات المتحدة، 2008،ص10).

كان المطلب الخاص بالمزيد من التنمية محدداً للغاية : طرُق أفضل ومزيٌد من جسور العبور فوق بحرالعرب / نهركير، تجريف مشاريع الزراعة الحديثة وبناء مصفاة بترول، والأخيرين ربما تعتبران الأكثر إثارة واقلاقاً : اذا تم انفاذهما يمكن لشمال بحرالغزال أن ينال نفس أنواع التنمية التي أعاقت أسلوب عيش الرعاة في ولايات جنوب كردفان والوحدة وأعالي النيل والنيل الأزرق. عقد أجتماع مشابه بين ملوال والرزيقات في أويل في يناير 2010. والقرارات التي تمخض عنها هذا الأجتماع وضعت إشارة واضحة لـ«التاريخ الطويل من الأحترام المتبادل... والأخوة والتراحم»، من خلال الزيجات المشتركة، وإعادة التأكيد المتبادل على «حق الوصول للأرض بدون إعاقة والأستخدام المستدام للموارد الطبيعية داخل المجتمعين» على أمتداد الحدود الأخوية، وكما جرى في أجتماعات مسيرية ملوال.

فقد أوصى الاجتماع بالمزيد من الطرق عبر الحدود ومساندة السلطات الأهلية في التعامل مع الأمور ذات الصلة بالمجتمعين؛ (بما في ذلك إنشاء محكمة تقليدية مشتركة برئيس بالتناوب). وقد أجاز الأجتماع قرارات بنت فوق تنويعات ثلاثينيات القرن العشرين لاتفاقية مونرو- ويتلي : على كل مجموعة أن توفر الأمن لأعضاء الجهة الأخرى التي تزور أراضيها؛ وكانت الأسماء الأصلية للمناطق قد أحتفظ بها، ليس لإعادة تسميتها في لغة أخرى؛ وكان على الرزيقات أن يتشاوروا مع سلطات ملوال الأهلية، قبل دخول أراضيهم، ويجب أحترام عادات ودين الشعبين. وبهذه الطريقة يبدو أن الرزيقات أكدوا حق ملوال في الوصول إلى وأستخدام الأراضي التي تقع مباشرة جنوب بحرالعرب / نهركير،

مقابل الحصـول على نفس الحق لأنفسـهم للرعي جنوب خط مونرو- ويتلي؛ لكن الأجتماع ذهب أبعد من القضايا القديمة لترتيبات مونر- ويتلي بالأعتراف بالبعد السياسي لتوترات الحدود الراهنة. وأظهر الأجتماع أن الرزيقات وملوال هُّمشا بواسطة حكومات الخرطوم منذ1956 ، مُدينَة «الأطراف المتحاربة» لأقدامها على تعبئة «شباب أبرياء» خلال الحربا لأهلية؛ بالإضافة إلى إدانة، «التحدي السياسـي» المنبثق من الخرطوم وجوبا، والذي يتدخل «في موضوعات سياسية في داخل حدود الجماعتين» (Pass،. 2010).

أن النبـرة الأكثـر «أخوية» لأجتماع أويل لدينكا ملـوال والرزيقات، والتأكيد على تاريخ مشـترك للتهميش، والأعتراف بأن أعضاء المجموعتين شـاركوا في نشـاطات دمـار خلال الحرب الأهلية؛ (بمـا في ذلك حوادث الأختطاف)، تعكـس التاريخ الطويل للنزاع وللتعاون بين المجموعتين. وهو يتعارض مع المقاومة الأكبر للأعتراف بمسئولية نشـاطات المراحيـل التيعبر عنها الرزيقـات في أجتماعهم مع دينـكا ملوال. وإذا كان الرزيقات قد بدوا أكثر أسـتعداد للتسوية الخلافات مع ملوال، فقد لا يكون ذلك فقط بسبب أن لهم تاريخ طويل من التفاوض معهم؛ كما سنعرض أدنـاه، فهناك منافسة متنامية بين الرزيقات والمسيرية لعبت أيضا جزءاً هاماً.

منذ عام 2005 ظـل هناك تزايد خطير في النزاعات بـين المجموعات الرعوية من العرب الذين يقيمون شمال الحدود، تشمل قبائل الهبانية والحوازمة ورزيقات جنوب دارفـور وجنـوب كردفان. ويرجـح أن تكون هذه النزاعات قد تأججت بسـبب توقعات فرض حراسـة وحماية للحدود الشـمالية- الجنوبية أكثر صرامة بواسـطة قوات الجيش الشـعبي لتحرير السودان. وفي السنوات الأخيرة تصارع الرزيقات والمسيرية علـى أمتداد حدود ولايتي جنوب دارفور وجنوب كردفان؛ لذلك فأن تحركات المسـيرية في مناطق دينكا ملوال تمثل أمتداد المنافسـات الرزيقات- المسـيرية جنوب الحدود الشمالية- الجنوبية. وقد تمتع الرزيقات بمزية عقد اتفاقيات مبكرة مع دينكا ملوال لتأمين وضعهم ضد هذا المنافس الجديد.

هناك تسليط للضوء على موضوعات هامة تتعلق بالعلاقات بين المجموعات التي تعيش على أمتداد الحدود الشمالية- الجنوبية بسبب التاريخ القريب

لأبيي ومناطق الحدود بين ملوال والرزيقات. وهناك أربعة موضوعات رئيسية تثيرالقلق :

الموضوع الأول هو أتجاه مجموعات البقارة في جنوب كردفان توسيع رقعة الأراضي التـي يزعمون أنها أراضيهم مُصرِّين على ملكيتهم لمناطق لم يكن لهم فيها من قبل سـوى حقوق موسـمية. وفي جنوب كردفـان يعتبر هذا، جزئيـاً، بمثابة رد فعل علـى الضغـوط الصادرة من منطقتهـم من جهة المشـاريع الاقتصادية القومية، مثل مشـاريع الزراعة الآلية والصناعة النفطية (التي ليس للمسيرية تحكم فيها ولا يجنـون منها إلا القليل مـن الفوائد). ونتيجة لذلك فإن من المرجح أن يسـتمر الضغـط تجاه الجنوب على الحدود (كما هو على حدود ولايتي الوحدة وجنوب كردفان الذي يناقش أدناه)، خصوصا قبل وأثناء عملية وضع العلامات الحدودية.

الموضوع الثاني هوالأمن. ان للشـعوب التي تسـكن جنوب الحدود أسـباباً قوية تجعلها تتخوف من غزو رعاة مسـلحين من الشمال، بالنظر إلى دورهم كمليشيات تابعة للحكومة خلال الحرب الأهلية؛ وفوق ذلك فإن رجال المليشيات السابقين لهم مخاوفهـم الحقيقية من أنتقام ضحاياهم السـابقين الذين يتمتعون الآن بحماية جيدة من الجيش الشعبي لتحرير السودان. ويجب أن يترافق نزع السلاح مع الإلتزام بحمايـة المدنيين إذا أُريد للرعاة من البقارة أن يحصلوا على الثقة الكافية بالتحرك جنوباً دون سلاح، وأن تمتلك المجموعات التي تستضيفهم الإرادة لإستقبالهم. وتفكر حكومة جنوب السـودان في تحويل هذه الرقعة من الأرض جنوب النهر إلى منطقة منزوعة السلاح، لكن أي منطقة كهذه تحتاج لسلطة لمراقبتها وتعزيزها.

الموضوع الثالث هو التنمية الاقتصادية. لقد كان ضعف التنمية هو التفسـير الملائـم لـكل أنواع النزاعات، في السـودان وفـي غير السـودان؛ وبينما ظل ضعف التنميـة والتهميـش المرافق له، من الموضوعات المثارة المثارة فـي الحرب الأخيرة فإن بعض أنواع التنمية قد سـاهمت أيضا فـي النزاع. . فالتنمية التي تتسـبب في النزوح قد أثرت سـلفاً في مناطق واسـعة من الأراضي الحدودية، خصوصـاً في مناطق أنتاج النفط (مورو، 2008). وقد يكون للتوسـع في مثل هذه المشـاريع وجلبها إلى أجزاء أخرى من الأراضي الحدودية تأثيره في زعزعة

الأستقرار. ويتعلق الموضوع الرابع بأهمية فهم الخصوصيات المحلية. أن تشـدد المسيرية في

معارضتهم لترسيم أبيي وللاستفتاء، يجب مقابلته بنهج أكثر توفيقية للمسيرية والرزيقات، حينما يتفاوضون حول فرص الوصول لأراضي شمال بحر الغزال، داخل جنوب السـودان، بالإضافة إلى النهج التوفيقي للمسئولين من شمال بحرالغزال وواراب في تسهيل هذه المفاوضات. وإذا كانت أجهزة أستخبارات الخرطوم قد ظلت تساند وتحِرض على المقاومة بشأن أبيي، في أطار مايزال حتى الآن ولاية شمالية، فأنه يبدو أن هناك مجالاً أقل لها لتفعل ذلك في الجنوب.

وقد تكون نتيجة اجتماعات المسيرية والرزيقـات مع دينكا ملوال، قد قادت إلى أعتراف ضمني، بأنه في مجال التعامل مع الجنوبيين السودانيين داخل جنوب السودان فإن البقارة الآن يقفون وحدهم ويجب أن يصنعوا أفضل أشكال التوافق الممكنة في ظل هذه الظروف الجديدة.

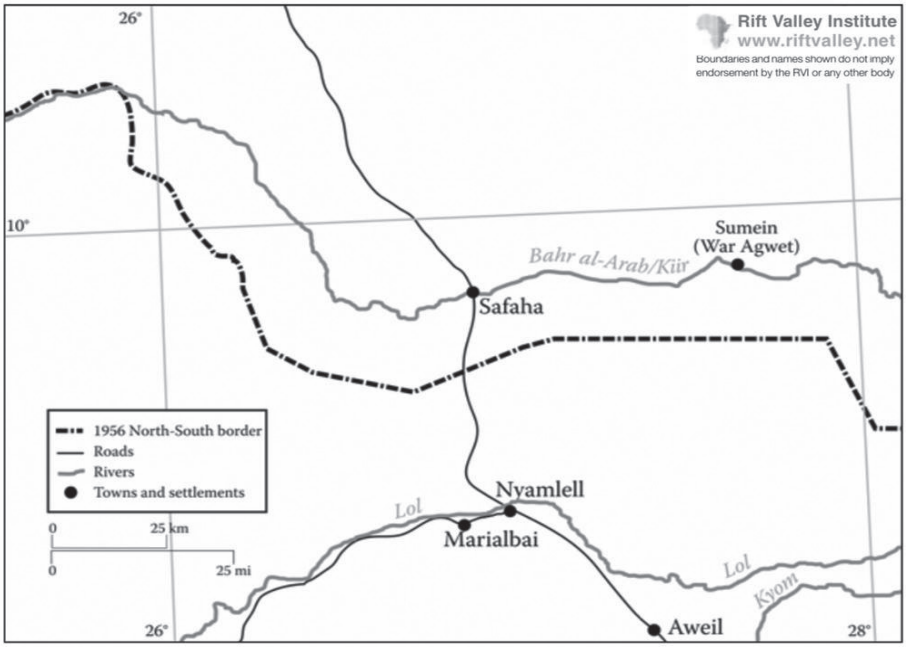

خريطة ٤- السودان: منطقة حدودية لشمال بحر الغزال - جنوب دارفور

Source: Sudan Survey 1:2,000,000 map, Southern Sudan (July 1955)

عودة كفيا قنجي

أن كفيا قنجي وحفرة النحاس والتي كانت جزءاً من مديرية بحر الغزال تمثل أوسع منطقة في جنوب السودان، تم تحويلها رسميا من مديرية جنوبية إلى مديرية شمالية بعد الاستقلال. ولقد ظلت المنطقة تدار كجزء من دارفور على مدى 50 عاما، وهي تمثل تقريباً نفس المدة التي قضاها السودان منذ استقلاله إلى الآن، لكن صلاتها بدارفور وسكانها تمتد لأكثر من ذلك. والسمة الأساسية لهذه المنطقة هي أنها ظلت تُفّرغ من السكان عن طريق الحروب وغارات الأسترقاق والسياسة الإدارية (توماس، 2010) (ومن ناحية فنية لا تقنية) يجب أن تكون عودتها لجنوب السودان تحويلاً إدارياً مباشراً، لكن في الحقيقة هناك مظاهر عديدة لهذه المنطقة ضئيلة الكثافة السكانية تجعل مثل هذا التحويل مُعقداً.

خلفِيَة تاريخية

كفيا قنجي وحفرة النحاس تعتبران جزءاً من منطقة أوسع تعرف بأسم دار فرتيت. وأسم «الفرتيت» هو مصطلح إزدرائي عرقي أستخدمه الفور لوصف المجتمعات التي تعّرضت لغارات الأسترقاق والدمار على حدودهم الجنوبية؛ ودار فرتيت هي إحدى نتاجات غارات القرن الثامن عشر و التاسع عشر على تخوم سلطنة دارفور. وحينما أعاد بلاط السلطان انتاج نفسه في الغارات الجنوبية لأسترقاق الرقيق (أوفاهي، 1973) صارت دار الفرتيت مكان لجوُء ومصدر لأسترقاق من تغزوهم السلطنة. وقد لاحظ المؤرخ ريكسسيان أوفاهي أن «أحد أسباب التعقيدات التاريخية لتخوم دارفور الجنوبية هي : انها في الحقيقة مجموعة تحركات تعاقبت الواحدة تلو الاخرى، وكان توسُع الفور ودمج أو هجرة الفرتيت إحدى طبقاتها. وكانت التحركات الجانبية الشرق- غربية للبدو رعاة الجمال على أمتداد حزام البقارة طبقة أخرى. وكان التحرك الشمالي- الجنوبي السلطاني لغارات الأسترقاق وتحرك التجار المتجولين أو الجلابة الذين أعقبوا ذلك طبقة أخرى أيضا. وهناك أيضا تفاعلاً مستمراً بين التغييرات العرقية المحلية والنزوح ونتائج القرارات السياسية التي اتخذت في الفاشر وترجمت إلى أعمال كحملات من مقدومين ضد البدو أو كهجمات واسعة النطاق لأجل الرقيق.

وفوق ذلك فأن دار فرتيت، الجانب الآخر من التخوم، كانت دائماً متحركة؛ ولم يكن ذلك على مستوى المكان بقدر ما هو على مستوى الذهنية. وعندما تحركت غارات الأسترقاق جنوبا تحركت معها دارفرتيت جنوباً (أوفاهي، 1982،ص82-83).

وهكذا تغير ما هو «فور»وما هو «فرتيت» مع تغير تخوم سلطنة الفور مخلفاً تركة من متغيرات الهوية العرقية التي ماتزال حاضرة اليوم.

في منتصف القرن التاسع عشر صارت منطقة كفيا قنجي وحفرة النحاس تحت سيطرة زرائب تجارالعاج والرقيق. وكان التاجر الأقوى بين هؤلاء هو الزبير باشا الذي أقام مقره الرئيسي في ديم الزبير على نصف المسافة بين واو وراجا؛ وبذلك فأنه سيطر على طريق أستراتيجي يربط ممالك الزاندي بأقاصي الجنوب الغربي على المنطقة التي تفصل بين نهر الكونغو ومناجم النحاس بحفرة النحاس الواقعة في الشمال الغربي. وقد صار هذا الطريق هاماً بالنسبة لنقل الرقيق إلى شمال السودان، إذا إن الطريق الممتد على النيل كان مغلقاً نتيجة للتحول الذي طرأ أخيراً على الحكومة المصرية بالإنضمام لمناهضة تجارةالرقيق. ومن هذه القاعدة (ديم زبير) في دارالفرتيت شن الزبير الهجوم الذي أجتاح به دارفورعام 1873. وانتقلت المنطقة إلى السيطرة المصرية مع هزيمة سليمان بن الزبير عام 1879، ليتم إخلاؤها في ثمانينيات القرن التاسع عشر، خلال حقبة المهدية. وخلال فترة وجيزة ،تحت الاحتلال البلجيكي ثم الفرنسي، في نهاية القرن التاسع عشر، أستمرت منطقة كفيا قنجي وحفرة النحاس تعاني من غارات مستمرة، هذه المرة من الجنوب، قام بها بلجيكيون وفرنسيون وحلفاؤهم من الزاندي. ومع وصول القوات الإنجليزية- المصريةعام 1903 كان معظم سكان دارفرتيت في «وضع يائس» لاجئين بشكل مستمر في حالة فرار من مغير أو آخر لفترة أمتدت لعشرات السنين (سانت اندريا، 1964، ص23-54).

وجدت الإدارة الانجليزية- المصرية المنطقة من راجا وحتى حفرة النحاس مكاناً يصعب حكمه. فهو نسخة من جبال النوبة لبحرالغزال :

يصعب الوصول إليه ويصعب تنظيمه ويصعب التحكم فيه. وهناك مشكلتان

رئيسيتان هما بعده وكثرة لغاته وصغرحجم مجموعاته المحلية. وهناك مشكلة ثالثة هي الغزوات التي تُشن عليه من دارفور، سواء من رعاة «قُطاع طرق» كانوا لا يزالون يتجولون على تخوم السلطنة، أو من السلطان نفسه. أما السلطان علي دينار فأنه، وفي أطار ترسيخه لسلطته في دارفور بعد سقوط دولةالمهدية، فرض سلطته على الزبائن القدامى في دار فرتيت؛ وأستخدم المنطقة كمستودع يحصل منه على أرقاء جدد.

وقد شن أيضا عددا من الحملات التأديبية ضد الرعاة المتمردين، مثل الرزيقات في جنوب دارفور، وأجبر العديد منهم على الفرار إلى داخل بحرالغزال حتى راجا (سيكينجا، 1991،ص35-58). وقد حققت الأطاحة بعلي دينار على أيدي القوات الانجليزية- المصرية، وضم دارفور إلى السودان عام 1916، سيطرة الحكم الثنائي على طرفي الحدود. وقد أمتد خط مونرو- ويتلي عام 1924، الذي أوضح الحدود بين دينكا – ملوال والرزيقات إلى المقاطعة الغربية ونظم حركة ورعي الرزيقات في منطقة راجا.

من المصادر التي تثير قلقاً دائماً للإداريين الجدد للسودان الأعداد المتحركة من البشر إلى داخل وخارج المنطقة من إفريقيا الإستوائية الفرنسية (تسمى الآن جمهورية إفريقيا الوسطى) والتي سمح لبعض لاجئيها بالأستقرار. وآخرون، مثل الأمبررُو من غرب إفريقيا، أبعدوا في حالة التمكن من تحديد أماكنهم وحصارهم (سيكينجا، 1991،ص42-47).

في عام1930، وبعد إعلان السياسة الجنوبية، حاول حاكم بحرالغزال أن يطّهر المنطقة مما يزعم بأنهم متسللين من دارفور.

وأعيد تفريغ منطقة كفيا قنجي وحفرة النحاس حتى راجا من سكانها، ونُقل السكان الذين أُعتبروا سكاناً أصليين إلى راجا بينما أُجبر عدد من السكان المسلمين الآخرين على الرجوع إلى دارفور. وقد أُحرقت قرى وأنشئت منطقة خالية من السكان على أمتداد التخوم بين غرب بحر الغزال وجنوب مقاطعات دارفور (سيكينجا، 1991،ص51-65). وقد كان هذا الفصل أكثر أشكال التطبيق المحلي المتطّرف للسياسة الجنوبية، كسياسة للفصل العرقي؛ ولم تتم محاولة لتطبيقها في أي مكان آخر على أمتداد الحدود الشمالية مع المديريات الجنوبية.

جرت محاولات عديدة للعبث بحدود بحرالغزال مع دارفـور في ثلاثينيات وأربيعينيات القرن العشرين، في محاولة لجعل حدود الرعي الموسمي والصيد تتوافق مع الحدود الإدارية.

وكان هنـاك أيضـا نقـاش مكثـف حـول إعـادة تزويـد المنطقـة بالسـكان، إمـا بإعـادة الفرتيـت الذيـن كانـوا قـد أُبعـدوا في عـام 1930 أو بالبقـارة أو بالرعـاة مـن الدينـكا (سـيكينجا، 1991،ص67-82). ومـع قـرب نهايـة الحكـم الثنائي الانجليـزي- المصـري صـار واضحـاً أنـه بينمـا أراد الإداريـون فـي مديريتـي بحرالغـزال ودارفـور، أن يتمكنـوا مـن أسـتخدام الأرض فـان أيـاً مـن إدارتـي المديريتيـن لـم ترحب بتحمـل عـبء الإدارة. وكا أحد حـكام المديريتيـن واضحاً لـدي مغادرتـه، حينمـا كتـب فـي ملاحظاتـه إلـى خلفـه : إن مصالـح المديريـة يمكـن أن تخـدم بشـكل افضـل من خـلال المحافظـة على حقـوق الرعي والصيـد في المنطقـة، لكـن برفـض تحمـل أي مسـئولية إداريـة فـي ذلـك. ويعتبـر هـذا تصريحـاً واضـح التأكيـد الحقـوق الثانويـة لشـعوب حـدود دارفـور حـول منطقـة خـارج إدارة دارفـور (جونسـون، 2009أ 184-185).

لكن المحافظة على حقوق الرعي وتوسعها تتطلب القضاء أو التحكم على ذبابة التسي تسي والتي أنتشرت مع إتساع نطاق الأحراش بمجرد إبعاد السكان السابقين. ويعيق وجود ذبابة التسي تسي الأحتفاظ بأبقار بأعداد كبيرة. وفي عام 1952، وقبل وقت قصير من سودنة الوظائف، أتفقت الحكومة المركزية وحكومتا المديريتين على إعـادة تزويد كفيا قنجي بالسـكان بإعادة المنفيين من دارفـور للعمل كـ «مطاردي ذباب للرزيقات» (أوين، 1952).

وهـذا التغييـر في سياسـة الحكـم الثنائي كان بمثابة اِستهلال لتحويـل المنطقة إلـى دارفـور. وعنـد الاسـتقلال كانـت الحـدود تمـر شـرقا مـن جبـل مشـميرا على الحـدود مـع إفريقيـا الإسـتوائية الفرنسـية وحتى رقبة أمبلاشـا، ثـم على أمتداد بحـر العـرب /نهـر كير.

هناك مظهر آخر للحدود جرى التنويه به فقط في المراسلات الداخلية للحكم الثنائي في أواخر أربعينيات القرن العشرين. وكان هذا التنويه عن وجود الموارد المعدنية حـول منطقة تعدين النحاس القديمة المسـماة حفرة النحاس. ولقد

جرت عمليات اِستكشاف لإحتمال وجود معادن في المنطقة بعد الاستقلال، تم بعدها تحويل قطاع كفيا قنجي وحفرة النحاس من بحرالغزال إلى دارفور. ووفقا لأحـكام اتفاقية أديس أبابا لعام 1972 فأن هـذا القطاع يفترض ان يحّول إلى بحر الغزال، لكن التحويل لم يتم إطلاقاً.

وافقت اللجنة الفنية للحدود الشمالية- الجنوبية، بموجب اتفاقية السلام الشامل، فـي البدء في إسـتعادة حدود 1956 وتحويل كفيا قنجي وحفـرة النحاس إلى ولاية غـرب بحرالغـزال. ومع ذلك ففي عـام 2007 ، أصِر حاكم جنوب دارفـور إن المنطقة تتبع لولايته. لكن الموارد التي سعى حاكم الولاية للسيطرة عليها ليست مواردها التي تشـاع عنها وإنما غابات الأخشاب المدارية. وورد انه أرسل مليشيات «جنجويد» ينحدر أفرادها من سكان عرب جنوب دارفور وذلك لإحتلال أجزاء واسعة من المنطقة المتنازع عليها.

أن زعم حكومة جمهورية السـودان المضاد للغة اتفاقية السلام الشامل هو أن اتفاقية مونرو- ويتلي مُددت خط مونرو- ويتلي إلى المنطقة الغربية من بحر الغزال، مما سمح للرزيقات والهبانية بفرص رعي في دارفور.

وكما في أبيي فان هذه اتفاقية لتحويل ما كان أصلاً حقوقاً ثانوية للرعي الموسمي إلى حقوق تملُكل رعاة دارفور.

في أبريل 2010، عقب احداث عنف في منطقة راجا خلال الانتخابات، وردت تقارير عن صدام آخر بين الجيش الشـعبي لتحرير السـودان والرزيقات المسلحين أو عناصر القوات المسـلحة السودانية.

يشعر الكاتب بالعرفان لـكريستوفر فاغان على هذه المعلومة. 10 مقابلة للكاتب مع نيبوتش أوبونغ، حاكم ولاية غرب بحر الغزال، واو، 26 فبراير 2007.

معلومات تم تزويد الكاتب بها بواسطة زوّد جوزيف مادوكبوث، مدير، السياسة والمراقبة (مراقبة تنفيذ اتفاقية السلام الشامل)، مكتب نائب الرئيس، حكومة جنوب السودان، جوبا.

ووقع هذا القتال على أمتداد منطقة الحدود في غرب بحرالغزال أو جنوب دارفور،

حسب رواية أي طرف من الطرفين للأحداث أوردها التقرير (مكدوم، 2010أ).

وبالرغـم من الأدلة الواضحة للموقع الذي تمر به حدود 1956، وبالرغم من اللغة التي لا غموض فيها لاتفاقية السـلام الشـامل ولاتفاقية أديـس أبابا فيما يتعلق بإسـتعادة حدود 1956 ؛ فأن الأراضي الحدودية لغرب بحرالغزال- جنوب دارفور، تظل منطقـة محاطة بالإشـكاليات. وهذا سـيظل هو الحال فـي أي موقع يمر فيه خط الحـدود. هنـاك ولاءات قديمة وصراعات قديمة؛ وأشـكال غموض فـي الوضع العرقي والإنتمـاء العرقي والمصالـح الاقتصادية الجديدة؛ بالإضافـة للمصالح الاقتصادية القديمـة. وتعتبـر غرب بحرالغـزال، خصوصاً حول راجا، إحـدى المناطق القليلة في جنوب السـودان، التي يرجح أن يكون فيها عـدد كبير من المقترعين لصالح الوحدة، أكثر بالتأكيد من أي منطقة أخرى في الجنوب (ستشومروس وآخرون، 2010،ص30). وهذه قضايا لا يستطيع رسم حدود أو إعادة رسمها، وحده، أن يحلها. 12

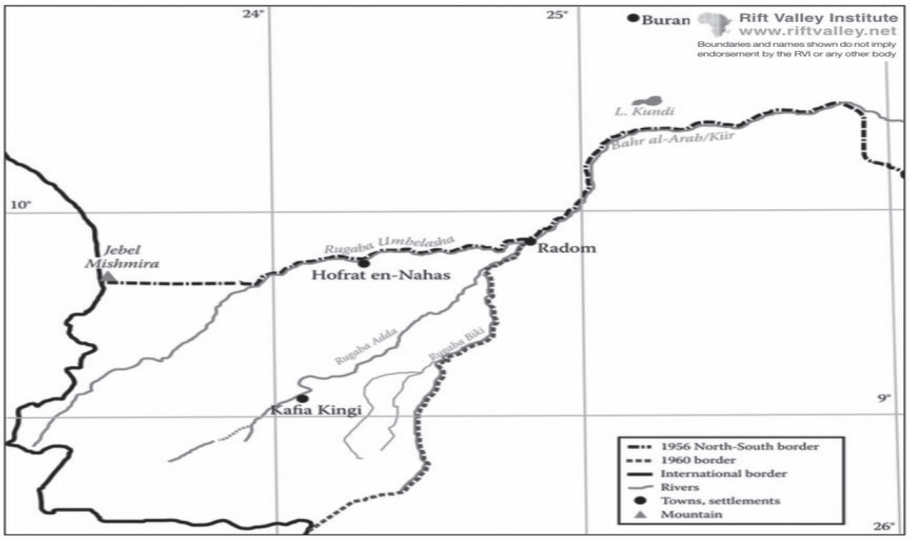

خريطة ٥- السودان: منطقة حدودية لغرب بحر الغزال - جنوب دارفور تظهر جيب كفيا قنجي والخطوط الحدودية لعامي ١٩٥٦ و١٩٦٠

Sources: Sudan Survey 1:250,000 map 65-I (1976) and 1:2,000,000 map, Southern Sudan (July 1955)

مربعات النفط في ولاية الوحدة وولاية جنوب كردفان

للجزء الشمالي من ولاية الوحدة، والذي يحادد جنوب كردفان، عدد من الملامح المشتركة مع مناطق أبيي وشمال بحرالغزال. فلقد جّربت هذه المنطقة وجود تحركات منتظمة عبرالحدود في الأتجاهين : تحركات موسمية إلى الداخل من رعاة شماليين يأتون جنوباً للرعي أوالصيد، وتحركات إلى الخارج لعمال مهاجرين يتحركون من الجنوب إلى الشمال. وقد تزايد الضغط من الرعاة الشماليين مع توسع الزراعة الآلية- خصوصاً في منطقة جبال النوبة- والذي أحدث تعرية لمناطق الرعي شمال الحدود. لكن المنطقة تعتبر منطقة حساسة ليس فقط بالنسبة للتنمية عبر الحدود في جبال النوبة؛ وإنما للتنمية بالقرب من الديار. وقد عانت المناطق الشمالية من ولاية الوحدة من حالات نزوح إضافية، خلال السنوات الأخيرة من الحرب، إذا أن أجزاء كبيرة من سكان الريف أُجبروا على مغادرة أراضيهم بواسطة الجيش والمليشيات المتحالفة معه، لأجل أفساح الطريق لإستغلال حقول النفط هناك. ومن هذه الحقول يأتي حالياً معظم دخل النفط للسودان . لذلك فبالإضافة إلى المطالب التكميلية والتنافسية على الأرض من التحركات الموسمية للسكان الأصليين وجيرانهم فأن هناك مصالح اقتصادية خارجية كما أن مطالب التنمية القومية مستمرة. وكما في أبيي وفي دار فرتيت، فإن هذه العوامل تجعل ترسيم الحدود ووضع علاماتها على الأرض مسألة حساسة سياسياً واقتصادياً.

أن السكان الأساسيين لهذه المنطقة هم دينكا روينق (اوباريانج) وبولولييكو نوير جيكاني. ويعتبر روينق جزءاً من سلسلة طويلة من مجموعات دينكا بارانجالت يتمتد، في شكل هلال مكسور على أمتداد أنهار من الرنك في الشمال حتى نقوك في الغرب. وهم مجموعة صغيرة نسبياً من المزارعين- الرعاة، ينقسمون إلى ثلاثة فروع رئيسية (ألور، أويت، كويل)؛ ينتشرون في مساحة عرضية صغيرة على أمتداد كل الحدود الشمالية لولاية الوحدة مع جنوب كردفان. أما مجموعات بولوليكو نوير جيكاني فإنها تعيش على أمتداد نهر بحرالغزال جنوب روينق، وقد حُصر عددهم إبان الاستقلال بأنهم متساوين في العدد تقريباً ومتساوين مع روينق.

أما أرقام إحصائية 2008، فيرجح إنها قد حرفت بضم المراكز الحضرية

النامية حول مناطق النفط؛ والبلدان التي تعسكر فيها حاميات إليها. لكن السكان الجنوبيين السودانيين المسجلين في خمس مناطق حدودية حُصروا كالآتي : 94874 في منطقتين يسكنها بشكل رئيسي دينكا بارانجو دينكا ابيمينهومو243989، في ثلاث منالطق تعتبر بشكل أساسي مناطق نوير مايوم ونوير رويكونا ونوير جويت، والتي تتناسب مع مستوى حجم هذه المجموعات الأربع في عام 1956. 13 وهناك زيجات مختلطة كثيرة فيما بينهم، خصوصا بين دينكا كويل روينق ونوير جيكاني. وكان إداريوا الإدارة البريطانية، قد اعتبروا نوير بول يعيشون على مسافة أبعد وأكثر صعوبة للوصول، آخذين في الأعتبار طبيعة مناطقهم التي تتكاثر فيها المستنقعات. أظهرت الإدارة الانجليزية– المصرية قدراً كبيراً من عدم القدرة على أتخاذ القرار، حول تحديد أي حكومة مديرية ستتولى أمرهؤلاء الناس. فبين 1905 –1931. تم تحريك مجموعات مختلفة من النوير والدينكا بين مديريات بحرالغزال وكردفان وجبال النوبة وأعالي النيل. وكانت القطعة الأخيرة في حل اللغز الأثنوغرافي، قد وضعت في مكانها الأصلي عام 1931 مع تحويل دينكا– روينق ومنطقتهم من كردفان إلى أعالي النيل كما أوردته غازيتا حكومة السودان :

13 في عام 1956 ، كان عدد دينكا روينج 31641 وعدد نوير جيكاني 32248 نسمة وعدد نوير ليبك 24552 نسمة وعدد نوير بول 33893 (مكتب الإحصاء السكاني، 1958، ص 59). وفي الإحصاء السكاني لعام 2008 ، جاء عدد «الجنوبيين السودانيين) حسب المقاطعة 78712 في باريانج، و16162 في أبليم نهوم، و177845 في مايوم، و95567 في روبكونا، و30577 في جولت (مجلس الإحصاء السكاني، 2009.

إبتداءاً من نقطة على منتصف حدود المديرية الحالية بين دبة منجوك ودبة حرمنيات، (خط العرض 9 درجات و21 دقيقة وخط الطول 8 درجات و38 دقيقة)، تجري الحدود في أتجاه شرقي حتى تلتقي خور أمادجور، أو من هناك شمالاً إلى بحرالعرب تاركة قرية روملانق وكل مديرية أعالي النيل. ومن روملانق وكفيا تجاه الشمال الشرقي حتى الرقبة الزرقاء على بعد نصف ميل غرب تيبوسيا، ثم على أمتداد الرقبة الزرقاء إلى عرديب، ومن عرديب شرقا على أمتداد خط العرض 9 درجات و45 دقيقة حتى الحدود القديمة بين كردفان وأعالي النيل،

ومن هناك شمالاً على أمتداد تلك الحدود، وتستمر على أمتداد حدود كردفان القديمة. (مديرية جبال النوبة حتى خط العرض 10 درجات و5 دقائق المُعلم على الخريطة باسم «دغل هجليج» ثم يتجه جهة الشمال الشرقي حتى نقطة على بعد 3 أميال غرب مركز بحيرة أبيض ومن بحيرة أبيض نحو الشرق حتى الشاطئ الشرقي للبحيرة ثم جنوب شرق عبر فيد أبوفنير حتى الأستراحة عند النقطة التي تقاطع فيها طريق تونجا- تالودا مع الرقبة جنوب أبو قوصة، ثم صعودا مع تلك الرقبة حتى تنضم إلى الحدود الحالية للمديرية (غازيتا جمهورية السودان، 1931،ص115).

إن موقع «الحدود القديمة بين كردفان وأعالي النيل» و«الحدود القديمة لكردفان مع مديرية جبال النوبة» غير واضحة في هذا الوصف والذي يعتمد على ملامح مثل «دغل هجليج»؛ وإستراحة لم تعد موجودة. إن إعادة تعريف الحدود في ثلاثينيات القرن العشرين كان يستند إلى تخطيط مفترض لمنطقة دينكا- روينق. والمشكلة بالنسبة لأي وضع علامات للحدود يستند إلى وثائق مبكرة، هو أن وصف غازيتا جمهورية السودان لعام 1931 للتغير في الحدود يحذف أي إشارة تتعلق بقياسات الخطوط الطولية والعرضية لملتقيات الطرق، التي على شكل زاوية قائمة بين «الحدود القديمة لكردفان» و«الحدود القديمة لمديرية جبال النوبة»؛ والتي تعتبر محددات حاسمة حول ما إذا كانت هناك حقول نفط نشطة غرباً وشرق خط الحدود في إطار جنوب كردفان أو ولاية الوحدة. ولم تسجل تغييرات كبيرة في الحدود منذ تحويل دينكا روينق إلى مديرية أعالي النيل في عام 1931.

يمتد خط الحدود في 1 يناير 1956 من نهر كير (بحر العرب) إلى الرقبة الزرقاء ثم يتجه في خطوط مستقيمة شرق ثم شمال ثم شمال شرق بحيرة أبيض/ جاو (أنظر الخريطة 8) ثم جنوب شرق في خط مستقيم أي ما تعتبر الآن حدوداً لأعالي النيل.

إن الحدود بين ولاية الوحدة وجنوب كردفان تحمل اليوم أحتمال أن تكون أكثر قطاع إشكالي في الحدود بين الشمال والجنوب، إذا أنها تمر بالمنطقة التي توجد فيها حقول النفط الرئيسية العاملة. وهذه التطورات تتصل بوضوح بما بعد تاريخ 1956؛ وهي تحمل مفتاح موارد يعتمد عليها اقتصاد السودان الراهن

ومستقبل اقتصاد جنوب السودان.

في إطار السياسة الاثنية المعاصرة لجنوب السودان لا يملك دينكا رونق الوزن ولا النفوذ السياسي اللذين يملكهما دينكا نقوك أو دينكا ملوال. إن موقعهم الأستراتيجي داخل منطقة حقول النفط في ولاية الوحدة، وعلى الحدود الطويلة مع حقول نفط جنوب كردفان يجعلهم ضعفاء؛ وفي وضع يجعلهم عرضة للسلب من جانب قوات الدولة، لكن يعطيهم أيضا نفوذاً محتملاً مع الدولة.

وتضع الخرائط الحالية حقلي هجليج وخرسانة النفطيين داخل جنوب كردفان (أنظر الخريطة 9)، ومع ذلك فأن حكومة جنوب السودان وحكومة ولاية الوحدة يستندان في مطالبتهما بهذين الحقلين على تأكيد دينكا رونق أنهما يقعان داخل أراضيهم التقليدية (مجموعة الأزمات الدولية، 2010 ب، ص11).

ظل هذا الجزء من أراضي الحدود يتأثر بصناعة النفط على المستويين القومي والمحلي. فهو من ناحية قومية، يُمثل منافسة بين الحكومة المركزية وحكومة جنوب السودان حول ملكية النفط كمصدر ودخل مستقبلي لصناعة النفط. ومحلياً، ظل السكان في شمال وجنوب (وغرب وشرق) الحدود يتأثرون بالطريقة التي ظلت تُدار بها صناعة النفط على الأرض.

وسيكون لناتج المنافسة القومية تأثير على المنافسات المحلية، لكن حتى إذا تم التوصل إلى تسوية حول مستقبل تقسيم قطاع النفط، فأن التأثير البيئي الذي أحدثه استغلال النفط سلفاً من المحتمل أن يساهم في خلق مزيد من النزاعات بين المجتمعات المتأثرة أو المجتمعات المحلية وحكومة الولاية.

في مرحلة مبكرة من الحرب كفل الجيش الشعبي لتحرير السودان بوجوده العسكري ألا يكون ممكناً استغلال حقول النفط استغلالاً نشطاً؛ وبالتالي حرم حكومات الخرطوم المثقلة بالديون من دخل كانت شديدة الحاجة إليه. لكن استقدام قوات للجيش الشعبي لتحرير السودان من مناطق أخرى من الجنوب، خلق معارضة له. كان آولينو ماتيب قد نظم أصلاً مليشيا من نوير بول للدفاع الذاتي ضد توغلات المسيرية، لكن كراهيته لجون قرنق (رئيس وقائد الحركة / الجيش الشعبي لتحريرالسودان)؛ والجيش الشعبي لتحرير السودان ساعد حكومة الخرطوم في أستقطاب ماتيب إلى جانبهم ضد الحركات الجنوبية التي

تحاربها. ومع الإنقسام في الجيش الشعبي لتحرير السودان في عام 1991 ، أستطاع رياك مشار، الذي أتى أيضاً من ولاية الوحدة، أن يضم قواته المنقسمة عن الجيش الشعبي لتحرير السودان إلى قوات ماتيب للتحكم في حقول النفط في تحالف سرّي مع الخرطوم. وقد صار التحالف معلناً مع توقيع ميثاق السلام مع الرئيس البشيرعام 1996.

تحقق الأفتتاح اللاحق لحقول نفط ولاية الوحدة للاستغلال في أواخر تسعينيات القرن العشرين، عن طريق تفريغ جماعي لسكان الأرياف بواسطة وحدات القوات المسلحة السودانية والمليشيات المتحالفة معها؛ كجزء من الأستراتيجية الحكومية للحرب (قان قونو رايل، 2001؛ هيومان رايتس واتش، 2003). تم تشجيع مليشيات المسيرية من جنوب كردفان ومليشيات النوير من ولاية الوحدة على المطالبة والأستقرار في الأراضي «الفارغة» التي ساعدوا في إفراغها من المواطنين (مورو، 2008،ص306؛ أنظر أعلاه). وكما حدث في أبيي، فان مشاريع التنمية لهؤلاء المهاجرين التي وجدت الدعم من شركات النفط العاملة في المنطقة، كانت جزءاً من أستراتيجية إحداث تغيير دائم في التركيب السكاني للمنطقة. لم يكن الدينكا هم الوحيدين الذين عانوا. فمع تفكك تحالف مشار مع الخرطوم، تأججت الحرب الأهلية بين الحلفاء السابقين من غرب النوير، بينما تفكك فصيل الجيش الشعبي لتحرير السودان المنشق، وتصارعت مختلف الفصائل على امتداد نهر بحرالغزال. ولم تنته العدائيات إلا مع توقيع اتفاقية السلام الشامل في عام 2005 ؛ ودمج قوات ماتيب في الجيش الشعبي لتحرير السودان، من خلال اتفاقية جوبا لعام 2006 (جونسون، 2009 ب).

واليوم مع عودة السكان الأصليين، من الدينكا والنوير، من سكان هذا القطاع من أراضي الحدود إلى ديارهم، فأنهم يأتون إلى منطقة لم تتعرض فقط لدمارالحرب، وإنما تضررت أيضا بالإدارة البيئية السيئة لصناعة النفط.

وهنا، كما في جنوب كردفان، تلّوثت مصادر المياه كما تأثر نظام الصرف ببناء الطرق؛ وكنتيجة لذلك فإن المنافسة بين البقارة والدينكا حول المراعي المتناقصة، قد تنامت بشكل مكثف وتوسعت في الولايتين (مورو، 2008،ص313 – 317؛ بانت وليانو وآخرون، 2008). وكانت هناك صدامات بين الجيش الشعبي

لتحرير السودان والمسيرية المسلحين قرب أبيي متهومين في فبراير ومارس 2010. حول عدد من نفس الموضوعات التي فجِرت القتال في شمال بحرالغزال في 2007 و2008 : محاولات الجيش الشعبي لتحرير السودان وسلطات الدولة فرض ضرائب على المسيرية على قطعانهم؛ ومنعهم من دخول الولاية باسلحتهم. وكما في صدامات سابقة، فقد زعم الجيش الشعبي لتحرير السودان، أن القوات المسلحة السودانية وأجهزة الأمن القومي سلحت ووجهت المسيرية في هذا القتال الأخير- وهو زعم نفته الجهتان. هناك حاجة لإدارة بيئية صارمة لصناعة النفط وذلك لتقليص النزاعات وسط سكان الأراضي الحدودية.

كما أن القيام بترتيبات نفطية أوسع لما بعد اتفاقية السلام الشامل، يمكن أيضا أن تقلص التوترات الموروثة في منطقة الحدود هذه. وقد أعلنت اتفاقية السلام الشامل أن النفط في جنوب السودان هو ثروة قومية، يتم تقاسمها بين الحكومة المركزية وحكومة جنوب السودان والولايات التي وُجد فيها النفط. لكن هذا ينطبق فقط على الجنوب؛ ولم يُطّبق على النفط الذي وُجد في مناطق أخرى من البلاد. ونتيجة لذلك فأن كلا الطرفين يعّدان أنفسهم لكي يستطيعوا تأكيد ملكيتهما على الحقول الإضافية، بعد إنتهاء المرحلة الانتقالية لاتفاقية السلام الشامل عام 2011. فحكومة جنوب السودان، مثلا، تزعم أن حقلي نفط هجليج وخرسانة يقعان داخل جنوب السودان. ويستند هذا الزعم جزئياً إلى التأكيد بأن أراضي دينكا روينق (باريانق)؛ هي الحدود الحقيقية لجنوب السودان، وهي تقع بعد الحدود الراهنة في الولاية. ويزعم البعض من دينكا روينق، أن أراضيهم تمتد حتى بحيرة كيلك، إلى شمال غرب الحدود الحالية لبحيرة أبيض / جاو. وفي بداية القرن العشرين أمتد أستخدام الدينكا الموسمي شمالاً حتى كيلك (بوتلر، 1902). لكن، بالنسبة للجنوب فإن تأكيد ملكية هذه المناطق على أساس الأستخدام الموسمي أو التاريخي للدينكا، يقف على قدم المساواة مع محاولة الخرطوم المطالبة بأبيي وحقول نفطها على أساس الأستخدام الموسمي للمسيرية لها. إن للطريقة التي تُدار بها صناعة النفط، أثراً على معيشة الناس على جانبي الحدود الشمالية - الجنوبية. لكن هذه المنطقة تتأثر بأعمال التنمية على الجانب الشمالي من الحدود، بالإضافة لإنفاذ سياسة التنمية القومية في أراضيها هي.

ولقد كان لتمركز وأتساع رقعة مشاريع الزراعة الآلية في جبال النوبة، أثراً على العلاقات بين الرعاة من ولاية الوحدة وجيرانهم في جنوب كردفان (كوميي، 2010 ب؛ أنظر أدناه)؛ ولقد ظل أثر التوسع في الزراعة الآلية معيقاً، لكن أقل عنفا من الأثر التخريبي لصناعة النفط.

خريطة ٦- السودان: منطقة حدودية لولاية الوحدة- جنوب كردفان

Sources: Sudan Survey 1:2,000,000, Southern Sudan (July 1955) and 1:250,000 maps 65-L and 65-H (June 1936)

مناطق الزراعة الآلية المحايدة لأعالي النيل

تقع معظم أراضي الحدود الجنوبية- الشمالية، التي تقع في السهول الطينية الخصبة جنوب حزام القوز؛ في منطقة أمطار غزيرة نسبياً. ولهذا السبب صارت الموقع الأساسي لتطوير مشاريع الزراعة الآلية واسعة النطاق. ويتمتع الجنوب بهطول أمطار أكثر، لذلك فأن التوسع في مشاريع كهذه في جنوب السودان؛ قد ظل يخطط له منذ أمد طويل. ولم يُقيد هذا التوسع إلا بعد أنفجار الحرب. ويُرجح أن تستمر زيادة الأنتاج الزراعي كجزء من أستراتيجية الحكومة القومية للتنمية، وقد تبدأ حكومة جنوب السودان أيضا في تفضيل أقامة مشاريع زراعية واسعة النطاق، أستنادا إلى النموذج الشمالي. ولكن الزراعةا لآلية لها بشكل عام أثراً تخريبياً على أراضي الحدود؛ معِرضة البيئة للخطر ومُفقرة سكان المناطق المتأثرة.

خلفية تاريخية

بـدأت الزراعـة الآلية المطرية في حزام السـافنا بشـكل محدود فـي مناطق حول القضارف والنيل الأزرق، في أواخر أربعينيات وأوائل خمسينيات القرن العشرين. وقبل الاستقلال مباشرَة أقترحت وزارة الزراعة أن تبني التوسع الاقتصادي القومي «كله تقريبا» على الزيادة في الزراعة المطرية. «ظلت كل حكومات ما بعد الاستقلال تنفذ بإخلاص مبادئ تجسـدت في هذا التقرير الاسـتعماري» (كيبريـب، 2002،ص275). إن أسـتراتيجية «سـلة الغذاء» للتنمية القومية التي تبنتها الحكومة المركزية، في سـبعينيات القرن العشـرين؛ قد صـارت ممكنة جزئياً، بنهاية الحـرب الأهلية الأولى، وأسـتتباب السـلام على أمتداد حـدود الأقليم الجنوبي. وكانـت المناطق المخصصة لتنمية الزراعة الآلية قد جُمعت على أمتداد جانبي حدود الأقليم الشمالية (أنظر الخريطة رقم 10).

أدت سلسلة من القوانين تتعلق بفرص الوصول للأراضي لأستخدامها، كانت قد أجازتها الحكومات الوطنية المتعاقبة من سبعينيات القرن العشرين حتى تسعينياته، إلى تآكل الحقوق القديمة في الأرض الجماعية (كيبريب، 2002، ص276- 280).

ومـع مشـاريع تركـز عـلى الأنتـاج المكثـف للـذرة الرفيعـة والدخـن للتصدير لـدول الخليـج، فـإن أنتـاج السـودان الزراعـي صـار يُـو جـه بشـكل متزايـد مـن السـوق الداخـلي إلـى السـوق العالمـي. وكان السـكان المحلييـن الأكثـر تأثـراً هـم أولئـك الذيـن يعيشـون في محافظـات جنـوب دارفـور وجنـوب كردفـان والنيـل الأزرق الحدوديـة. وهنـا أقيمـت مشـاريع ضخمـة تمتعت بدعـم حكومي للتجـار الرأسـماليين (هـم عـادة مـن نُخـب حـوض النيـل الأوسـط أو عـلـى علاقة سياسـيـة بـه). وقـد فُرضـت إقامـة هذه المشـاريع فـوق مناطـق تـؤول ملكيتها للجماعـة كلهـا، وبـدأ المزارعيـن أصحـاب الحيـازات الصغيـرة يفقـدون الحق في زراعـة أراضيهـم. و ضُيـق أيضـا على الرعـاة، إذا أن طـرق هجراتهم الموسـمية قد تقلصـت بسـبب توسـع هـذه المشـاريع؛ و دُمجـت المناطـق التي كانت تسـتخدم للرعـي في مواسـم المطر في المـزارع. ومع إنكمـاش المناطق الـتي كانت متاحة للرعـاة، تزايـدت النزاعات بين الرعـاة وكل من المزارعيـن التجاريين والمزارعين ذوي الحيـازات الصغيـرة (كيبريـب، 2002،ص- 303 304). وأعتمـدت المشـاريع

بشكل واسع على قوة عمل لمُعدمين سواء كانوا مزارعين أو رعاة، أفقرتهم المنافسة مع المشاريع أو بشكل متزايد، أشخاص أضطروا للنزوح بسبب الحرب من الجنوب وجبال النوبة والنيل الأزرق وصاروا عمالاً يعملون باليومية في المشاريع الجديدة. (دوفيلد، 1992،ص50-51).

إن أستراتيجية «سلة الغذاء»، والتي كان يفترض أن تشهد توسعاً سريعاً في الزراعة السودانية للتصدير بتمويل من أستثمارات شرق أوسطية، فشلت في جلب المنافع المتوقعة. وبدلاً من ذلك زادت بشكل كبير الدين القومي للسودان، وخلقت تحولاً ضخماً في أصول الموجودات في الأرض من الأستخدام الجماعي والحيازات الصغيرة لها، إلى أخضاعها للحكومة وعملائها وإلى المستثمرين. وفوق ذلك نشرت ترديا بيئياً على منطقة كبيرة، إذا أن الأرض ظلت تُزرع بشكل مكثف لسنوات قليلة ثم تُهجر في نظام وصفب واسطة منتقديه ب «أستخدام الأرض ثم لفظها»، (كيبريب، 2002،ص309).

الوضع الراهن

إن الأراضي الأكثر تأثراً بالتوسع الزراعي على أمتداد حدود أعالي النيل، كانت أراضي النيل الأزرق وجنوب كردفان، خصوصاً جبال النوبة. إن تجربة سلب أهل هذه المناطق أراضيهم، وفقدان الحقوق في موارد أراضيهم؛ هي التي قادت عدداً من الرجال في مناطق النيل الأزرق وجنوب كردفان، والعديد منهم مسلمين، للإلتحاق بالجيش الشعبي لتحرير السودان. واليوم يتوقع سكان هذه المناطق أن تتم تسوية موضوعات الأرض بإنفاذ اتفاقية السلام الشامل، لكن لم يتم سوى تقدم ضئيل في هذا المجال خلال الفترة الانتقالية. لقد تأثرت جبال النوبة، بشكل خاص، بنقل ملكية أراضي لمشاريع الزراعة الآلية واسعة النطاق. وقد تم تمويل مشاريع الزراعة الآلية في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، أولاً بواسطة البنك الدولي، ثم مولتها البنوك الإسلامية المتحالفة مع الجبهة القومّية الإسلامية (التنظيم الذي إنبثق عنه حزب المؤتمر الوطني، الحزب الحاكم في الشمال). إن توسع هذه المشاريع لم يحطم فقط قدرة الملاك الصغار للأرض على البقاء وإنما سِمم أيضا العلاقات بين المزارعين أصحاب حيازات الأرض الصغيرة والرعاة العرب، والذين بعد أن حُرموا من مناطق رعيهم التقليدية، ضلوا طريقهم إلى ما تبقى من مزارع المزارعين ذوي الحيازات

الصغيرة من الأرض.. وكانت ملكية الأرض هي «الموضوع الأكبر الوحيد للنزاع في جبال النوبة عند أنفجار الحرب.» (آفريكا رايتس، 1995،الصفحات 25-44).

إن الطريقة الحالّية التي تحل بها قضايا الأرض في جبال النوبة، يمكن أن يكون لها تأثير على منطقة أعالي النيل المجاورة، ليس فقط من خلال أحتمال وقوع مزيد من عمليات النزوح للمزارعين والرعاة، ولكن أيضا كقضية يكمن فيها أحتمال أشعال فتيل النزاع على أمتداد هذا الجزء من الحدود. وحالّياً، فإن المفوضية القومية ومفوضية ولاية جنوب كردفان للأراضي، والتي أنشئت بموجب اتفاقية السلام الشامل لم تبدأ بعد في العمل.

وقد كتب أحد المراقبين يقول :

«إن نجاح هذه الاتفاقية الهشة والمتقلبة، يتوقف بقدر كبير على قدرة الحكومة المركزية وحكومات الولايات على مخاطبة موضوعات حقوق الرعاة في الأرض والمياه في المنطقة بشكل مرّض» (بانت وليانو، 2007،ص 8).

هذا بالتأكيد، وبأستخدام لغة اتفاقية السلام الشامل، أحد جذور أسباب الحرب في جبال النوبة، التي تحتاج الولاية والحكومات القومية أن تعالجها. وعلى مستوى أكثر عجالة فإن الانقسامات داخل جبال النوبة قد تعّمقت خلال الفترة الانتقالية لاتفاقية السلام الشامل. وقد زادت عودة النازحين إلى ديارهم من حدة التوتر التي ظلت مستمرة لوقت طويل بين الرعاة والمزارعين وبين الرعاة- المزارعين والعائدين من النزوح (بانتو ليانو، 2007،ص8). وفيما تسعى المجتمعات المحلية لضمان أو تأكيد سلطتها على أراضيها، فإن هناك حّدة في التعريفات الإثنية للأراضي(أنظر أدناه). وفي المناطق التي كان تتوجد فيها حدود متداخلة، كما في الهجرات الموسمية للرعاة عبر أراضي المزارعين المستقرين، فقد تم تطبيق تعريف أكثر صرامة للأراضي الإثنية يؤكد على حقوق حصرية وإقصائية (كوميي، 2010أ؛ 2010ب).

إن سكان جبال النوبة، خلاف السكان الجنوب أو أبيي، لم يُمنحوا أي حق لتقرير المصير من خلال استفتاء في نهاية المرحلة الانتقالية لاتفاقية السلام الشامل. وبدلاً من ذلك فأن جبال النوبة ستخضع، كما في النيل الازرق، لما أصطلح على تسميته بـ«مشورة شعبية» حول مستقبل علاقات الولاية بالحكومة المركزية.

وسيطبق هذا على كل جنوب كردفان، بما في ذلك الرعاة من السكان العرب والمزارعين، وهو خليط إداري يعني أن النوبة يشكلون أقلية دائمة داخل جنوب كردفان. وإذا لم تحل قضايا الأرض أو تم حلها بطريقة تجلب نزاعاً آخر، وإذا فشلت المشورة الشعبية في تحقيق توقعات الأقلية النوبية، فإن النزاع يمكن أن ينفجر على أمتداد الجانب الشمالي من هذا القسم من الأراضي الحدودية. لم تشهد أعالي النيل تكثيفاً في الزراعة على نفس مستوى جنوب كردفان خلال فترة سلام اتفاقية أديس أبابا أوالحرب الأهلية الاخيرة. ومع ذلك فإنها تأثرت بموضوعات الأرض خارج حدودها. وبعض هذه الموضوعات قديم جداً يتعلق بمزاعم متداخلة حول حقوق أساسية وحقوق ثانوية (كما في حالة أبيي وعلى أمتداد خط مونرو- ويتلي).

أعادت الحرب والسلام الوليد- إشعال النزاع حول حقوق حصاد الصمغ العربي في مناطق الرنك وكاكا، التي يسكنها بشكل أساسي دينكا- ابيل انجو الشلك.

وكان بقارة سليم قد ضُموا في الأصل إلى مديرية أعالي النيل، لكنهم دُمجوا في مديرية النيل الأبيض عام 1914. وواصلوا زعمهم بأن لهم حقاً في دار تمتد حتى كاكا في أعالي النيل، على أساس الرعي الموسمي على أمتداد الضفة الغربية للنيل وحصاد الصمغ العربي داخل كاكا (جونسون،2010).

في خرئط المساحة السودانية 1: 250000 للرنك وميلوت (..... والتي لم تتغير تغيراً يذكر منذ 1936 و1935)، ولايزال بقارة سليم مسجلين بأن لهم معسكرات رعي مؤقتة شتوية (في فصل الجفاف) من أراضي الشمال (جبل ميقينيس- النيل) وحتى خط يقع بالضبط شمال كاكا، على الحدود مع مقاطعة مؤامو التابعة للشلك.

يبدو أن حدود الرعي هذه قد أُصلحت مبكرا في عام 1906. ولاحظ أحد مفوضي المقاطعة عام 1935، أن الحدود تعتبر أساساً قديماً جداً للخلاف فهي تحِيا وتخمد بشكل دوري بواسطة سُلّيم في حركات متقطعة. وأفتتحت كاكا وتونجا كموانئ نهرية لمديرية جبال النوبة، ثم أُعيدت الأعالي النيل حينما أُعيد دمج جبال النوبة في كردفان. وخلال ذلك الوقت أحتل أولاد حميد من عرب كردفان ميناء كاكا كمنفذ نهري لهم. وواصل مفوض المقاطعة قائلاً: «من وجهة نظر عدلية منصفة فأن القرارالذي أستبعد عملياً قبيلة سليم نهائياً من منطقة كاكا

لم يكن منصفاً لهم، ولم ينسوه، خصوصاً وأن الأستبعاد كان لصالح أولاد حميد الذين يعتبرونهم حديثي النعمة ومغتصبي أراضي». وهذا النزاع، الذي قاد إلى قتال داخل أعالي النيل كان بين مجموعتين من الرعاة العرب، وليس بين العرب وغير العرب (بول، 1935).

لم تتخل قبيلة سليم أبداً عن حقوقها في حصاد الصمغ ومازال أفرادها يطالبون بشواطئ كاكا. ومنذ 2003 ظل هناك نزاع بين قبيلة سليم القادمة من الخارج والشلك المحليين حول من يملك أشجار الصمغ ومن يملك حقوق حصاد الصمغ، مما قاد إلى أعمال عنف خطيرة عام 2005. وقد صار الموضوع موضوعا عاطفي الدرجة، أن الشلك غّيروا مصطلح «الصمغ العربي» إلى «صمغ أرض جنوب» (مورو،2008، ص309 – 310).

إن النيل الأزرق، أقصى ولاية شرقاً بين ولايات الحدود الشمالية –الجنوبية، تملك أعلى تمركز لمشاريع الزراعة الآلية، المصدقة وغير المصدقة، خصوصاً على أمتداد حدودها مع أعالي النيل (انظرالخريطة 13). وفي مطلع تسعينيات القرن العشرين كانت المشاريع الزراعية على أمتداد خور أمدلواز في الركن الشمالي الشرقي من أعالي النيل (أنظرالخريطة 11)، قد ضُمت من جانب واحد لجارتيها ولايتي النيل الأبيض والنيل الأزرق، وأستخدمت الشرطة من هذه الولايات لإبعاد سلطات أعالي النيل؛ ومنذ التوقيع على اتفاقية السلام الشامل سُحبت مواقع قوات الشرطة هذه.14

حتى وقت كتابة هذا التقرير لم يكن يبدو أن هذه المنطقة بين المناطق المتنافس عليها في تعيين علامات حدود الشمال والجنوب؛ لقد ظلت أعالي النيل قادرة أن تعيد تأكيد مطالبها من خلال أستعادة خط الحدود الشمالية– الجنوبية لعام 1956.

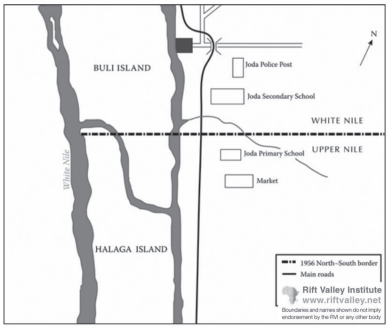

خريطة ١٠– السودان: حدود أعالي النيل – النيل الأبيض عند جودو
Source: Acien (1983)

خط الحدود الشمالية لأعالي النيل

تتجلى دقة تحديد الحدود الشمالية والجنوبية في الحدود الشمالية لولاية أعالي النيل مع ولاية النيل الأبيض. ويجري هذا الخط المستقيم من الغرب للشرق، ويبدو وكأنه لا إشكال فيه ومجرد موضوع للتأكيد، لكن لسوء الحظ فأن هذا ليس هو الوضع. إن الركن الشمالي الغربي لهذه الحدود. (حيث تلاقى جنوب كردفان) يفترض أن يكون رأسياً على جبل ميقينيس، لكن القراءة الحديثة لجيبياس قد كشفت إن جبل ميقينيس لا يقع على الإحداثيات التي سُجلت على خرائط المساحة السودانية؛ منذ بواكير القرن العشرين. ليس هذا فقط وإنما هناك أيضاً منارتان على الجبل، واحدة في قاعدته والثانية على قمته.15 وهكذا فأن التجهيزات المحددة تتحول إلى تجهيزات غير محددة مفسحة الطريق للنزاع. هناك أختلاف أكثر خطورة حول خط يقع على الركن الشمالي الشرقي من حدود الولاية.

وفي البداية كان هذا خلاف حول أي وثائق وصف خط الحدود يجب أن تستخدم لتحدد موقع مروره. لكن العملية الراهنة لوضع الحدود نفسها، والتي حِركت آمالاً ومزاعم جديدة من الجانبين، قد أضافت بعداً جديداً للنزاع.

خلفية تاريخية

ان أراضي الحدود الشمالية لولاية أعالي النيل تحتلها دينكا آبيلانق في أقصى طرف شمالي لهلال دينكا بادانق. وقد سُجلت محليةالرنك حالياً بأن بها 137751 شخصاً منهم 117849 يعتبرون «جنوبيين سودانيين» (مجلس الإحصاء السوداني، 2009،الجدول T05F)16. ويعود أسم بلدة الرنك للزعيم آرينق ديكوم، من القرن التاسع عشر، والذي تفاوض مع السلطات المهدية في أمدرمان وتوفى قبل وصول القوات الانجليزية- المصرية (ويليس، 1995،ص144-145). واستبعدت الرنك من مرسوم المناطق المقفولة، وظلت لوقت طويل ملتقى طرق تجارة أساسها الشمال ومشاريع زراعية تروى بمضخات الريوب تمويل شمالي على أمتداد النيل . وهكذا كانت هناك فترة طويلة من التفاعل بين دينكا آبيلانق والتجار والإداريين السودانيين الشماليين. والعديد (إن لم يكن معظم) دينكا آبيلانق يجيدون لغةالدينكا واللغة العربية؛ والعديد منهم أيضا مسلمون.

وظل شمال أعالي النيل مصدراً لعمال يهاجرون إلى المزارع الممكننة في المناطق المحيطة. وكان هناك عمال مهاجرين من الرنك بين العمال الجنوبيين السودانيين الذين قُتلوا في المشاريع الزراعية حول الجبلين في ديسمبر 1989، في نزاع حول العمل خلال أعياد الميلاد. لقد تم مؤخراً أستدعاء وصفين لحدود أعالي النيل مع النيل الأبيض : أحدهما من أكتوبر 1920 ، والآخر من يوليو 1956. ويُقرأ وصف 1920 كالآتي :

مقابلة أجراها الكاتب مع أكويل دينق داك، مدير الزراعة الآلية، الرنك، وولاية أعالي النيل، 19 فبراير 2007.

يتقدم الكاتب بالعرفان إلى الكولونيل المهندس رياك دينق والنائب الرئيس وممثل حكومة جنوب السودان في اللجنة الفنية للحدود بين الشمال والجنوب، على هذه المعلومة.

في عام 1956 قدر عدد سكان الرنك بـ 13556، بما في ذلك 3770 يسكنون في بلدتي الرنك والقيقر (مكتب الإحصاء السكاني، 1958، 59).

إن الحدود الجنوبية السابقة لمديرية النيل الأبيض والحدود الشمالية لمديرية أعالي النيل شرق النيل الأبيض، والتي، تم تحديدها بموجب اتفاقية في عام 1917، بين حُكام المديريتين، كخط يجري من جبل تيرتير أو حتى نقطة تقع على بعد ميل واحد شمال أبو حرام ومن ثم مباشرة إلى النهر بمحاذاة خط العرض، قد عُدلت الآن لتصير كالآتي :-

خط من خور أبديرز في جزيرة بيلي على بعد 1.5 ميل تقريباً جنوب بمحاذاة الخط 12 درجة و15 دقيقة، ثم يجري حتى قوز نابوك على حدود مديرية سنار (غازيتا جمهورية السودان، 1920،ص 1313). ثمة تعديل طرأ على هذا الوصف، نُشر في عام 1956، شكِل تعديلاً طفيفاً تجاه الشمال :

بهذا يشار إلى أن وزير الداخلية قد وافق على التعديل الموصوف أدناه، في الحدود التي تفصل مديرية النيل الأزرق عن مديرية أعالي النيل. ويجب أن يكون القسم المعدل كالآتي :

خط يجري نحو الشرق من مسافة 26 قدماً من قطب التثليث رقم 6030 عند دبة الفقراء ليلتقي بحدود كوستي- مقاطعة شمال الفونج عند قوز نابوك؛ وفي أتجاه الغرب من نفس قطب التثليث إلى مركز النيل الأبيض، ومن هناك يمضي جنوباً ليلتقي بالحدود القديمة (غازيتا جمهورية السودان، 1956 ص 319-320).

وُضع تغيير الحدود في الغازيتا بعد 1 يناير 1956، لكن وثائق ظهرت بعد ذلك سجلت أن قرار تغيير الحدود قد تمت الموافقة عليه من مديريتين في عام 1955. ولقد كتب مفوض المقاطعة عام 1961، «أن الحدود بين الرنك وكوستي قد تم إصلاحها وسجلت في الغازيتا في عام 1956» (أبيي، 1961).

لأن التسجيل الرسمي في الغازيتا لهذا التغيير قد حدث بعد 1 يناير 1956 ولم يصدر بعد ذلك أي سجل معاصرلإجتماعات 1955، فأن مسئولين من ولاية النيل الأبيض وهيئة المساحة السودانية جادلوا في الماضي بأن هذه حدود 1956. ويُدخل الخط الأكثر توغلاً في الجنوب قرى فرع جبيل من دينكا آبيلانق في النيل الأبيض بينما يضم الخط الأكثر توغلاً في الشمال معظم تلك القرى إلى أعالي النيل. وقد فشلت محاولة لوضع علامات الحدود عام 1983 ، حينما لم تتفق فرق المساحة التابعة لهيئة المساحة السودانية وحكومة مديرية أعالي النيل حول أي الأوصاف في الغازيتا يُستخدم. وفي عام 1983 أبلغ كبير ضباط مساحة مديرية أعالي النيل عن خلاف بين فرق مساحة الحكومة المركزية وحكومة المديرية.

<u>لقد أختلفنا مع فريق المساحة المركزي على الآتي :</u>

1 - أصروا على أستخدام وصف الغازيتا لعام 1920 والذي يقول أن الحدود تقع على بعد 1.5 ميل جنوب خط عرض 12 درجة و15 دقيقة. وهذا سيدفع الحدود مسافة 800 متر داخل مديرية أعالي النيل.

2 - نحن نقول أن علامة الحدود هي النقطة المثلثية رقم 6030 والتي أُصلحت عام 1955 ، وسُجلت في الغازيتا عام 1956 [أنظر الخريطة رقم 12]. وهذا يمكن أن يُفسر كعلامة حدود وُجدت في 1/1 /1956. ونحن نقول أن عملنا يجب أن يستند إلى هذه النقطة والى نقطة أخرى عند قوز ناباك. وقد أختلفوا معنا وقالوا إنهم سيواصلون العمل وفقاً لما ورد في غازيتا عام 1920 (أيكيان، 1983).

تُظهر السجلات أعلاه أن فرق المساحة لابد أنها أيضا كانت تبحث عن نقطة مثلثية فـي دبة الفقرا، تكون شـمال خط حدود 1920، بالإضافـة إلى النقطة المثلثية في جزيـرة بولـي (أنظر الخريطة رقم11). يمر الخط الذي عُدلت قراءته، والمتفق عليه عام 1955، عبر الملامح الجغرافية لدبة الفقرا وقوز نابوك.

وهناك مشـكلة أخرى هي أنه حيث تظهر خرط مصلحة المسـاحة السـودانية 1: 25000 جزيـرة بولـي كجزيرة واحدة ممتدة منفصلة عن الضفة اليمنى للنيل عن طريق خور (مجرى موسـمي)، فإن هناك فـي الحقيقة خور آخر أقصر متصل بالنيل مقسـماً الجزيرة إلى قسـمين. وقد وُضعت منارة حدود في الركن الشمالي الغربي مـن الجزيرة الجنوبيـة، جزيرة هلاقا (أنظر الخريطةرقم 12). وهـذه المنارة الحدودية قد سقطت منذ ذلك الحين في النهر. واصلت ولاية أعالي النيل أسـتخدام الخط الشمالي كحدود أمر واقع. وحتى مع هذا الخط فأن بعض قرى الدينكا قد تقع مع ذلك في أطار ولاية النيل الأبيض.

وقد كان تزايد الهجرة للعمل خلال سـنوات الحرب، تعني أيضا أن عدداً كبيراً من العمال الدينكا من أعالي النيل يمكن أن يوجدوا في الجبلين وما بعدها. ويطالب بعض سكان الرنك سـلفاً، بأن الحدود يجب ان تُدفع شـمالاً حتى الجبلين. وقد ألهم نموذج تحكيمأ بييب الذهاب إلى لاهاي هؤلاء لإعلان أصرارهم على أن يتقدموا بمطلبهم للتحكيم الدولـي، وهـو خيار لـم يُقبل في أي جزُء من اتفاقية السـلام الشـامل (مجموعة الأزمات الدولية، 2010 ب،ص6-7).

يؤُثر ترسيم خط الحدود الشمالية أيضا على موقع أي مشروع من مشاريع الزراعة الآلية على أي من جانبي الحدود. ويمكن لدفع الحدود حتى ولو ميل واحد شـمال خط 1920، أن يضع المشـاريع التي هي الآن في أو قرب الركن الشـمالي الشرقي لأعالي النيل داخل جنوب السـودان، ويحتمل أن يعيد تفجير النزاع مع الولايات المجاورة حول الولاية القضائية على المشـاريع الزراعية المتداخلـة في هذا الجزُء من الحدود. ويمكن بالتالـي لأصغـر أختلاف فـي خط الحدود أن يكـون له تبعات اقتصادية وسياسـية وإنسانية كبيرة الاثر.

ولاية النيل الأزرق وشال الفيل

وهناك أيضا وجود لنوع آخر من المشاكل على أمتداد حدود ولاية النيل الأزرق؛ فهذه الولاية تقع سلفاً إلى جانب أحد الحدود الدولية (مع إثيوبيا) وتتقاسم حدوداً غربّية وجنوبّية مع أعالي النيل. والعديد من شعوبها (بيرتا وقمز، على وجه الخصوص) متمددون عبر الحدود الدولية مع إثيوبيا. والجزء الجنوبي من النيل الأزرق مشابه كإقليم لجبال النوبة، فهو يحتوي على العديد من مجتمعات الجبال التي تتحدث لغات مختلفة (وكثيراً لا تكون لها علاقة ببعضها). وهذه المجتمعات المحلية، مثلها مثل شعوب جبال النوبة هي نتاج تاريخ توسع الولاية وغارات الأسترقاق من ممالك الشمال والشرق.

لقد مُنحت شعوب جنوب النيل الأزرق هوية جماعية مزيفة من قادمين من الخارج: فهم معروفون بالبورون بالعربية وكاي بلغة النوير والشنقالة بالأمهرّية. وعلى المستوى اللغوي يظهرون تنوعاً في الأصل. أما المابان مع أنهم يتقاسمون العديد من الأتجاهات الثقافية مع جيرانهم الأودوك (كلاهما مجتمعات أمومّية ولا يتزاوج أفرادهما بثروة العروس)، فأنهم يتكلمون لغة نيلية غربية تنتمي بصورة وثيقة إلى اللغة التي يتكلمها الشلك، الذين يفصلهم عنهم دينكا بالو يتشي على أمتداد النيل الأزرق. ومن ناحية أخرى فأن الأودوك يتحدثون إحدى لغات كومان- وهي فرع قديم من أسرة نيلو صحراوية- يخترقون منطقة الحدود هذه كأنها نسيج ممزق. وبالإضافة لهذا الأضطراب فأنه لا أحد من شعوب المنطقة يرد على نداء بالأسماء التي يصفهم بها الغرباء : «الُغمُز» لايسمون أنفسهم غمُز، و«الكوما» لايدعون أنفسهم كوما، و«الأنقسنا» لايدعون أنفسهم أنقسنا، و«الأودوك» لايطلقون على أنفسهم الأودوك، (جيمس، 1979،ص4-8).

إنما تتقاسمه هذه المجموعات هو تاريخ مشترك من العيش بين ممالك ودول متنافسة توسعت ثم تراجعت من هذه المنطقة الواقعة في سفح الجبال بين المرتفعات الإثيوبية والنيل. وتقاسمت أيضا اقتصاد إعاشة يقوم على زراعة الذرة الرفيعة والذرة والصيد البري وصيد الأسماك وتربية الحيوانات (خصوصاً الخنازير) (جيمس، 1979، ص4). ويتجول في أراضيها عرب رفاعة الهوى في تحركاتهم الموسمية من أقصى شمال ولاية النيل الأزرق؛ وفي الأزمنة الأخيرة

جداً صار الرجال والنساء يعملون عمالاً زراعيين في مشاريع الزراعة الآلية التي كان الاقتصاد الوطني للسودان يعتمد عليها قبل استغلال أحتياطاته النفطية.

خلال القرن العشرين تنقل هؤلاء الناس جيئةً وذهاباً بين أعالي النيل والنيل الأزرق، وعند الاستقلال بقى جزء من المنطقة في أعالي النيل بينما أنضم باقي المنطقة مـرة أخرى إلى النيـل الأزرق. وهكذا جُذبت منطقة النيـل الأزرق إلى الحرب الأهلية، بالرغم من أنها ولاية شمالية، وكان للجيش الشعبي لتحرير السودان وجود قوي في الأجزاء الجنوبية من الولاية في الوقت الذي تم فيه توقيع اتفاقية السلام. ولذلك فأنه سيكون من الصعب التنبؤ بمستقبل المنطقة في حالة انفصال جنوب السودان.

خلفية تاريخية

قبـل عام 1938 كان الأمتداد الجنوبي لمديرية الفونج القديمة (النيل الأزرق فيما بعد) يماثل على نحو ما المناطق التي كانت تابعة لجبل أُولُو هو محطة خارجية رئيسية جنوب مملكة الفونج القديمة في سنار، إحدى الممالك السودانية القديمة التي سبقت الغزو التركي- المصري للسـودان في القرن التاسـع عشر. (يقع جبل أُولُو شمال غرب جبال الأنقسـنا، على بعد 32 كيلومتراً أو 20 ميلاً، تقريباً، شـرق الحدود الحالية بين أعالي النيل- النيل الأزرق، عند خط العرض 11 درجة و44 دقيقة شـمالاً وخط الطـول 33 درجـة و30 دقيقة شـرقاً). وأحتفظ زعماء أُولُو بأهمية محلية خلال التركية (مرحلة الحكم التركي- المصري في السودان)، بالأشراف على عدد قليل منامـارات الفونج في تلال ووديان المناطق العليا من النيل الأزرق ومحور الحدود الإثيوبية، وتوفير إمكانية الرعاية والحماية جنوباً حتى وادي يابوس. وقد وجد العديد من سكان المنطقة ملجأ لهم في جبالها ووديانها من التوسع شرقاً في مطلع القرن التاسع عشر للرعاة النيليين من الدينكا والنوير، ولاحقاً من غارات الأسترقاق للقوات التركية المصريـة جنوباً حتـى النيلين الأزرق والأبيض. وقد وفـرت حكومة الحكم الثنائي في البداية أوضاعاً هّيأت سلاماً وأزدهاراً نسبياً للسكان المستقرين وللمجموعات شبه البدوّيـة التـي تتحدث اللغة مثل رفاعة الهوى، الذين أسسـوا وتيرة حركة شـمال- جنوب عبركل منطقة جنوب الفونج (مجموعات البدو من منطقة غرب إفريقيا ظهرت فيما بعد لكنها لم تنل تشجيع سلطات الحكم الثنائي). بعد الغزو الايطالي

لإثيوبيا عام 1936 ، نمت أهمية المحطة الأستراتيجية للكرمك جنـوب النيل الأزرق علـى التخوم الإثيوبية. وقد صارت الكرمـك أكثر أرتباطاً بمراكز الاقتصاد والإدارة شـمالا. وجزئيا وبإتساق مع تفكير السياسة الجنوبية، طرح حاكم مديرية أعالي النيل مشـروعاً عام 1931 لم يتم أبداً تبنيه رسـميا أو تنفيذه كاملاً يتعلق بأن يدمج في أعالي النيل السـكان الأصليين الذين هم بشـكل عام أقلية غير مسـلمة وغيرعربية من سـكان جنوب النيل الأزرق بما في ذلك الأنقسنا لأجل إقامة خط فاصل يمتد شرقاً وغرباً بين العرب في الشمال والزنوج في الجنوب». (ويلز، 1995،ص345).

وبإنسـجام مـع هذا التصور تم تحويـل أراضي مابان وأودوك وكوما الذين عاشـوا فـي الأجـزاء الجنوبيـة القصوى من مقاطعـة الكرمك عام 1938 مـن النيل الازرق إلـى أعالي النيل؛ ووصفت حدود جديدة (بخليط مضطرب من المراجع التايبوغرافي والطوبغرافي) كالآتي :

1 - من نقطة على حدود النيل الأزرق/ أعالي النيل حيث يقطع خور وادي أودوك تلك الحدود.

2 - إلى منتصف « « T(رمز خرائطي لترع المياه) إلى الشمال تماماً من أم ايديل.

3 - في أتجاه جنوب شرقي مستقيم إلى مركز جبل تيلو.

4 - نحو الشرق حتى يقطع خور أحمر (تـاركاً قرى جمجم إلى الشمال وقرى الأودوك إلى الجنوب).

5 - خط مستقيم إلى جبل برفا.

6 - خط مستقيم بأتجاه الجنوب إلى جبل أربو (أي قرى من الأدوك شرق تصير ضمن مديرية أعالي النيل).

7 - في خط مستقيم عبر E» « للبيلبو بلو (أسم على الخريطة) حتى نهر يابوس.

8 - على أمتداد نهريابوس حتى تخوم السودان مع الحبشة. (غازيتا جمهورية السودان، 1938، ص75-76).

وهكذا، ولبعض الوقت فأن ميبانو كوماو أودوك كانت تدار من مدينة الرنك بأعالي النيـل، على النيـل الأبيض. ومن الأشـياء ذات المغزى فأن تغيير الحـدود

هذا أعترف وحافظ بشكل صريح على حقوق رعاة النيل الأزرق، مثل رفاعة الهوى، في أن يواصلوا الرعي في الأراضي التي تم تحويلها (جونسون، 2010).

وقد سمح للبعثات التبشيرية المسيحية، التي كانت محصورة في المديريات الجنوبية غير المسلمة لأغراض التبشير، أن تنشط في هذه المنطقة بعد عام 1938. أن المبشرين الأمريكيين ببعثة السودان الداخلية الانجيليةُ منحوا، بعد طردهم من إثيوبيا بواسطة الايطاليين، الأذن بتأسيس مراكز في هذا الجزء من شمال شرق أعالي النيل، وذلك جزئياً لأنها منطقة نائية، بعيدة عن المراكز المأهولة بالسكان أو القبائل ذات الأهمية السياسية، وبالتالي ليس من المرجح أن تعيق الإدارة الأهلية (ساندرسون و ساندرسون، 1981،ص240–241). ومن بين هذه المراكز محطة شال الفيل وسط الأودوك والتي طورت سريعاً شبكة تواصل مع جيرانها من السكان.

وكانت فرصة الوصول الرئيسية إلى شال الفيل ماتزال عبر الكرمك، في شمال مديرية النيل الأزرق، خصوصاً بعد تحسين الطرق حتى جنوب المدينة خلال وبعد الحملة الإثيوبية في الحرب العالمية الثانية. في عام 1953 كان هناك تغيير آخر للحدود بين النيل الأزرق وأعالي النيل. وكان هذا يهدف بشكل رئيسي لمواءمة إدارية : العمودية الجديدة نسبياً لشال الفيل بسكانها من الأودوك واليابوس (مع الكوما) تم تحويلهم إلى النيل الأزرق وفصل الأودوك عن قرى مابان كالآتي:

من جبل أُولُو (33 درجة و40 دقيقة، 10 درجات و27 دقيقة) مباشرة إلى نقطة (33 درجة و47 دقيقة، 10 درجات و20 دقيقة) بين قرية جبارة الله (أودوك) وقرية بيلا (مابان).

من هناك مباشرة إلى نقطة (33 درجة و54 دقيقة، 10 درجات و10 دقيقة) بين قرى فرج لله (أودوك) وقرية تمسا (مابان).

ومن ثم الألتفاف على سفح جبل تمباك من الشمال، وشرقاً حتى آثار الطريق القديم عند (33 درجة و58 دقيقة – 10 درجات و9 دقائق).

ومن ثم متابعة آثار الطريق القديم المعّلمة بخط منّقط على الصفحات 66 ج، 66

ك، حتى تلتقي بالحدود الحالية بين مقاطعتي ناصر والرنك وبالتحديد بمحاذاة (9 درجة و30 دقيقة عند 33 درجة و53 دقيقة) (مينوس، 1953).

أن إعادة تحويل الأودوك والكوما للنيل الأزرق خلق وضعاً شاذاً جديداً في هذه المديرية (الشمالية). فبينما الأودوك كشعب (لا يزيد عددهم عن 10 ألف نسمة في ذلك الوقت)، ما زالوا غير مسيحيين أومسلمين فأن بعثة السودان الداخلية التي تقيم في شال الفيل قد أسست شبكة تمسيح للأودوك والشعوب المجاورة لهم. ولتعقيد الوضع فإن المابان (الذين للأودوك والكوما زيجات مختلطة منتظمة معهم)؛ قد تركوا جزئياً خارج عملية الملاءمة الجغرافية والإدارية في أعالي النيل، تحت الإدارة المتواصلة للرنك. لم تكن الحدود مشكلة كبيرة قبل الاستقلال، إذا أن السكان المحليين والمبشرين يستطيعون أن يتواصلوا عبرها. لكن طرد المبشرين المسيحيين من السودان عام 1964، من جانب حكومة الفريق إبراهيم عبود ترك الكنيسة في شالي، التي يديرها الآن الأودوك، معزولة على نحو ما، رغم أن مبشري النيل الأزرق كانوا بين آخر من طُرد من السودان.

إن عموديتي شالي ويابوس لم تتأثرا مباشرة بالحرب الأهلية الأولى. لكن لأن هذه المنطقة كان يسكنها بشكل كبير سكان غيرمسلمين من غيرالمتحدثين باللغة العربية، فإنها كانت «ثقافياً وجغرافياً جزءا من الجنوب»؛ وقد منحت اتفاقية أديس أبابا المناطق التي لها هذه الملامح؛ خيار أتخاذ قرار عن طريق استفتاء حول ما إذا كانت ستنضم إلى الأقليم الجنوبي. وكما في أبيي فأنه لم يتم أجراء استفتاء، والذين تقدموا بعرائض مطالبين بإجراء الاستفتاء وّبخُوا وسجنُوا(جيمس،2007، ص35). وعلى النقيض من الحرب الأهلية الأولى، فأن الحرب الثانية كان لها تأثير هائل على سكان المنطقة. وقد تأثر كل مجتمع الأودوك، بالإضافة إلى العديد من مجموعات النيل الأزرق؛ وقد تم تجنيدهما ما في الجيش الشعبي لتحرير السودان، إلى جانب المتمردين أو في القوات المسلحة السودانية، أو فروا إلى إثيوبيا كلاجئين أو إلى الخرطوم أو المدن الشمالية الأخرى كنازحين. وفي نهاية الحرب سيطر الجيش الشعبي لتحرير السودان ليس فقط على عموديتي الأودوك والكوما الجنوبيتين، وإنما أيضا على مستوطنة جبل أوُلُو الأستراتيجية الحدودية، التي تطل على حقول نفط عّدار في أعالي النيل المجاورة، وعلى جبال الأنقسنا، وعلى بلدات الحدود الكرمك

وقيسان. وقد أظهرت هذه المناطق التأييد الأعظم لمرشحي الحركة الشعبية لتحرير السودان في انتخابات 2010.

أعترفت اتفاقية السلام الشامل بإنخراط شعوب النيل الازرق في الحرب الأهلية. وكما في حالة جنوب كردفان فإنها شُملت ببروتوكول منفصل. لكن، مثل جنوب كردفان فأن البروتوكول قصر عن مستوى الاستفتاء الشعبي الذي مُنح لأبيي.

وبدلاً من ذلك، فإن شعوب النيل الأزرق ستمنح مشورة شعبية حول مستقبلها الإداري. ولقد تركت طبيعة وتوقيت المشورة الشعبية مبهمة. ويبدو من غير المرجح أن تلبي العملية طموحات شعوب جنوب النيل الأزرق. أما أولئك الذين إلتحقوا بالجيش الشعبي لتحرير السودان- والعديد منهم من مناطق وسط وشرق الولاية الجديدة، بالإضافة إلى أقصى الجنوب - فعلوا ذلك بسبب سياسة الجيش الشعبي لتحرير السودان المسماة «السودان الجديد» (وهو برنامج للتحول السياسي لكل البلاد) وليس لأنهم رغبوا في الإلتحاق بالجنوب. ولكن إذا أثبتت المشورة الشعبية أنها مُحبطة لتطلعات وصوت الجنوب ليصير مستقلاً، فيمكن أن يكون هناك حركة نامية وسط المؤيدين السابقين للجيش الشعبي لتحرير السودان في النيل الأزرق للإنضمام إلى الدولة الجديدة في جنوب السودان (جيمس، 2007).

من المرجح أن تضيف التطورات الجديدة إلى زعزعة الأوضاع. لقد تأثرت شعوب النيل الأزرق لوقت طويل بتطور الزراعة الآلية في الأراضي الشاسعة وسط وشمال الولاية؛ وقد تم تجنيدهم كعمال زراعيين قبل وأثناء الحرب.17

وقد تم التخطيط الآن لمشاريع جديدة حتى جنوب الكرمك (أنظرالخريطة 3 - 5-2). وفوق ذلك هناك مشروع لرفع مستوى خزان الروصيرص لكي يوفر مزيد من الكهرباء للأستهلاك القومي، سيقود إلى إغراق عدة مناطق مأهولة بالسكان على أمتداد مجرى النيل الأزرق نحو الدمازين حتى الحدود الإثيوبية. أن مفوضيات الأراضي والتي نُص عليها في اتفاقية السلام الشامل على المستوى القومي وعلى مستوى الولاية لم تبدأ بعد في العمل كما أن حقوق العائدين بعد الحرب إلى أراضيهم السابقة في النيل الأزرق تبدو ضعيفة كما في جبال النوبة أيضا.

هناك، نتيجة لذلك ثلاثة حدود سارية سلفاً في النيل الأزرق : الحدود الدولية بين السودان وإثيوبيا؛ والحدود الشمالية- الجنوبية بين ولايتي النيل الأزرق وأعالي النيل؛ والحدود الداخلية التي تفصل الأراضي التي كان يسيطر عليها الجيش الشعبي لتحرير السودان، وتلك التي كانت تسيطر عليها القوات المسلحة السودانية. لذلك فإن التفكيك المستقبلي لهذه الحدود ودمج شعوب أراضي الحدود، سيطرح عدداً من التحديات غير أّي تحديات إضافية تطرحها النتيجة التي ستتمخض عنها المشورة الشعبية. إن الحدود الشمالية- الجنوبية نفسها لايمكن تبريرها بأستخدام معايير دينية أو ثقافية أو لغوية أو إثنية، كما لا يوجد أي خط جغرافي واضح للفصل بين المناطق وبين البعض من الذين كانوا جيران حميمين وأقارب في الماضي، وفي بعض الحالات صاروا كذلك مرة أخرى في معسكرات لجوء في إثيوبيا خلال الحرب الأهلية، إذا يجدون أنفسهم في دول مختلفة في حالة انفصال الجنوب؛ وهناك عديدون قضوا زمناً يمتد لـ 15 عاماً في معسكرات لجوء وتلقوا تعليماً أساسياً لشرق إفريقيا، صاروا يعتبرون «كجنوبيين»؛ حتى بواسطة معظم الوكالات الدولية. والآن يجدون أنفسهم يواجهون تعليماً باللغة العربية بإتساق مع المقرر الوطني السوداني، الأمر الذي يعتمد على المكان الذي يستقر فيه المرء في النيل الأزرق. وهناك آخرون كانوا جيران حميمين وأقارب، لكن وجدوا أنفسهم في جبهتين مختلفتين خلال حرب 1983 - 2005، عليهم الآن أن يعيشوا معاً مرة أخرى في قبالة ليس فقط حدود دولية واحدة؛ وإنما يحتمل أن تكون حدودين، في وقت توجد فيه مخاوف أمنية تطال مجمل محور الحدود؛ ومن غير الواضح ماهي حقوق العائدين من معسكرات اللجوء في إثيوبيا أو من مناطق النزوح في المدن السودانية، في أراضيهم السابقة.

17 في الجولة الاولى من محادثات السلام حول «المناطق الثلاث»، أبيي وجبال النوبة والنيل الأزرق، في كرن في يناير 2003، قدم مالك عقار، حاكم ولاية النيل الأزرق الحالي والذي ينتمي للحركة الشعبية، وثيقة من شعبة الدمازين للزراعة زعم أنها تظهر إن أكبر مشاريع الزراعة الآلية في النيل الأزرق كانت لأسرة حسن الترابي ولشركات يملكها أسامة بن لادن.

أما الحقوق الموسمية لمجموعات الرعاة من الجزء الشمالي للولاية، فليس

هناك بعد ما يؤمنها؛ ويعتبر تأمين تنقل الأفراد والحيوانات والبضائع عبر حدود النيل الأزرق مع أعالي النيل أمراً أساسياً لمعيشة الجميع، خصوصاً قطاع أقصى الجنوب.

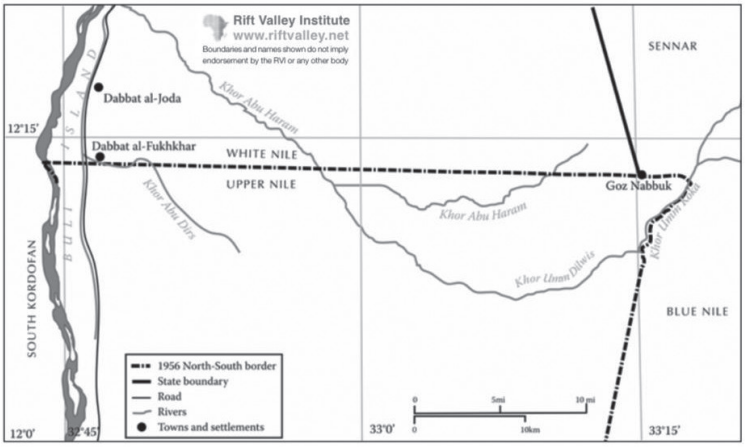

خريطة ٩- السودان: حدود أعالي النيل - النيل الأبيض- النيل الأزرق - سنار

Source: Sudan Survey 1:250,000 maps 55-N, (April 1937) and 55-O (October 1934)

أثر اتفاقية السلام الشامل على الحدود الداخلية

أن إعادة تعريف الحدود أستعداداً لما يمكن أن يكون تعديلاً كبيراً لمشهد السودان الجيو-سياسي بعد استفتاء عام 2011 ، غذى مشاريع أقامة الحدود الداخلية القديمة الأخرى، منشطاً المطالب بأراضي إثنية. وبينما أعتبر تعريف الحدود الإثنية للأراضي بوضوح جزءاً من مشروع النظام القديم للإدارة الأهلية؛ فأن بعض المرونة في ذلك النظام وفرت آلية لإدارة الموارد المشتركة، خصوصاً على أمتداد تخوم الأراضي القبلية. وبدلاً من ذلك فان عملية أجراء الحدود الإثنية الجديدة هي، جزئياً، بمثابة أستمرار لسياسة قومية أوسع؛ تأسست بواسطة حكومة حزب المؤتمرالوطني على أمتداد البلاد قبل مفاوضات السلام التي قادت لإبرام اتفاقية السلام الشامل، وهي عملية ترتبط بشكل وثيق بالسياسة الأمنية لذلك النظام. لكنها جزئياً، تعتبر أيضا محاولة من المجتمعات

المحلية أما لشرعنة تغييرات وقعت خلال الحرب الأهلية أو لإستعادة النظام السابق للحرب بتوقع للنتيجة التي سيتمخض عنها الاستفتاء.

أن تفكيك اقاليم واسعة إلى ولايات صغيرة وأقتلاع محليات فرعية من محليات أوسع ظلت مشروعاً سياسياً أكثر منه مشروعاً إدارياً. ففي دارفور، على سبيل المثال، فإن أعطاء مجموعات صغيرة أراضيها الخاصة بإعادة رسم الحدود المحلية وفصلها عن مجموعات قبلية أكبر مقابل الولاء السياسي؛ مكن الحكومة المركزية من أضعاف تلك المجموعات الأكبر. وبالمثل فان تقسيم الأقاليم إلى ولايات تتبع بشكل وثيق أنشقاقات إثنية قد قّلصت الأستقلالية الذاتية المحتملة للمناطق وزادت العداءات القبلية حول نزاعات الحدود (تاكانا، 2008). والتأثير هوإعطاء النظام «مجالاً للمناورة بين المجموعات المختلفة في الهامش المفكك» (توماس، 2010).

وفي جنوب السودان فأن العديد من نزاعات الحدود التي وقعت مؤخراً حول الحدود الإدارية الإثنية، كانت ذات علاقة بضمان التحكم في الموارد الإدارية وخلق دوائر أنتخابية لأنتخابات 2009. أما النزاعات الحدودية الأخرى فلها جذور تاريخية أعمق ومدة زمنية أطول، مثل نزاع دينكا بادانج- الشلك حول ملكية مساحة في خورعطار وحتى ملكال نفسها.

ولعدد من نزاعات الحدود الداخلية هذه تبريرات من المنخرطين فيها تعود لمزاعم محلية تفتقر للسند حول موقع الحدود عند الاستقلال في 1 يناير 1956 (محكمة التحكيم الدولية، 2009، ص17؛ نيابا، 2009؛ سيشو ميروس وآخرون، 2010، ص40-43، 46-52)، وكأن عام 1956 يمثل الوضع القائم لكل أرجاء القطر الذي يجب أن يعود له جنوب السودان قبل أن يظهر كدولة جديدة.

إن المنافسة على الموارد بالنسبة للإدارة المعاصرة، تذهب إلى أبعد من أتجاه وضع الحدود بضغوط إثنية، لتشمل وضع الحدود بدوافع تسمية المنطقة إثنيا. وفي بعض المناطق حيث يتنافس الجيران القدامى، مثل لوبيتو باري ولاية شرق الإستوائية أوباريو أشولي على أمتداد طريق نمولي- جوبا في ولاية وسط الإستوائية؛ فأن تسمية المناطق يمثل منافسة سياسية شديدة إذا أن أختيار اللغة التي ستسمى بها المنطقة يتضمن ملكية أو هيمنة على المنطقة (سيشو

ميروس وآخرون، 2010، ص43 و50–51). وفـي مناطـق أخـرى يتنافس النازحـون الذين أسـتقروا الآن على الملكية مع المجتمعات المضيفة مسـتوردين أسماءهم إلى المناطق الجديدة؛ كما في مواجهات الشـلك– دينـكا بادانق التي وردت أعلاه (سيشـو ميروس وآخرون، 2010، ص 48–49، 52).

يشمل دينكا بادانج في هذه المنطقة المستوطنات الصغيرة لروينج ونقوك حول فم نهر السوباط، والأرض المتنازع عليها بينهما وبين الشلك، منذ الفترة التي سبقت الحرب. وتتعلق التغيرات السكانيّة منذ ذلك الحين بمستوطنات نشأت تركها ملاكها السابقون خلال الحرب.

يوجد وضع مختلف في جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق، حيث أن المنطقة مقّسمة بين المزارعين والرعاة، المتصارعين السـابقين في الحرب، وبين الحركة الشـعبية لتحرير السودان وحكومة جمهورية السودان.

وفي جبال النوبة كان تطور الهوية النوباوية ذا صلة وثيقة بالأرتباط بالأراضي؛ لقد كان النوبا الذين أنضموا للتمرد يقاومون ليس فقـط تعدي الدولة عليهـم من خلال مصادرة أراضيهم لصالـح التنمية الزراعية والنفطيـة، وإنما يقاومون أيضا غارات الرعاة من الحوازمة والمسـيرية على السـهول الخصبة التي تزرع في العادة بواسطة مجتمعات جبال النوبة. وقد أسست اتفاقية السلام الشامل، وهي تنهي الحرب في جبال النوبة، الظروف لتغيير مسار النزاع إلى مناطق جديدة (كومي، 2010ب). لم يقدم بروتوكول أقتسـام الثـروة أو بروتوكولات جنوب كردفـان– النيل الأزرق لاتفاقية السلام الشامل حلولاً مباشرة أو ضمانات لكفالة حقوق ملكية المجتمعات المحليـة لأراضيهـا المملوكة بشـكل جماعـي، أو لدمج الحقوق العرفيـة للأرض في تشـريعات جديدة. ولم تحتوى البروتوكولات علـى تعويض للمجتمعات المحلية المتأثرة بالتوسـع في الزراعة الآلية أو في قطاع النفط. وتدمج اتفاقية السـلام الشـامل مسيرية ولاية غرب كردفان في ولاية جنوب كردفان، مما أضاف تعقيدا جديداً للعلاقات بين النوبا والبقارة خلال المرحلة الانتقالية ومابعدها. ويعني تغيير الحدود إن مجلس الولاية سيضم في داخله أغلبية غير نوباوية. بحيث يستطيع البقارة أن يكون لهم الصوت الحاسم في أي تشريع جديد للأرض.

منذ عام 2004 رسم النوبا داخل مناطق جبال النوبة التي كانت تحت سيطرة الجيش الشعبي لتحرير السودان، أستراتيجية للأرض حاولت أن تؤسس موجهات للتعريف والتفاوض والتسجيل للحدود الجديدة للأراضي الجماعية. وهذا أنشأ مفارقة : النوبا غير معتادين، تقليديا، على وضع حدود ثابتة أو تخطيط أراضي كملكيات خاصة، لكن الموجهات الجديدة شكلت ضغوطاً دفعت للقيام بذلك. ولأن أستراتيجية الأراضي تعاملت فقط مع مناطق التلال التي كانت تحت سيطرة الجيش الشعبي لتحرير السودان، وليس مناطق السهول التي تحتلها الحكومة والمشاريع التجارية المختلفة؛ فأن الموجهات الجديدة حّولت الأهتمام الخاص بإصلاح موضوع الأراضي بعيداً عن السهول ووجهته نحوالتلال، وبعيداً عن المنافسة بين النوبا وغير النوبا من القادمين ليصب في نزاعات بين النوبا أنفسهم. وخلال العملية صّعد تعريف الأراضي القبلية التوتر بين النوبا، خصوصاً بين مجتمعات النوبا التي تعيش على أمتداد الحدود الداخلية لأراضي النوبا (كومي، 2010 ب، الفصل 5).

يبدو إن انفاذ اتفاقية السلام الشامل في جبال النوبة، قد أعاق إيجاد حل للنزاع بين النوبا والقادمين إلى جبال النوبا. وقد تم أعتراض البقارة القادمين إلى الجبال على مزاعم النوبا بالملكية الأصلية للأرض. وكما في أبيي فإن البقارة القادمين أكدوا أن حقوقهم الثانوية التقليدية بدخول الأراضي تمنحهم حق الملكية بموجب التدابير الجديدة. وهناك بعد آخر لإثارة الأضطراب، تمثل في زيادة أستخدام الأسماء العربية في الوثائق الرسمية بدلاً من أسمائها النوباوية (كومي، 2010ب). وكما في أبيي فان المشهد في جبال النوبا الآن تفترسه التسميات. أن تأثير اتفاقية السلام الشامل على رسم الحدود الأقليمية والداخلية ظل يطلق مطالب عديدة بالأراضي صارت أكثر صرامة وتطرفاً. وقد صارت سياسات إعادة التسمية أكثر حدة، سواء في المحور الانتقالي، على أمتداد خط الحدود الشمالية- الجنوبية المتوقع أو داخل جنوب السودان. ويبقى أن يُرى ما إذا كانت حكومة جنوب السودان التي تسيطر عليها الحركة الشعبية لتحرير السودان، ستجد إعادة تعريف وإعادة تقسيم جنوب السودان إلى وحدات إثنية أصغر وأصغر مفيدة لإحكام قبضتها على السلطة هناك؛ كما وجد حزب المؤتمر الوطني ذلك على نطاق البلاد ككل.

الحدود الدولية

يعتبر جنوب السودان أرض مغلقة، كما أن منافذها إلى العالم العريض، وخصوصاً للأسواق العالمية، تقع في شمال السودان أو في الدول المجاورة، خصوصاً كينيا ويوغندا، وأيضا إثيوبيا بشكل متزايد. وهذا سيكون هو الوضع بغض النظر عما إذا كان جنوب السودان سيبقى جزءاً من سودان موحد أو يصير دولة مستقلة بعد عام 2011. وفي الماضي كانت موضوعات الحدود وعلاقات الحدود تُدار من خلال الحكومات القومية في الخرطوم، وبمساهمة قليلة أو بدون مساهمة من الحكومات الأقليمية أو حكومات الولايات. لكن، خلال الحرب الأهلية، سيطر الجيش الشعبي لتحرير السودان على معظم الحدود مع الجنوب وأسس تعاملات مباشرة مع الحكومات المجاورة، خصوصا إثيوبيا وكينيا وأوغندا. ومنذ نهاية الحرب عام 2005، ظلت حكومة جنوب السودان تواصل وتوسع نطاق هذه العلاقات من خلال وزارتها للتعاون الأقليمي، وهي وزارة للشئون الخارجية في حالة أنتظار، ومن مكاتب حكومة جنوب السودان في العواصم المجاورة.

إن جنوب السودان اليوم، وكنتيجة جزئياً، لجهد الأغاثة الدولية خلال الحرب، والمتعلق بتحرك منتظم للسلع والواردات عبرالحدود، أصبح أكثر أندماجاً في الاقتصاد الأقليمي، عما كان عليه قبل الحرب. وأيا كانت نتيجة الاستفتاء فان حكومة جنوب السودان ستود أن تمارس دوراً أكثر مباشرة في إدارة الحدود، عما كان ممكناً قبل الحرب. وإذا صار الجنوب بلدا مستقلا فان حكومة جنوب السودان ستصير شريكاً كاملاً في أي علاقات ثنائية.

اتفاقية السلام الشامل والإيقاد والحدود الدولية لعام 1956

تأسست حدود السودان الدولية بمعاهدات صادقت عليها القوى الأمبراطورية الأوربية. وفي بعض الاحيان وقع هذا حتى قبل الفتح وقبل أكتمال احتلال الأراضي المعنية، كما كان الحال بالنسبة لحدود السودان مع الكنغو؛ ولاحقاً لم يتم إلا مسح وتحديد أجزاء من الحدود. وقد تعّزز الأعتراف بالسودان في حدوده الدولية

عند الاستقلال، ولم يتم تغيير أي من حدود الجنوب رسمياً منذ 1 يناير 1956. لكن، الآن لا يوجد مسح وتحديد علامات حدودية مكتمل ومعترف به للحدود الدولية لجنوب السودان (أنظرمرفق 2).19

في ما يتعلق بأي نزاعات محتملة حول الحدود الدولية، فإن حكومة جنوب السودان تملك مساندة اتفاقية السلام الشامل، وهي تعّرف جنوب السودان وفقا لحدوده عند تاريخ استقلال السودان. وهذا ينطبق على الحدود الدولية، كما ينطبق على حدود الشمال- الجنوب. وبأعتبار أن حكومات إثيوبيا وكينيا وأوغندا- كأعضاء في الهيئة الحكوماتية للتنمية (إيقاد)، كانت مسهلة لمفاوضات اتفاقية السلام الشامل، وبأعتبار أن رئيسي كينيا ويوغندا وقّعا على اتفاقية السلام الشامل كشهود بالنيابة عن الإيقاد، فأنه يمكن التحجج بأن حكومات هذه البلاد عليها احترام هذا التعريف كنقطة بداية في أي مفاوضات، رغم أن الشهادة على اتفاقية السلام الشامل ليس لها نفس القوة في القانون الدولي كما لها في الاتفاقيات الثنائية. هناك عدد من جوانب النزاع المحتمل على أمتداد هذه الحدود. بعضها نتيجة لترتيبات لم تُعالج يعود تاريخها للعصر الاستعماري، لكن ثمة جوانب أخرى نبعت من أحداث حربي السودان الأهليتين، واللتين كثفتا من تحركات السكان عبر مختلف حدود جنوب السودان مُغذية نزاعات مسلحة في أقطار مجاورة. وهناك على الأقل أربعة موضوعات حدود يحتمل أن تكون خطيرة. الموضوع الأول هو، غامبيلا وبارو سالينت في إثيوبيا؛ والثاني، هو مثلث ايليمي في الركن الجنوبي الشرقي لحدود السودان مع كينيا؛ والثالث، يتعلق بأختلافات محتملة حول أجزاء من الحدود اليوغندية من نمولي وحتى كايا؛ والرابع، يتعلق بأقصى الحدود الجنوبية الغربية للسودان. وهو نتيجة لنشاطات جيش الرب في جمهورية إفريقيا الوسطى وجمهورية الكنغو الديموقراطية وأوغندا.

إثيوبيا وغامبيلا وبارو سالينت

تتقاطع حدود جنوب السودان مع إثيوبيا على الطرف الشرقي للحدود بين شمال وجنوب السودان. وبالتالي فإن الاستفتاء يحمل معه أحتمال خلق نقطة ثلاثية، يمكن العثور على نصوص التوصيف الرسمي المكتوب لحدود السودان الدولية في براون ايلفي 1979).

حدود دولية ثلاثية – عند إلتقاء حدودين. والحدود مع إثيوبيا ظلت تُعبر بسهولة بواسطة الجيوش والرعاة الرحل واللاجئين. وفي السنوات الأولى للحرب كان للجيش الشعبي لتحرير السودان قواعد رئيسية في منطقة غامبيلا الإثيوبية على أمتداد نهر بارو. وهذه كانت أيضا قبلة أساسية للجنوبيين السودانيين ولاجئي النيل الأزرق خلال الحرب، حيث توجد المعسكرات الرئيسية للاجئين قرب الحدود مع ولايات النيل الأزرق وأعالي النيل وجونقلي.

تقع أراضي الحدود السودانية- الإثيوبية بالتقري بحيث تلتقي السهول الطينية بأسفل تلال الجرف الإثيوبي. وفي مطلع القرن التاسع عشر كان يمكن أن يوجد الأنواك الغربيين الناطقين باللغات النيلية.20 وذوي الصلة ثقافياً وتاريخياً بشلك أعالي النيل وباريو أشولي من شرق الاستوائية تقريباً، في المستوطنات المنتشرة على أمتداد أنظمة انهار أعالي السوباط وجوكاو- قاريوبارو وبيبور وأكوبو. وكانت مجموعات الدينكا تقيم على السهول التي تقع شرق بحرالجبل / النيل الابيض، شمال وجنوب السوباط. بحلول منتصف القرن صارت هذه المجموعات تخضع لضغوط من أتجاهات مختلفة. وقد أسست السلطات التركية- المصرية لوجودها على أمتداد النيل الأبيض منذ عشرينيات القرن التاسع عشر، ومددته إلى بحرالجبل في أربعينيات القرن التاسع عشر، وأنطلقت من هذه الأنهار للهجوم على المناطق البعيدة عنها. وتوسعت أيضا العديد من ممالك المناطق الشاهقة الإثيوبية حتى مناطق سفوح الجبال والسهول، لتجد نفسها بعد ذلك مندمجة في مملكة شوان التوسعية في عهد منليك الثاني وأمبراطورية المناطق الشاهقة الإثيوبية في ثمانينيات وتسعينيات القرن التاسع عشر. وبالإضافة إلى ذلك فأن مجموعات عديدة من النوير عبرت الحدود من مواطنها غرب بحر الجبل بدءاً من أواخر عشرينيات وثلاثينيات القرن التاسع عشر، ممتصة، أو دافعة للنزوح، العديد من مجتمعات الدينكا والأنواك على

أمتداد نهري السوباط وبارو، مستقرة في السهول الواقعة شمال وجنوب السوباط (جونسون، 1994،ص44-55). مع قدوم المهدية أختفى الوجود التركي - المصري، مما أعطى منليك الفرصة للتقدم أكثر فيما كان يعتبر رسمياً أراضي مصرية. وقد ساند منليك البعثة بونشامس الفرنسية في محاولتها الفاشلة عام 1898 للتقدم نحو بارو والسوباط لتلتقي بحملة مارشاند في فشودة. وقد ادعى منليك ملكية كل الأراضي حتى الشاطئ الشرقي للنيل الأبيض، لكن القوات الانجلو - مصرية تحركت سريعا على امتداد الانهار بعد انتصارها في امدرمان عام 1898 بإعادة تأسيس السيطرة المصرية على أكبر مايمكن تأمينه من حدودها السابقة عبر أحتلال فعلي.

20 كتابة أسم الأنواك يختلف ففي السودان ينطق «Anuak» وفي إثيوبيا «Anywaa»» وهذا الأختلاف يعكس أختلاف بسيط في اللهجة بين الأنواك السودانيين والأنواك الإثيوبيين؛ بالإضافة إلى الأختلاف في نهج الأكاديميين.

تم الاتفاق على الحدود السودانية- الإثيوبية بواسطة معاهدات بين بريطانيا العظمى وإثيوبيا.21 في 15 مايو 1902 و6 ديسمبر 1907(وندو وسين، 2009). وقد عِرفت معاهدة1902 الحدود من التخوم مع إريتريا (التي كانت حينذاك مستعمرة ايطالية) جنوب خط العرض 6درجة شمال، وعّرفت معاهدة1907 الحدود من تلك النقطة وحتى النقطة الثلاثية السودانية- الإثيوبية- الكينية (حيث تلتقي الحدود السودانية- الإثيوبية- الكينية). ومعظم المناطق التي تغطيها اتفاقيتا 1902 و1907 ، قد تم مسحها ووضع علامات الحدود عليها بواسطة جويين (Maj. C.W. Gwynn)، في أعوام 1903 و1909، من الهيئة الملكية للمهندسين؛ ولم تشارك إثيوبيا في عمليات المسح هذه ولم تقبل رسمياً أي من عمليات وضع علامات الحدود في ذلك الوقت. إن المنطقة البارزة من بارو والتي تبرز كمنقار ببغاء داخل السودان تعتبر واحدة من الأجزاء المعلمة بوضوح للحدود لأن معظمها يمر على أمتداد خطوط نهر جاكاو/ جاريو بارو وأنهار بارو وبيبور وأكوبو والتي وصفها جويين عام 1903 كالآتي:

محور الوادي خور جاري إلى نقطة أتصاله بنهر بارو ومن هناك هبوطاً على محور وادي نهر بارو حتى نقطة أتصاله بنهر بيبور، ومن هناك صعوداً على محور وادي نهر بيبور إلى نقطة أتصاله بنهر أكوبو ثم صعوداً على محور وادي ذلك النهر إلى

نقطة تثبت فيما بعد في حيمي ليلي (جوبين، 1903).

في عام 1904 منحت اثيوبيا السودان جيباً تجارياً يحيط بمدينة جمبيلا مزوداً بمحطة جمركية، ومنذ عشرينيات القرن العشرين زود بمفوض منطقة بريطاني. وكانت التجارب التجارية حول جمبيلا تمثل محاولة لتسهيل تجارة الحدود على أمتداد نهر بارو، لكن المسئولين البريطانيين لم تكن لهم سلطة إدارية على السكان خارج المنطقة. أثبتت الحدود السودانية- الإثيوبية أنها أكثر المناطق التي يسهل عبورها. وهذا يعود جزئياً فقط لبعد الحدود عن مراكز السلطة في كلا البلدين؛ كما يعود أيضا لطبيعة المجتمعات التي تمر بها الحدود. وبالرغم من حقيقة أن معظم حدود منطقة بارو البارزة تستفيد من مزايا أستمرار الملامح الطبيعية التي توفرها شبكة الأنهار فأنها تمر بأراضي كل من النوير والأنواك.

-21 في ذلك الوقت كانت إثيوبيا تعرف بأسم الحبشة، وقد تم تبني أسم إثيوبيا رسمياً في ثلاثينيات القرن العشرين بعد أن صار هيلا سلاسي أمبراطوراً. إن النوير الذين يتأثرون مباشرة بهذه الحدود الامبراطورية الجديدة كانوا هم أقسام جاجاك وجاجوك من نوير جيكاني الشرقيين (على علاقة بنوير جيكاني الموجودين حالياً في ولاية الوحدة). وقد توسع جاجاك تدريجياً من موطنهم الجديد حول مايووت في أراضي إثيوبيا على أمتداد خيران مشار وجوكاو وفرضوا دور الحماة على كوما وميبان وغيرها من مجموعات (كيا) المستقرة بينهم وبين الحدود الإثيوبية. وقد أسس جاجاك أيضا مستوطنات لهم على أمتداد السوباط وبيبور وجوكا وعلى جانبي الحدود الدولية. وقد تسبب قسما النوير في إثارة الصراع بين السلطات الانجلو – مصرية والإثيوبية. وفي بعض الأحيان سعى القسمان لطلب اللجوء في أحد البلدين لتحاشي الضرائب في البلد الآخر بين ما قبلا في أوقات أخرى تكليف أداء سلطة كابتن حدود من الإثيوبيين أو زعامة حدود من البريطانيين. وأستمرت مثل هذه التكتيكات حتى إبرام اتفاقية رعي النوير بين السودان وإثيوبيا وسلطات الاحتلال الايطالية فيما بعد عام 1936، والتي أخضعت كل تخوم النوير للإدارة السودانية (جونسون، 2000،ص228 – 231). أن احد (أصول ممتلكات) الحدود التي حاول النوير والأنواك تأمينها كانت هي البنادق الحديثة. وهنا أنعكست عدائيات النوير – الأنواك عبر الحدود جزئياً في تنافس الأرومو –

الأمهـرا. وفي معظـم العقدين الأولين مـن القرن العشـرين قايض نويـر جيكاني العـاج والأبقـار بالبنـادق مـع تجار الأرومـو، كما حصل الأنـواك الذيـن قبلوا أيضا تكليفـاً بسـلطات حدوديـة مـن الحـكام الإثيوبييـن، عـلى أسـلحة مـن الأمهـرا. لـم يكـن التحالـف قويـاً : فكمـا كان النويـر في بعـض الأحيـان يقاتلـون مزوديهـم بالأسـلحة وغيرهـم مـن السـلطات الاثيوبيـة، فـإن الأنـواك أيضـا أسـتخدموا بنادقهـم، ليـس فقـط لحمايـة أنفسـهم مـن النويـر (بمـا في ذلـك نويـر- لـو الذين أسـتقروا في السـهول حـول وات)؛ وإنمـا أيضـا للمحافظة عـلى وجودهـم الذاتي المسـتقل فيمـا يتعلـق بالسـلطات الانجلـو- مصرية والسـلطات الإثيوبية. مـع إنـدلاع الحـرب العالميـة الثانيـة كان السـودان قـادراً عـلى تأميـن تحكمـه في هـذا الجـزء مـن الحـدود مـن خـلال هزيمـة القـوات الايطاليـة في إثيوبيـا. وهـو نصـر سـاعد جزئيـاً فيـه حلفـاءه الأنواك في منطقـة جامبيـلا. وفي نهايـة الحرب أقترحـت حكومة السـودان تبـادل منطقـة في إثيوبيـا (التي كانـت حينذاك تحت سـلطة الاحتـلال العسـكري البريطاني، وكانـت تضـم عددا مـن إداريي الخدمة السياسيةالسـابقين في السـودان) بيـن مـا يتـم التخـلي عـن منطقـة بـارو البارزة للسـودان، بـدلاً عـن منطقـة تقـع على أمتـداد هضبـة بومـا أو بالقرب مـن مثلث ايليمـي جنوبـا. ووافقـت كينيا على مسـاندة مثل هذا التبـادل، إذا كان في أمكانه تعزيـز تحكمهـا عـلى مثلـث ايليمـي (جونسـون، 1998أ، وثيقـة رقـم 43). لكـن إثيوبيـا لـم تبـدي أي أهتمـام بهـذا المقترح.

آلجي بجامبيلا إلى إثيوبيا عند استقلال السودان في 1956، لكن إثيوبيا كانت مـاتزال غيـر قابلة بتعيين حدود 1903 حتى عام 1967، من خلال بيان مشـترك مع السـودان. ولم تقبل تعيين الحدود لعام 1909 إلا عام 1972، من خلال تباد لمذكرات وافقت فيها البلدان على قبول التعيين الأساسـي للحدود الذي أجراه الرائد جوبين على أسـاس معاهدتي 1902 و1907 بالنسـبة للحدود الواقعة جنوب نهر ستيت. وقد وافقتا بعد ذلك على تعديل الحدود على أمتداد الحدود الشرقية لما يسمى اليوم بولاية النيـل الأزرق، وقررتا دعوة الحكومة الكينية لتحديد النقطة الثلاثية لتقاطع حدود إثيوبيا وكينيا والسـودان. وليس هناك ذكـر صريح لتعديل الحدود على أمتداد منطقة بارو البارزة أو أي مكان آخر على أمتداد الحدود مع جنوب السـودان (براونلي، 1979،ص 857 – 858، 877 – 879، 882- 884)

خلال الفترة 1967 – 1972، تأثرت المنطقة بالحرب الأهلية الأولى. وكانت تحركات النوير إلى داخل إثيوبيا والأستقرار فيها والتي أستمرت بعد الحرب العالمية الثانية، قد تصاعدت في أواخر ستينيات القرن العشرين، وقد تزايدت بتحركات اللاجئين؛ بالإضافة إلى دور بعض عناصر حركة الأنيانيا الذين أستخدموا منطقة جامبيلا كقاعدة أحتياطية. وبينما تحسنت العلاقات السودانية- الإثيوبية مع إثيوبيا التي أستضافت المفاوضات التي قادت إلى اتفاقية أديس أبابا وإنهاء الحرب الأهلية عام 1972 . فأن الإطاحة بالأمبراطور هيلا سيلاسي عام 1974 ؛ وأستبداله بنظام الدرك العسكري جلب توتراً جديداً لتلك العلاقات. وساندت حكومة نميري في الخرطوم القوات المعارضة للدرك في إثيوبيا وإريتريا. ومن عام 1976 صارت إثيوبيا تمنح حق اللجوء والتأييد الفّعال لعناصر الأنيانيا المبعدين من جنوب السودان، الذين رفضوا قبول اتفاقية أديس أبابا. وشكل هؤلاء النواة الصلبة لمجموعة الأنيانيا (2) الذين بدأوا شن غارات حرب عصابات في جنوب السودان عام 1980، والذين برزوا عام 1983 بوصفهم الجيش الشعبي / الحركة الشعبية لتحرير السودان. صارت الحدود السودانية- الإثيوبية في الحال، منطقة التمركز الأساسي للحرب.

وقد أسس الجيش الشعبي لتحرير السودان معسكرات تدريب داخل إثيوبيا في بيلفام وبونغا على أمتداد بارو، ومعسكرات لاجئين حول أسوسا قرب حدود النيل الأزرق، على حدود الأنواك مع اينانغو بنيود و (فوجنيدو) وفي ديما عبرالحدود من هضبة بوما. وفي ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين تقدم القتال من ناحية السودان إلى إثيوبيا؛ ولبعض الوقت صار الجيش الشعبي لتحرير السودان منخرطاً في الحرب الأهلية الإثيوبية كحليف للدرك. وحافظت الحكومة على تحالفها مع القوى المناهضة للدرك، وغّير سقوط الدرك عام1991 حظوظ الجيش الشعبي لتحرير السودان مما فرض إخلائه لقواعده الإثيوبية ولمعسكرات اللاجئين مما ساهم في أحداث أنقسام في الجيش الشعبي (جونسون، 2003،ص91-97؛ 2010،ص37 – 39).

ان وجود مثل هذا الجيش الكبير لحروب العصابات كان له أثر ضار بالنوير والأنواك الإثيوبيين، فالنوير الذين يسكنون إثيوبيا وجدوا أنفسهم محاصرين في صراعات فصائل داخل الجيش الشعبي لتحرير السودان، أولاً حينما رفضت

بعض وحدات أنيانيا 2 من النوير الإلتحاق بالجيش الشعبي ثم تحالفت مع الخرطوم وفيما بعد وقفت مع أنقسام 1991. وقد عانى نوير جاجاك على نحو خاص من النهج السلطوي للجيش الشعبي حينما نقل الدرك عملياً، إدارة جامبيلا ومعظم مناطق الحدود الجنوبية للجيش الشعبي لتحرير السودان. وكان جاجاك إثيوبيا بين أولئك الذين دعموا محاولة رياك مشار للأنقلاب من على البعد ضد جون قرنق عام 1991. وفيما بعد، وبعد أن أختلف رياك مشار مع الخرطوم وحارب مليشيا النوير التي تساندها الحكومة في منطقة مايوت في السودان عام 2001، أنتقل كل من جاجاك وجاجوك إلى أحد جانبي الصراع فواصلت أقسام جاجاك تحالفها مع مشار وتحالفت أقسام جاجوك مع المليشيا (جونسون، 2009ب،ص36 – 38؛ في يساوس شيلي، 2009، ص 176–177).

في مطلع ثمانينيات القرن العشرين، وجد الأنواك السودانيين أنفسهم تحت ضغط نوير جاجوك المتحركين على نهر بيبور ضاغطين على مستوطنات الأنواك شمال أكوبو وأجبار العديد منهم وملاحقتهم عبر النهر إلى الدخول إلى إثيوبيا. وطوال فترة الحرب الأهلية كانت أكوبو محتلة بوحدات من الجيش الشعبي لتحرير السودان أغلبها من النوير، وذلك قبل وبعد أنقسام عام 1991. وقد كانوا في موقع أكثر أماناً في إثيوبيا بسبب عددهم الأكبر هناك. والنوير الذين يأتون للأستقرار على أمتداد بارو كثيرا مايفعلون ذلك عن طريق التفاوض مع الأنواك المحليين، من خلال الزيجات المختلطة، ومناورات صلة القرابة وغيرها من العلاقات (فييسا، 2009،ص185–186). لكن التوازن تغّير على أمتداد ثمانينيات القرن العشرين، مع تعّرض الأنواك لضغوط متزايدة من حكومة الدرك وإعادة إستيطان الأراضي الإثيوبية الشاهقة، والجيش الشعبي لتحرير السودان واللاجئين السودانيين الجنوبيين والمزيد من النوير. وقد تحسنت الأوضاع قليلاً في الفترة اللاحقة مباشرًة لسقوط نظام الدرك ومغادرة الجيش الشعبي لتحرير السودان، لكن مع تحسن العلاقات بين حكومة الجبهة الشعبية الديموقراطية الثورية والجيش الشعبي لتحرير السودان، سعى النوير السودانيين مرة أخرى للجوء في جامبيلا، وفي وقت وجيز تجاوز عددهم عدد الأنواك بأكثر من الضعف، وتصاعد التوتر مرة أخرى ليصل إلى درجة النزاع (كوريموتو، 2002، ص–221 222، –228 230، –236 238).

جاء هذا التوتر المتزايد جزئيا، من الدستور الفيدرالي الإثني الجديد لإثيوبيا، والذي يعترف بالنوير والأنواك كسكان «أصليين» في ولاية جامبيلا الشعبية الوطنية الأقليمية؛ ويضعهما في منافسة في أطار الهيئات الإدارية المنتخبة. وقد توازى هذا الآن، لكن كان بدرجة أقل حتى الآن، بالطريقة التي تحدد بها المقاطعات الإدارية والدوائرالانتخابية في جنوب السودان (أنظر أعلاه). ومع التدفق السكاني لمستوطني المناطق الشاهقة، والنوير السودانيين، واللاجئين الآخرين، فإن الأنواك الآن صاروا أقلية في جامبيلا وهي المقاطعة التي مازالوا يعتبرونها وطنهم. وتمشياً مع أيدويولوجية الدستور الفيدرالي فإن الأنواك يواصلون تأكيد خصوصيتهم في مواجهة النوير الآتين من الخارج، وقد صاروا يضغطون على الحكومة الإثيوبية لتأمين حدودهم الداخلية والحدود الدولية ضد أي تغلغل آخر من النوير؛ وينظرون إلى المنافسة على الأراضي لحقبة ما بعد اتفاقية السلام الشامل، بين النوير والأنواك في السودان، كما بين قسم مور-لو والأنواك حول أكوبو، بأنها ذات صلة بمأزقهم الخاص. أظهر نوير جامبيلا، من جانبهم، أحساسا مرناً تماماً بالإنتماء. وقد أختار العديد من النوير الإثيوبيين أن يتسجلوا «كلاجئين» سودانيين لأجل الحصول على الفوائد التي تُقّدم في معسكرات اللاجئين، مثل التعليم المدرسي، خلال ثمانينيات القرن العشرين؛ ولكنهما عادوا أكتشاف جنسيتهم الإثيوبية مع أغلاق المعسكرات وإنشاء إدارة فيدرالية جديدة. وطالب آخرون بحق أقامة أستناداً إلى مجموعة من العلاقات طويلة الأمد مع الحكومات الإثيوبية تعود إلى نهاية القرن التاسع عشر. وعارضت أقسام أخرى لها علاقات طويلة الأمد مع الأنواك المحليين تعديات المستوطنين الجدد بوصفها أعمال تضرب هذه العلاقات. وأخيراً فإن دعوات بعض النوير «السودانيين» في إثيوبيا بأن أراضيهم في المنطقة البارزة من بارو تنتمي حقيقة للسودان ويجب أن تُضم إلى جنوب السودان، قد أكدت مخاوف الأنواك بأن هذا هو ما ظل ينويه النوير السودانيين على طول الخط.22

أحد أكثر التغييرات إدهاشاً في حركة عبور الحدود خلال الحرب الأهلية كانت وصولاً لأمبارو من متحدثي فو لبيو غيرهم من فلاتة غرب إفريقيا إلى جامبيلا. ومجموعة الأمبارو التي تتخذ عادة من منطقة النيل الأزرق في ولاية سنار مركزاً لها؛ ظلت تهاجر بشكل منتظم جنوبا على النيل الازرق بلو حتى أعالي النيل قبل الحرب، ويدفعون في بعض الأحيان مالاً للمجموعات المحلية من الدينكا أو

الأودوك لأجل الحصول على فرص الوصول للماء والرعي. لكن النزاع المتزايد خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، خصوصاً مع الفصائل المختلفة للنوير المنخرطة في أنشقاق الجيش الشعبي لتحرير السودان بعد عام 1991، أجبرهم على تحويل طرق هجرتهم في العديد من الأحيان. وتحركوا من ولاية النيل الأزرق إلى داخل منطقة قمز بني شنقول في إثيوبيا. وقد تحرك آنذاك نحو 15 ألف من الأمبارو جنوباً وأستقروا في منطقة جامبيلا في تسعينيات القرن العشرين، إلى أن طُردوا بواسطة إثيوبيا عام 1997، لأنهم لا يدفعون الضرائب ولأنهم مدمرين للبيئة ومشتبهين بأنهم

إسلاميين سودانيين (فييسا وسو شالي، 2009،ص163 - 177). ستستمر التحركات العابرة للحدود مؤثرة في السياسات المحلية لسكان الحدود وعلى العلاقات بين الدول المجاورة؛ ويندرج أحتلال النوير لمنطقة الأنواك السابقة في السودان؛ في محاولات النوير توسيع إستيطانهم في إثيوبيا. وقد صارت مقاومة الأنواك لأعتداءات النوير في إثيوبيا أكثر قوة عما في السودان، ويمكن أن تنشط مقاومة الأنواك في السودان نفسه كما فعلوا في أوائل القرن العشرين. طورت الحركة الشعبية لتحرير السودان علاقات وثيقة مع الحكومات الإثيوبية المتعاقبة خلال الحرب الأهلية، وخلال اتفاقيات السلام، والآن في حقبة ما بعد اتفاقية السلام الشامل. ولم تكن هذه الصلات دون توترات. وحالياً تعتبر العلاقات بين حكومة جنوب السودان وإثيوبيا جيدة، وهناك أشكال تبادل هامة اقتصادية وعسكرية. وهناك توقعات بتطورات عابرة للحدود من حقول نفط تمتد في منطقة بارو البارزة؛ وتُعّبد إثيوبيا شبكات طرق إلى حدودها مع جنوب السودان، ويمكن لخططها بتطوير أمكانيات الطاقة الكهربائية المائية على أمتداد منخفض نهر أومو؛ أن تزود جنوب السودان بمصدر كهرباء هو شديد الحاجة إليه، مع أن مثل هذه التغييرات يحتمل أن يكون لها آثار كوارثية على السكان في منخفض وادي أومو. لكن العلاقات الجيدة ليست مضمونة. فسلوك أديس أبابا سيتأثر بعلاقاتها المتوازية مع الخرطوم.

أيا كانت نتيجة الاستفتاء، فليس هناك حكومة في جوبا تتحمل أن تكون علاقاتها سيئة بإثيوبيا والتي هي جارة أكثر قوة وأكبر حجماً. أما المنافسة السياسية الداخلية المحلية بين مجتمعات النوير والأنواك في ولاية جونقلي- وهي منافسة

يبدو أن بعض قادة الحركة الشعبية لتحرير السودان يرغبون في تشجيعها- يمكن أن يكون لها تأثير مضر على العلاقات عبرالحدود. ولا تستطيع حكومة جنوب السودان، أن تسمح لنفسها بالتزحزح بأي مشاعر توسعية قومية وطنية؛ قد تتطور بين بعض سكان حدودها. ويصح الأمر نفسه في حالة مثلث ايليمي.

شرق الإستوائية وكينيا ومثلث ايليمي

إن محاولة التحكم في الرعي عبر الحدود، والغارات على القطعان غير محصورة في الحدود الداخلية للسودان. أن حدود كينيا- السودان التي تمر عبر أراضي عدد من الأتيك ير أو متحدثي اللغات النيلية الشرقية، والرعاة الرحل، والإدارة طويلة الأمد للحدود، لم تكن قد حُلت عند استقلال السودان. ولقد ظل الموضوع الأساسي هو تنظيم الرعي والتحكم في الغارات بين توركانا في كينيا، والتبوسا في السودان ونيانغ اتوم، الذين يتخطون الحدود السودانية- الإثيوبية. وقد أستخدم الثلاثة جميعا المراعي في وحول مثلث ايليمي. والتبوسا والنيانغ اتوم هم الأكثر صلة ببعضهما وكثيراً ما يعتبران أنفسهما حليفين ضد توركانا. وبالرغم من وجود تاريخ متبادل من الغارات على القطعان فإن تبوسا وتوركانا لهما أيضا تاريخاً من الزيجات المختلطة، والتي هي إحدى المؤسسات الأساسية التي تمت بها اتفاقيات الرعي وحل النزاعات ذات الصلة بالقطعان في الماضي. ونتيجة لنزع الاسلحة النارية من جانبي الحدود السودانية- الإثيوبية خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي فقد صارت الغارات على القطعان داخلياً أو عبر الحدود أكثر تدميراً. وسعت كينيا لمعالجة الأضطراب الإداري حول المنطقة خلال الحروب الأهلية عن طريق فرض الأحتلال كأمر واقع.

ان الحدود السودانية الكينية التي تبلغ 225 كيلو متر (140 ميل)، كانت في الأصل جزءاً من أوغندا وتم تضمينها في الترسيم الذي أجرته لجنة حدود أوغندا- السودان لعام 1913. ولسوء الطالع فإن اللجنة زارت فقط 30 في المائة من 645 كيلو متراً (400 ميل)، التي تمثل حدود السودان- أوغندا (بليك، 1997، ص (xxiv). أن الخطين المستقيمين اللذين رُسما على الخريطة بوصفهما يمثلان الطرف الشرقي الأقصى من الحدود، والذي يغطي الآن ما يسمى بحدود السودان- كينيا مرتا عبر بلاد لم يزرها المفوضون، الذين أعتقدوا انها كانت بلا سكان، لكنهم أفترضوا أنهما يمران بأراضي توركانا وتيبوسا وبإقتراح هذا

التخطيط للأراضي فأن المفوضين أوصوا بأن (الحدود الدقيقة ستخضع لمزيد من النظر حينما تكون حدود توركانا وتيبوسا في أراضي الرعي معروفة بشكل أكثر دقة) ولقد أعترفوا فيما بعد بأنه : «بسبب الأختلاط الداخلي لقبائل عديدة فأن من الصعب تحديد الأراضي القبلية بشكل محدد ونقترح بأنه حينما تكون الأراضي على كلا الجانبين من التخوم خاضعة أكثر للإدارة اللصيقة فإن أي تغييرات صغيرة تسهل الإدارة يمكن أن تكون مؤثرة». (بليك، 1997، ص96).

تجسدت توصيات لجنة الأراضي لعام 1913 ، في أمر مجلس لوزير شئون المستعمرات عام 1914 والذي وفر، بشكل يثير الأضطراب، نسختين من خط الحدود بين جبل لوبور قرب بحيرة رودلف (الآن توركانا)، من الناحية الشرقية وجبل موغيلا من ناحية الغرب. ومن جبل لوبور كانت الحدود تتبع «خطاً مستقيماً، يتجه إلى أراضي الرعي التقليدية لقبيلة ترخانا في أوغندا»، مما يوحي بأن التعديل كان مؤقتاً حتى الوقت الذي يمكن أن تُحدد فيه الحدود الشمالية- لأرض توركانا للرعي (براونلي، 1979، ص917).

في عام 1926 تم تحويل مديرية رودلف، التي شملت هذه الحدود، إلى كينيا. وفي عام 1931 أتفق مفوض مديرية توركانا (كينيا)، ومفوض المقاطعة الشرقية لمديرية منغلا (السودان)، على تعيين خط حدودي لهذه الأراضي الرعوية. وقد أقيم هذا الخط (الخط الأحمر) على الأرض عام 1938، ليس كتعديل للحدود الدولية وإنما ليسمح للادارة المدنية الكينية للتدخل في هذه المنطقة من مثلث ايليمي (براونلي، 1979،ص917 – 919). وفي عام 1947 أقترحت الحكومة الكينية أن تمدد هذا الخط أكثر إلى الشمال لأجل حماية توركانا من غارات تشن عليها من إثيوبيا، وقبلت الحكومتان، الكينية والسودانية، هذا (الخط الأزرق) (أنظر الخريطة 16) بوصفه «حدوداً إدارية مُرضية للغاية بين توركانا وتبوسا ونيانغ اتوم» (جونسون، 1998أ، وثيقة رقم 143). وفي عام 1953، ومع أقتراب موعد استقلال السودان، أعادت الحكومة الكينية مرة ثانية صياغة الوضع الإداري القائم :

بإختصار، فان الحدود الإدارية (أو، الخط الأحمر) الذي، بينما يشمل أراضي الرعي التقليدية للتوركانا فأنه لا يضمن حماية تلك القبيلة من التعرض للهجوم من رجال قبائل ميريلأ ونيانغ اتوم (من إثيوبيا)؛ ولضمان أمن القبيلة، فأن هذه

الحكومة ظلت لسنوات عديدة تحافظ، على حساب الكثير من القوة البشرية والمال، على سلسلة من مراكز الشرطة أبعد من حدود «الأمر الواقع» شمالاً حتى آبار كيبيش. وقد أدى تحمُل القيام بوظائف الشرطة هذه إلى مسافة أبعد من تخوم نافان غارات رجال القبائل الإثيوبيين، قد أنخفضت بقدر كبير وسمُح للتوركانا بالتمتع بمراعيهم التقليدية (نائب كبير الوزراء، 1953).

بعد ذلك طالبت الحكومة الكينية رسمياً بأن اتفاقية تحويل السلطة للسودانيين، تتطلب من الحكومة السودانية الجديدة أما أن تواصل الترتيبات التي تسمح لكينيا أن تدير المنطقة حتى النيل الأزرق أو أن تتعهد بنفسها القيام بإدارة لصيقة للمنطقة (نائب رئيس الوزراء، 1953). وقد رفض المسئولون البريطانيون في الخرطوم، الذين كانوا يتهيئون للرحيل، هذا الطلب قائلين أن أي اتفاقية بشأن المحافظة على أو تعديل الحدود الإدارية يجب مناقشتها بين الحكومتين الكينية والسودانية القائمتين (جونسون، 1998ب، وثيقة رقم 328). توحي الرسائل المتبادلة بين الحكومة الانجلو- مصرية في السودان وحكومة مستعمرة كينيا، المشار إليها أعلاه، أن الخط الأحمر والخط الأزرق لا يزيدان عن إنهما ترتيبات إدارية لتسهيل الرعي بالنسبة لسكان الحدود، والتحكم في الغارات التي تقع عبر الحدود، ولم تكن النية من ورائهما ان يكونا حدودا دولية جديدة بين السودان وكينيا، وبالتأكيد لم ينالا القبول من جانب الحكومة السودانية في ذلك الوقت، بل أن الحكومة الكينية أشارت إلى أقامة مراكز شرطة «أبعد من تخومنا»، وأعترفت بأن الترتيبات يمكن أن تستمر فقط من خلال اتفاقية مع حكومة السودان المستقلة. وبنهاية الحرب الأهلية الأولى كانت كينيا ماتزال تواصل هذه الترتيبات السياسية غيرالرسمية بأذن من السودان (مكيوين، 1971، ص134).

لا توجد اتفاقيات دولية ذات علاقة بهذه الحدود. ولم تطعن كينيا أو السودان في الوضع الإداري بعد الاستقلال. ولاحظ براون لي، أنه في سبعينيات القرن العشرين، قبل إنفجار الحرب الأهلية الثانية، كان قطاع الخط المستقيم ربما التعديل المقبول من حيث المبدأ، مع أنه يعتبر، بشكل ما، مؤقتاً، والمراجع الطبوغرافية في أمر 1914 غير دقيقة (براون لي، 1979،ص919 – 920). خلال الحرب الأهلية الثانية كان للقتال في شرق الإستوائية آثار مباشرة على الشعوب

المجاورة في كل من كينيا وأوغندا، خصوصاً في مقاطعات توركانا وغرب بوكوتو كراموجا. كان التبوسا مسلحين، أحياناً من حكومة السودان وأحياناً أخرى من الجيش الشعبي لتحرير السودان، وكانوا أحياناً يعبرون الحدود مُغيرِين على أراضي توركانا. ومن التبعات الأكبر أثراً تدفق الاسلحة من شرق الاستوائية إلى داخل كينيا وأوغندا وتأجيج النزاعات الداخلية، بالإضافة إلى الغارات عبر الحدود الدولية بين كينياوأوغندا (مبوتو، 2008). خلال الحرب زادت كينيا وجودها العسكري والإداري في مثلث ايليمي بإتفاق ظاهر مع الجيش الشعبي لتحرير السودان الذي يتحكم في المنطقة المجاورة لشرق الإستوائية. وقد أحتجت الحكومة السودانية برئاسة الصادق المهدي على عملية الالحاق هذه كأمر واقع، لكن لم تكن قادرة على تغيير الوضع. وتظهر الخرائط الكينية الحالية عملية إلحاق أكبر من مساحة القطاع الذي كان يغطيه الخط الأزرق القديم؛ قاطعة كل الركن الجنوبي الشرقي من ولاية شرق الإستوائية. وقد زُعم مراراً أن هذا الالحاق متفق عليه مع الراحل جون قرنق كمقابل لتأييد كينيا للجيش الشعبي لتحرير السودان، وهو زعم ظلت تنفيه حكومة جنوب السودان حتى الآن.

وهناك شعور قوي في بعض الدوائر الكينية بأن الالتحاق الكيني للمنطقة الممتدة حتى الخط الأزرق أو إلى ما بعده ضروري لحماية مصالح الرعاة الكينيين؛ وهناك إحياء لحل يتصل بالعهد الاستعماري يتطلب من السودان التخلي عن الجزء الشرقي من المثلث لإثيوبيا مقابل منطقة براو البارزة المحيطة بجامبيلا، وتأخذ كينيا الباقي (مبورو، 2003،ص32). ويقال أيضا ان مصالح كينيا تذهب إلى أبعد من تأمين أراضي الرعي لتوركانا، وتمتد إلى ما تحت التربة من نفط وإحتياطي معادن قد تكون أو لا تكون هناك. وقبل الحرب وأثنائها تمت تنقية مقادير كبيرة من الذهب ذي النوعية الممتازة في المنطقة وذلك بواسطة التبوسا بشكل رئيسي، لذلك فبينما قد تكون ثروة النفط في المثلث وهمية فإن هناك، على الأقل، ترسبات معدنية لها قيمتها قد أثبت وجودها. لم يفعل أحتلال مثلث ايليمي سوى القليل في وقف الغارات على التبوسا أو في تدفق الأسلحة من شرق الإستوائية؛ وظلت الحدود مفتوحة لحركة النقل الشرعي وغير الشرعي. وقد صار طريق لوكيشو كيو- ساروس- كبويتا شرياناً رئيسياً للأغاثة خلال الحرب الأهلية وهو الآن أحد الطرق البرية الرئيسية التي تربط جنوب السودان بكينيا وميناءها الرئيسي ممبسا. وقد ساعد هذا في تخفيف أعتماد جنوب السودان

طريق أمداداته الشمالي عبر كوستي إلى الخرطوم.

وأيا كانت نتيجة الاستفتاء فأن هذا الطريق سيبقى صلة تجارية هامة لجنوب السودان. لكن لهـذا الطريق تعقيداته الخاصة؛ ففي عـام 2009 تعرض فتح مركز جمارك كيني مزود بحامية عسكرية كينية صغيرة داخل أراضي التبوسا في جنوب السودان، فيما يبدو بترتيبات سابقة مع حكومة جنوب السودان، إلى مقاومة من التبوسا. لقد أحتج التبوسـا بأنهم لم يستشـاروا، وهم يعتبرون الوجود الكيني تدخلا إلى جانب توركانا؛ وقد تعزز هذا الرأي حين بدأت السلطات تصِر على إن التبوسا الذين عبروا الحدود يحتاجون إلى جوازات وتأشيرات سفر. وفي أكتوبر 2009 هاجم التبوسا المراكز الكينية الخارجيـة. وقادت هذه المواجهات إلى إشـتباه في أتصـالات وعلاقات محلية وعلاقات تجارية عبر الحدود تدخلت بدورها في أتصالات التبوسا- توركانا؛ التي تستدعيها ضرورة التفـاوض حول فـرص الوصول المتبادل للمراعي ومناطق توفرالمياه. وللتبوسـا تاريخ علاقات متضارب مع الجيش الشـعبي لتحرير السـودان، فقد تم تسليحهم بواسطة الحكومة السـودانية والمليشـيات المعادية للجيش الشـعبي لتعويق قوافل الأغاثة؛ لكنهم بعد ذلك أنسـحبوا بأسـلحتهم وأنضموا للجيش الشـعبي. والآن يتهمون حكومة جنوب السـودان بالإنتظار إلى ما بعد الاستفتاء حتى توجه أهتمامها لهذا الجزء من الحدود، زاعمين أن حكومة جنوب السودان لا ترغب في تعكير صفو العلاقات مع كينيا (سشو ميروس وآخرون، 2010، ص 44 – 45). أّياً كانت حقيقة اتفاق الجيش الشعبي لتحرير السودان مع كينيا، فأن أي حكومة فـي جوبـا لن تخاطر بالعزلـة من خلال أغلاق هذا الطريق. وهي لا تسـتطيع تحمل أن تقودها مشـاعر وطنية وليدة قد تصِر على المحافظة على سـلامة أراضي الحدود الاسـتعمارية (أو التوسـع فيهـا) بأي ثمن. وفـي نفس الوقت فـأن حكومة جنوب السـودان تحتاج لأن تظهر للسكان المحليين أنها تستطيع أن تمثل وتحمي مصالحهم فـي إدارة الحدود. أن الأعتراف بقانون عـام 1956 للحدود الوطنية، كنقطة بداية في أي مفاوضات مستقبلية، كما نصت على ذلك اتفاقية السلام الشامل، قد يعطي حكومة جنوب السـودان بعض الأمن في مفاوضات مستقبلية مع كينيا؛ أّياً كانت التنازلات التي قد تطرح في المستقبل.

أوغندا ووسط وشرق الإستوائية

يمر هذا الجزء من حدود جنوب السودان مع أوغندا عبر أراضي عدد من القبائل المتصلة ببعضها البعض، والتي تتحدث بشكل أساسي لغة باري (الأغلبية منهم يعيشون في وسط الإستوائية في مدينة جوبا وحولها). وقد كانت من قبل جزًء من جبل لادو، الذي تعود ملكيته الشخصية للملك ليوبولد الثاني ملك بلجيكا، ثم أعيدت وقسمت بين الأراضي السودانية التي كانت تحت الإدارة البريطانية وأوغندا عند وفاة ليوبولد عام 1909. وصارت منذ ذلك الحين الطريق التجاري الرئيسي للتجارة من أوغندا إلى جوبا عبرنمولي وكاجو- كاجي.

خلفية تاريخية

يبلغ طول الحدود الأوغندية- السودانية 435 كيلو متر (270 ميلا) تقريباً، من النقطة الثلاثية من جمهورية الكنغو الديمقراطية غرب بحر الجبل إلى النقطة الثلاثية في كينيا شرقها. وقد حاولت لجنة للحدود بين أوغندا والسودان تعيين حدود من شرق نمولي وحتى الحدود الإثيوبية عام 1913، لكن المسح لم يكتمل (بليك، 1997). وشكِل هذا المسح أساساً لأمر أصدرته بريطانيا عام 1914، ومنذ ذلك التاريخ لا توجد اتفاقية دولية تتعلق بحدود السودان- أوغندا. وفي عام 1960 قام مسح سوداني- أوغندي مشترك بتغطية ونصب أعمدة على مساحة تمتد 48 كيلو مترا (30 ميلا) من الحدود من جبل لونييلي وحتى جبل أورونغو، لكن باقي الحدود تحتاج إلى وضع معالملها؛ وتحتاج النقاط الثلاثية لجمهورية الكنغو الديموقراطية- وكينيا لاتفاقية لمواقعهما ولوضع علامات حدودهما (براونلي، 1979،ص1004، خريطة -12 السودان- حدود أوغندا).

تأسست حدود السودان- أوغندا بأمر من وزير شئون المستعمرات عام 1914 يحصرها في قسمين : 1) من بحرالجبل غرباً في أتجاه مساقط مياه الكونغو- النيل. 2) من بحيرة رودلف وحتى بحر الجبل. وقد تم تعيين 290 كيلو مترا (180 ميل) في أجزاء ذات خط مستقيم وفي معظم الأحيان بين قمتي جبلين، ومعظم المؤشرات تم تعيينها بأنهار. إن وصف الترسيم الغربي يتبع بشكل رئيسي الخطوط على أمتداد ملامح طبوغرافية مميزة مثل الجبال والأنهار والقرى. وهي غير محددة في مكان واحد : بين منبع خور نياورا (كيجورا) ومحور

وادي نهر كايا، ويفترض أن تتبع الحدود «الجنوبية لقبيلة كوكو» (INRأ، 1970، ص3،1-4) وبنفس الطريقة فأن حدود السودان مع كينيا يمكن أن تعتبر مؤقتة أعتماداً على تحديد موقع الحدود الشمالية لمراعي توركانا، لذلك، أيضا قد يكون هذا الطول لخط الحدود يعتبر مؤقتاً؛ وإلى اليوم لم يتم توضيح رسمي لـ«الحدود الجنوبية لقبيلة كوكو»، كما هومطلوب في قرار 1914 (براونلي، 1979، ص 1009)

بعد تحويل منطقة تسيريتينيا من يوغندا إلى السودان وتحويل مديرية رودلف اليوغندية إلى كينياعام 1926، فأن الترسيم الشرقي في عام 1914 صار قابلاً للتطبيق على حدود السودان- أوغندا في قسمين، الأول يمتد من سلسلة جبال موجيلا إلى جبل أورونجو في تلال ديدينغا. ويتبع القسم الثاني سلسلة خطوط مستقيمة بين قمم أو قواعد جبال من أورونجو إلى جبل ماتوكو (أوبا توغو،أو أتوغو)،ثم يرتبط بنهر أسوا، وجبال أيبيجو وكادوميرا ثم أنهار أو نبياما وبحرالجبل (INRأ، 1970، ص 4).

إن طريق كمبالا- جوبا الرئيسي يعتبر هذا القسم من الحدود في نمولي، وهو أحد شرايين جنوب السودان التجارية الدولية. وهناك أيضا حركة نقل من مويو إلى كاجو- كاجيو من هناك إلى ياي و جوبا. ومؤخراً كان هناك نزاع حول زعم بيبور أوغندا على الأراضي السودانية لبناء طريق يربط شبه مقاطع تيمويو وليفوري داخل أوغندا. وقد أوقف شق الطريق بواسطة مقاطعة كاجو- كاجي التابعة لولاية وسط الإستوائية عام 2007، ووقعت هناك صدامات بين الكوكو من السودان والمادي من أوغندا؛ مما أدى إلى أغلاق متاجر يملكها سودانيون في مويو لوقت قصير. وهذه المواجهات تعود إلى الأفتقار إلى تعريف متفق عليه لـ«الحدود الجنوبية لقبيلة الكوكو» منذ 1914 والكوكو السودانيون لا يطالبون فقط بملكية الأجداد لرقعة طولها خمس كيلو مترات من الأرض يمرعبرها الطريق، لكن يطالبون أيضا بنحو 20 كيلو متر أخرى داخل أوغندا. وينبع تعقيد وقع مؤخراً في تعريف هذا القسم من الحدود الدولية، من أستقرارلاجئين أوغنديين في المنطقة المجاورة للسودان في أعقاب الإطاحة بإيدي أمين عام 1979 (سودان تربيون، 2010 ح). وهذا النزاع لم يتطور بعد إلى مواجهة كبيرة بين حكومة جنوب السودان وأوغندا واللتين قام رؤسائهما بزيارة مشتركة للمنطقة

في نوفمبر 2009. أما الأعمار والذي أُمر بأستئنافه مازال متوقفاً لـم يبـدأ بعد ولكن لم تصدر من الجانبين أي تقارير حول وجود نزاع حدودي. ويتقاطع جزء من الحدود شـمال نمولي مع أراضي أشـولي، والتي تعتبر الموقع الأصلي لنشاط جيش الرب، ويمكن أن يتأثر مرة أخرى إذا حاول جيش الرب العودة إلى المنطقة.

غـرب ووسـط الإستوائية وجمهورية إفريقيا الوسطى وجمهورية الكنغو الديموقراطية وأوغندا وجيش الرب

تمِـس الحـدود الدولية الغربيـة لجنوب السـودان ثلاثة أقطار مختلفـة، حيث تعيش مجتمعات كبيرة الحجم من الزاندي حول هذه الحدود الوطنية في السودان وجمهورية الكنغو الديموقراطية وجمهورية إفريقيا الوسطى. والنزاعات الأهلية التي تبدأ في أحـد الأقطار، تسـاهم في تأجيج النزاعـات عبر الحدود بدأً من متمردي سـيمبا في الكنغو وتمرد الأنيانيا في السـودان في سـتينيات القرن الماضي وتتواصل حتى حرب جيش الرب الآن.

تأسس هذا القسم من الحدود الدولية لجنوب السودان من خلال اتفاقيات بين حكومات بلجيكا وفرنسـا والمملكة المتحدة، وقد أسست اتفاقيتي 1894 و1906، بين المملكة المتحـدة والملـكل يوبولد الثاني مبدأ التخطيط في مسـاقط نهري النيل والكنغو لكـن لـم يقدم وصفا أكثر. أمـا بروتوكول 1924 بين المملكة المتحدة وفرنسـا فأنه وضع تخطيط دقيق للحدود بين السـودان وإفريقيا الإسـتوائية الفرنسية ورُسمت تلك الحدود بعد ذلك وتمت عمليات المسـح (قرو سـارد، 1925) رغم أن من الواضح أنه لـم توضع العلامات الحدوديـة.

ولقد أُقيمت بعض المنارات المثلثة أثناء مسـح عام 1924 و ضُمنت في وصف الحدود. وقد أشـير إلى النقطة الثلاثية لجمهورية إفريقيا الوسطى- جمهورية الكنغو الديموقراطية- السودان بمجموعة من الحجارة فقط. وقيل أن الحدود بين السودان وجمهورية الكنغو الديموقراطية التي يبلغ طولها 630 كيلـو متر (390 ميل)، تتبـع المجرى الفاصل بين أنظمة نهري الكنغو والنيل، لكن لم يمكن أبداً مسحها أو وضع علامات الحدود عليها. (براونلي، 1979، ص597، 600- 601، 683، 685). قبل الاسـتقلال، حاولت حكومـة أوغندا (حينذاك مسـتعمرة بريطانية) أقناع السـودان على الموافقة على حدود بين السـودان ومقاطعة غرب

النيل بأوغندا. وقد وجدت الحكومة الأوغندية أن السلطات السودانية غير راغبة في مناقشة أي ترسيم كهذا خارج إطار لجنة حدود. «وقد نكون حتى اليوم واعين بشكل خاص بأننا لا نعرف أين تمرالحدود الدولية»؟، قال مفوض مقاطعة مادي بحزن «لكن الجانبين أعترفا في الواقع بجهلهما الآن» (ليو بولد، 2009، ص470). لأكثر من قرن ظلت حدود الكنغو- السودان- أوغندا «تعاني من نزاع متواصل وشبكات تجارة غير شرعية واسعة النطاق، وهجرات إجبارية ضخمة، كلها مازالت مستمرة إلى الوقت الحاضر» (ليو بولد، 2009، ص465). وبالنسبة لزاندي السودان في مقاطعة يامبيو وطمبرا، فان عبور الحدود إلى الكنغو أو إفريقيا الإستوائية الفرنسية، يقدم ملجأً للزوجات الهاربات والمتعثرين في دفع الضرائب والمجرمين وأعضاء «الجمعيات السرية المحظورة». وخلال ستينيات القرن العشرين كان متمردو سيمبا الكنغوليين والأنيانيا الجنوبيين السودانيين مثلهم يعبرون الحدود جيئةً وذهابا.

وحظيت مقاطعة غرب النيل في أوغندا، وطن إيدي أمين ومصدر كثير من مؤيديه، بشكل خاص في ظل حكمه، وصارت هدفاً معيناً بعد إسقاطه، حيث سعى عدد كبير من سكانها للجوء إلى جنوب السودان في أواخر سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين. وحصل الجيش الشعبي لتحرير السودان على مساندة موسيفني في أواخر ثمانينيات القرن العشرين، وقد شَن الهجوم الناجح للجيش الشعبي لتحرير السودان على كايا وكاجو- كاجي عام 1990 أولاً من غرب النيل؛ بمساعدة الجيش الأوغندي على حد زعم الخرطوم. وفي تسعينيات القرن العشرين، حينما أُعيد اللاجئون الأوغنديون إلى أوغندا (طوعا أوكرهاً)؛ بدأت الخرطوم تأييد مجموعات يوغندية متمردة تعمل على أمتداد ثلاث حدود وهذه المجموعات ضمت جيش الرب وجبهة الضفة الغربية للنيل وجبهة الانقاذ الوطني الأوغندية 2، والعديد منهم كانوا جنود سابقين مع إيدي أمين أو مؤيدين له، ولكن آخرين عديدين جُندوا أو أجبروا على الأشتراك أو الأنضواء؛ كانوا من سكان من مقاطعات أروى وقولو وكدقوم الشمالية الأوغندية. وصار غرب النيل أيضا مليئ باللاجئين السودانيين في ذلك الوقت. ونتيجة للإطاحة بموبوتو وهجمات الجيش الشعبي لتحرير السودان في الإستوائية، فأنه وبنهاية 1998 ، كان الجيش الأوغندي «متحكماً بشكل كبير في منطقة الحدود في البلدان الثلاث» (ليوبولد، 2009، ص472-473).

ظلت منطقة حدود السودان وجمهورية الكنغو الديموقراطية لوقت طويل محوراً لتجارة كبيرة، شرعية وغير شرعية. وكانت هناك تجارة كبيرة عبر الحدود من غرب النيل إلى السودان؛ قبل وبعد إستيلاء الجيش الشعبي لتحرير السودان لكايا. وقد زادت هذه التجارة بشكل كبير بعد التوقيع على اتفاقية السلام، وظلت أروى وغرب النيل نقطتي العبور الرئيسيتين لطريق تجارة ثلاثي بين جمهورية الكنغو الديموقراطية والسودان وأوغندا؛ مع مرورمعظم التجارة الأوغندية إلى جنوب السودان من هناك منذ 2005. ولهذا السبب ففي السنوات الأخيرة كما في الماضي البعيد «فأن الحدود قد تُمثل عبئاً سلبياً من قوى خارجية قوية (استعمارية أوما بعد استعمارية)؛ وفي نفس الوقت مصدرا ثمينا كي يتم استغلاله» (ليوبولد، 2009،ص474 – 475).

خلال معظم حقبة الحرب الأهلية الأخيرة لم يكن لهذا القسم من الحدود وجود فعلي كحاجز، وانما كان يوفر الفرص. كان الجيش الشعبي يعبره متى أراد. أما حكومة الخرطوم فأنها نقلت قواتها إلى غابة غارامبا الوطنية، حيث حاولت من هناك شن هجمات على الجيش الشعبي دون جدوى، لإستعادة ولاية غرب الإستوائية. واليوم يعتبر المصدر الرئيسي للأضطرابات على طولهذا الجزء من الحدود هو جيش الرب للمقاومة والذي أجبر على الخروج من أوغندا وجنوب السودان، وفي عام 2006. نقل القاعدة الأساسية لعملياته إلى غابة غارامبا الوطنية في جمهورية الكونغو الديموقراطية، التي تقع عبر الحدود مباشرة تقريباً قبالة أثنين من المدن الرئيسية في غرب الاستوائية هما يامبيو ومريدي. حاولت حكومة السودان أن تتوسط في محادثات سلام بين جيش الرب للمقاومة والحكومة الأوغندية خلال الفترة من 2006 – 2008. وحينما أنهارت هذه المحادثات سعت جمهورية الكونغو الديموقراطية وحكومة جنوب السودان وأوغندا (بدعم من الولايات المتحدة)، لتدمير قاعدة جيش الرب في غارامبا. ومع ذلك لم تنجح المحاولة، إلا في تشتيت جيش الرب للمقاومة إلى مجموعات صغيرة؛ وتوسيع نطاق أنشطته على رقعة أوسع من الأراضي في جمهورية إفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديموقراطية وجنوب السودان؛ مما جعل القبض على عناصره أو أعتقالهم أكثر صعوبة. وأنشأ الجيش الاوغندي قواعده الخاصة داخل هذه البلدان، بما في ذلك قاعدة في أنزارا في ولاية غرب الإستوائية (أنظر الخريطة 18).

أن عدم قدرة جيوش الدول الثلاث المتجاورة على تنسيق نشاطاتها ضد جيش الرب للمقاومة، والأحجام الواضح من الجيش الشعبي لتحرير السودان، من أتخاذ تدابير فعالة في الدفاع عن مجتمعات المدنيين على أمتداد الحدود، يعني إن هذا الجزء من الحدود الدولية سيستمر في حالة أضطراب وعدم أستقرار لبعض الوقت في المستقبل (مجموعة الأزمات الدولية، 2010أ).

أن حرب جيش الرب للمقاومة التي يبدو أنها لا تنتهي أبداً، لها تأثير سلبي على مجتمعات الحدود، كما أن الاتصالات عبر الحدود مع أوغندا تعتبر مصدرا للتوتر، فالسكان يشعرون بأنهم عرضة للهجوم أو التحرشات من قبل جيش الرب للمقاومة؛ بالإضافة إلى وحدات من قوات الدفاع الشعبي الأوغندية على الأراضي السودانية؛ وبالتالي فأنهم محرومون من السلام الذي كانوا يتوقعون أن يتمتعوا به مع توقيع اتفاقية السلام الشامل. إن إنعدام الأمن على طول الحدود قد حال دون القيام بمزيد من التطور للتجارة عبر الحدود، التي كانت في كثير من الأوقات بمثابة شريان حياة بالنسبة للسكان المحليين في الماضي. وهناك أيضا شكوك محلية بأن وجود قوات الدفاع الأوغندية داخل جنوب السودان ينذر بالإستيلاء على أرض أوغندية على أمتداد الحدود التي لم يتم ترسيمها. (سشو ميروس، 2008، ص6). أن الحل الكامل للتهديد الذي يشكله جيش الرب للمقاومة لن يأتي في نهاية المطاف إلا من داخل أوغندا. وقد تلعب حكومة جنوب السودان مجدداً دور الوسيط في مفاوضات سلام مستقبلية، ولكن ليس من المرجح تحقيق حظر وتسريح ناجح لجيش الرب للمقاومة، دون القيام بمحاولة جادة لمجابهة المظالم السياسية والاقتصادية في شمال أوغندا، وهو أمر خارج سيطرة حكومة جنوب السودان. ومع ذلك، فأنه وبصرف النظر عن التعاون في عمليات أمنية مشتركة بين الجيش الشعبي لتحرير السودان وقوات الدفاع الشعبي الأوغندية؛ فأن هناك أيضا حاجة إلى تخطيط مشترك وتنفيذ لمبادرات عبرالحدود، خصوصاً في التجارة ودعم البنية الأساسية للسوق المحلية لتحسين حياة ومعيشة المجتمعات الحدودية.

الدروس المستقاة من الحدود الدولية

يُنظر عادة للحدود بوصفها حواجز وعقبات. لكن الأراضي الحدودية، وهي الفضاء الفعلي على أمتداد جانبي الحدود، يمكن أيضا أن تكون «مجالات إتاحة فرص للشعب الذي يقطنها» (فييسا وهويهن، 2010، ص1). وتعتبر الأتصالات عبر الحدود الدولية تاريخياً مصدراً للتوتر، وأيضا كمصادر لسبل كسب العيش بالنسبة لمجتمعات الأراضي الحدودية. أن مراجعة لكيف أستخدمت الحدود الدولية لجنوب السودان في الماضي، في التجارة وغيرها من أشكال التعاون المتبادل، كلاجئين من نزاع أو كقواعد يمكن منها تنظيم معارضة سياسية وعسكرية، توحي بكيف تستطيع أن تعمل حدود أكثر وضوحاً من حيث التحديد والتعزيز بين الشمال والجنوب في المستقبل.؟ أياً كانت الترتيبات الرسمية السياسية أوالتجارية القائمة فأن تحركات السكان ستظل تتواصل بشكل حتمي. وسيظل لجنوب السودان صلات اقتصادية واجتماعية وسياسية أكبر بوسط السودان أكثر مما مع أي بلد من البلدان المجاورة له. وفي أوقات السلم ستظل درجة الحركة بين شمال وجنوب السودان أكبر بكثيرمن الحركة عبر الحدود الدولية. وستواصل مجموعات الرعاة التي تقيم في الولايات الحدودية الشمالية أحتياجها لحرية الوصول إلى الأراضي الحدودية. وستواصل مجموعات الرعاة من جنوب السودان في عبور الحدود الدولية؛ وإنشاء مجموعة متنوعة من العلاقات مع سكان المناطق الحدودية في البلدان المجاورة. وسيواصل العمال المهاجرين من جنوب السودان السعي للعمل المؤقت أو الموسمي في أجزاء من الشمال. وإلى حد كبير فإن الجماعات الرعوية في شمال شرق إفريقيا لم تخضع لعمليات الفحص على الحدود أو إلى لوائح التأشيرة؛ وفي بعض الأوقات كان السودان ومصر قد ألقى تطلبات سفر مواطنيهما بين البلدين. ويعتبر قبول فتح الحدود ضرورة عملية نظراً لطبيعة تضاريس الأرض والموارد المحدودة للدول للتحكم في الحركة أوضبطها أو حظرها، ولقد أضطرت الدول أيضا لأن يكون لها أستجابة مرنة لتحركات الطوارئ واسعة النطاق عبر الحدود. وعند أستقبال الهجرة الجماعية الأولى من لاجئي جنوب السودان، بعد فشل تمرد توريت عام 1959غيرت أوغندا قوانينها لكي تمنح اللاجئين حماية أضافية كي لا ينطبق عليهم القانون المطبق على المجرمين الهاربين قبل الحرب العالمية الأولى؛ والذي يطبق على المجرمين المزعومين عند عبور الحدود (جونسون 1998ب،

وثائـق 399، 403، 404). لكـن الدول وسـكان الأراضي الحدوديـة يمكنهم القيام على نحو فّعال بأغلاق أجزاء مختارة من الحدود. أن المحاولات الكينية في أعتراض التبوسا ومواجهات الكوكو والمادي على طريق مويو في أوغندا، لها نظائرها في أغلاق المسـيرية للطرق على حدود الشمال والجنوب داخل السودان التي تربط أبيي بشمال بحر الغزال. أن الحقوق الثانوية المشتركة لا تتوقف عند الحدود الدولية كما اشار حكم محكمة

التحكيم الدولية في أبيي سلفاً. ومن المفارقات فأنه يبدو أن الحكومات لها تأثير أقل حول كيفية المشاركة في مثل هذه الحقوق عبر الحدود الدولية أكثر مما لها عبر الحدود الداخلية. وفي الجنوب الشرقي من حدود السودان مع إثيوبيا وكينيا يبدو أن نيانغا تومو تبوسـا وتوركانـا، والنوير والأنواك، بلو حتـى النوير والنوير، والأنـواك والأنواك، هم المبادرون الأساسيون للمفاوضات وعمليات التبادل والترتيبات للأستخدام المشترك للموارد الجماعية التي تمتد على طول الحدود الوطنية. وتتناقض سـيادة الدولة بمثل هذا الألتباس. ويتطلب تدخل الدولة على أحد جانبي الحدود تدخلاً متبادلاً من الجانب الآخر، إذا اريد للترتيبات المشتركة ألا تكون لطرف واحد ومن جانب واحد. أن المرونـة التـي تتعلق بإدارة الحقوق الثانوية المشـتركة يتـم التخلي عنها أكثر بسبب الميل للفيدرالية العرقية؛ كما هو الحال في إثيوبيا لتحويل حقوق الوصول إلى تملك مطلق. وتشير التطورات داخل إثيوبيا حول جامبيلا إلى أتجاه يبعث على القلق يمكن أن يتكرر داخل جنوب السودان، إذا صارت فكرة إنشاء مقاطعات معّرفة تعريفاً إثنياً فكرة متأصلة. لكن جامبيلا تظهر أيضا أن التعقيدات الكامنة في الفيدرالية الإثنية يمكن ان تعبر من جانب واحد على الحدود إلى الجانب الآخر. أن الحـدود لا تسـتطيع أحتـواء النزاعات؛ وفـي كثير من الأحيـان يتفاقم النزاع متقدمـاً مـن بلد إلـى آخر كما يظهر تاريخ السـودان منذ الاسـتقلال. أن أحتمال أسـتخدام المظالم المحلية على الحدود لتعبئة الكيانات المحلية يمثل أحتمالاً حقيقياً. ومع ذلك فأن تاريخ حدود جنوب السودان الدولّية غير المحددة بشكل سليم والمتوهمة كثيراً قد يشـير إلى أسـتنتاج آخر : هذا درس يمكن أن يطبق على الحدود الجديدة بين الشمال والجنوب.

توصيات بشأن السياسات العامة

أن حكومتي السودان، وناخبيهما، هم الذين يقررون نجاح أو فشل الحدود الجديدة التي تنشأ عن إجراء الاستفتاء. أن عملهم أو تقاعسهم سيحدد ما إذا كان تهديد تأثير الحدود مضخما أو مخففاً. لأجل تقليص التوترات الهيكلية في المنطقة الواقعة بين حكومتي الشمال والجنوب فأن الحكومتين، في الخرطوم وجوبا، يمكنهما إعادة فحص الآثار البيئية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية في مشاريع التنمية الجارية في المناطق الحدودية؛ بهدف أعداد سياسات تلبي بشكل أفضل أحتياجات المجتمعات المحلية الحدودية. ويمكن أن تنظرا بشكل خاص إلى ما يلي :

• نزع الصبغة السياسية عن حقول النفط، المصدر الرئيسي للنزاع الحدودي. ويمكن للأطراف معالجة التركيز الحصري في بروتوكول تقاسم الثروة في اتفاقية السلام الشامل على حقول النفط في ولاية الوحدة وجنوب كردفان، وتوسيع منطق الاتفاقية ليشمل جميع موارد النفط الوطنية، المعروفة وغير المعروفة على اليابسة أو في البحر. ويمكن لاتفاقية تبرم لمرحلة ما بعد اتفاقية السلام الشامل على طول هذه الخطوط؛ أن توفر صيغة لتقسيم كل عائدات النفط الوطنية بين الحكومتين في الخرطوم وجوبا والولايات التي تقع فيها أحتياطيات النفط. بالإضافة إلى صندوق تنمية للولايات التي لا تنتج النفط. ويمكن لشفافية أكثر في مراجعة إحصائيات أنتاج النفط أن تمثل أسهاماً إيجابياً نحو نزع الصيغة السياسية عن قطاع النفط بالسودان.

• فرض أشكال تحكُّم صارمة على قطاع النفط، أياً كانت نتيجة مفاوضات عائدات النفط لمرحلة ما بعد اتفاقية السلام الشامل، إذا أن هناك حاجة لإدارة بيئية قوية لتقليص الأثر السلبي الراهن لاستغلال البترول على حياة سكان الحدود- وبشكل ملحوظ مفاقمته للمنافسة على الموارد المتناقصة من الأراضي والمياه. ويجب على شركات النفط التي تعمل سلفاً في المنطقة أن تقوم فوراً بإصلاح الأضرار التي أحدثتها في البيئات المحلية.

• إدارة بيئية صارمة لكل مشاريع التنمية، تخضعها لنظام أوسع للمحافظة البيئية يغطي مصادر المياه والتربة والغابات.

• إصلاح قوانين الأرض السودانية، تحتاج الاثار الضارة على أراضي الحدود الناتجة عن التشريعات التي سنتها الحكومات المركزية المتعاقبة في السودان إلى الأعتراف بها ومجابهتها. ويمكن لحكومة جنوب السودان بالذات أن تتعلم من تاريخ تشريع الحكومة المركزية وأن تسن قوانين تنص على تخصيص أكثر أنصافاً للأراضي.

• الأعتراف بالحقوق الثانوية المشتركة للأرض؛ الأعتراف الرسمي بأهمية الحقوق الثانوية ستساعد على المحافظة على علاقات أفضل بين المجتمعات وتشجيع الأستخدام المتكِيف للموارد الطبيعية.

• أستعادة الاجتماعات عبر الحدود وتنفيذ قراراتها. إن الاجتماعات المنتظمة بين الدول المتجاورة وبين المجتمعات المتجاورة على الحدود قد ساعدت على المحافظة على السلام في الماضي ويمكنها أن تفعل ذلك مرة أخرى.

• تأسيس أقامة منطقة منزوعة السلاح تحت رقابة دولية حيث جنوب دارفور وجنوب كردفان تلتقي بمنطقة أبيي وبحرالغزال الكبرى وأعالى النيل الكبرى. ويظهر الفشل في جهود التسريح ونزع السلاح بموجب اتفاقية السلام الشامل. أن أتخاذ المزيد من التدابير الراديكالية سيكون ضرورياً إذا أريد تحاشي تجدد نزاع مسلح على أمتداد الحدود.

يمكـن للحكومـات المانحة ان تؤثـر في تبني مثل هذه السياسـات وتسـاعد على تنفيذها، مسـاندة المفاوضات والاجتماعـات عبر الحدود وتوفير الدعم المادي والفني لتنفيـذ قراراتها. وتحتـاج الجهات المانحة ووكالات التنفيذ إلـى كفالة، أن التدخلات التي تؤيدها تسـتند إلى فهـم تاريخي عميق للأتجاهـات الاجتماعية والاقتصادية طويلة الأمد في الأراضي الحدودية. ويجب أن تسـعى لتعزيز أسـتراتيجيات التنمية التـي تحترم تاريخ وطموحـات مجتمعات معينة وتعزيز العلاقات السـلمية بينها. وعلى وجه الخصوص :

• إنشاء سلطات الحدود، بما في ذلك المحاكم التقليدية المشتركة بدعم من قوة شرطة مدنية مشتركة مستمدة من المجتمعات الحدودية نفسها للتعامل مع القضايا الناشئة عن الرعي عبرالحدود.

• تطوير البنية التحتية عبر الحدود، خصوصاً الطرق والجسور والأسواق.
• الإدارة البيئية الصارمة لمشاريع التنمية، بما في ذلك التقييم الصارم للآثار كشرط لدعم الأستثمار.
• تقديم المساعدة التقنية والدبلوماسية في تنمية خطة لنزع السلاح بالنسبة للحدود الجنوبية لجنوب دارفور وجنوب كردفان.
• البحث في القضايا الرئيسية للتنمية طويلة الأمد، بما في ذلك تصنيف العوامل التي تساهم في أحداث التوتر عبر الحدود؛ تقييم للآليات التي أستخدمت في الماضي لإدارة تحركات الحدود والنزاعات عبر الحدود (والنظر في ما إذا كانت مثل هذه الآليات صالحة الآن)؛ ودور سياسات التنمية الوطنية في تخفيف أو مفاقمة النزاع بين سكان الحدود، خصوصاً أثر قوانين الأرض.
• تطوير القدرات البحثية السودانية من خلال التعاون مع المؤسسات البحثية الدولية.

المصدر- تقرير أستخبارات السودان،128، ص3

التقرير السنوي 1905، الصفحات 3 و111 شعبة الأستخبارت 1912، ص7 التقرير السنوي 1912، المجلد 1، ص261 غازيتا جمهورية السودان 227، ص734 التقرير السنوي 1913، المجلد 2، ص75 غازيتا جمهورية السودان 337، ص937 غازيتا جمهورية السودان 337،ص937 غازيتاجمهوريةالسودان 363، ص1313 غازيتا جمهورية السودان 386، ص1512 غازيتا جمهورية السودان 414، ص1808 التقرير السنوي 1925،ص13 غازيتا جمهورية السودان 480،ص253

الباب الرابع :

الفصل الأول:

الحروب الأهلية في السودان :

حـروب مـا قبـل وبعد الاستقلال (1955-1958م) :

ظل حال الجنوب إبان فترة الحُكم الانجليزي المصري مرتكزاً علي السياسة البريطانية لجنوب السودان، التي حددت ملامحها مذكرة السكرتير الإداري للسودان «هارولد ماكمايكل» عـام1930، وإستمرت تلك السياسة إلى عام 1945. حين إقتضت ظروف محلية أفرزتها نهضة الحركة الوطنية في الشمال، وظروف إقليمية نتيجة لضغوط مصر في مفاوضاتها مع بريطانيا، وظروف عالمية تمثلت في حركة تحرير المستعمرات من الاستعمار المباشر التي نشطت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ووصول حزب العمال إلى سدة الحكم في بريطانيا؛ إقتضت تلك الظروف مُجتمعة أن تغير الإدارة الانجليزية أستراتيجيتها في السودان.

فأعلنـت فـي خطـاب رسـمي وجهـه السـكرتير الإداري- أكبـر الموظفيـن فـي الإدارة البريطانيـة- لمديـري المديريـات الجنوبيـة، عـن ضـرورة العمـل عـلى تحقيـق تنميـة اقتصاديـة وتعليميـة فـي الجنـوب تؤهـل الجنوبييـن للوقـوف عـلي أرجلهـم في المسـتقبل (سـواء كان مصيرهـم الإرتبـاط بشـمال السـودان أو شـرق إفريقيـا، أو إنقسـام الجنـوب بيـن الإثنيـن)؛ هـذه هـي المـرة الأولـى الـتي تحـدد فيهـا الإدارة الانجليزيـة ثلاثـة خيـارات لمسـتقبل الجنـوب وهـي : (إمـا السـودان الواحـد أو فصـل الجنـوب وإلحاقـه بمسـتعمرات بريطانيـا فـي شـرق إفريقيـا أو تقسـيم الجنـوب بيـن شـرق إفريقيـا والسـودان الشـمالي. «خطـاب السـكرتير الإداري المـؤرخ 4 أغسـطس 1945م».

تواصل الضغط على الإدارة البريطانية من الأحزاب السياسية التي بدأت تنشأ، ومؤتمر الخريجين الذي تقاسمته الأحزاب الطائفية : (الحزب الوطني الأتحادي وحزب الأمة)، والحركة السودانية للتحررالوطني أو واجهة الحزب الشيوعي السوداني سنة 1946م، والنقابات في عطبرة وغيرها من المدن. ولم تُبد مستعمرات بريطانيا في شرق إفريقيا قبولاً لتحمل مسؤولية جنوب السودان، الذي أحتفظت به بريطانيا في حالة من التخلُّف تفوق الوضع في يوغندا وكينيا، بالإضافة لبعض الأسباب القديمة التي تتمثل في عداء شعب الجنوب للحكم الأجنبي؛ خاصةً بعد ثورة علي عبداللطيف ضد الحكم البريطاني عام 1924م، وإختلاف العوامل الثقافية والدينية مع الشمال، مما أدى مرة أخرى لإضطرار الإدارة البريطانية في السودان لتغيير موقفها، فأصدرت إعلاناً جديداً بسياستها أوضحت فيه أن المتغيرات المحلية والدولية أملت هذا التغيير. وقالت أن التنمية في الجنوب ينبغي أن تُؤهِل الجنوبيين ليقفوا علي أقدامهم مستقبلاً في السودان الواحد. مبررةً ذلك بقولها «إن جنوب السودان إفريقي وزنجي ولكن مستقبله أصبح مرتبطاً بشمال السودان المستعرب وبالشرق الأوسط» (خطاب السكرتيرالإداري المؤرخ 16 ديسمبر 1946م).

كانت هذه هي المرة الأولى التي تعلن فيها الإدارة البريطانية، أن هدفها هو سودان موحد يضم الشمال والجنوب. جاء ذلك بعد نصف قرن من إحتلال السودان، وهي فترة ظل خلالها التطور الإداري والدستوري يسير في شمال السودان بمعزل عن جنوبه، بل أن أول محاولة للتطور الدستوري في السودان تمثلت في إنشاء (مجلس إستشاري) نصّ قانونه أن يكون المجلس لشمال السودان وحده.

هذا التغيير في السياسة الانجليزية كان يقتضي تغييرات وخطوات عملية لبدء عملية الدمج هذه، ولذلك دعت الإدارة البريطانية إلى مؤتمر أسمته مؤتمر إدارة السودان، كان من بين توصياته توحيد شمال وجنوب السودان، ثم أعقبته بمؤتمر على مستوي عالٍ ينعقد في مدينة جوبا يومي 12 و 13 يونيو 1947 «راجع مؤتمر جوبا في الكتاب العاشر»

ظل مؤتمر جوبا أهم نقطة فاصلة في تاريخ العلاقة بين الشمال والجنوب، إذا فيه قرر الجنوبيون بمحض إختيارهم «بصرف النظر عن الدوافع» أن يكونوا جزء من السودان الموحد؛ وأيّاً كانت تحفظاتهم فإنها لم تشكك في وحدة السودان،

ولكنها دعت إلى مراعاة ظروف الجنوب الخاصة وعاداته وتقاليده وعلاج أسباب تخلفه وعدم فرض رأي الأغلبية عليه دون إعتبار لخصوصيته. ولكن المخاوف والشكوك وعدم الثقة التي ترسبت في الأعماق، والطموحات المشروعة وغير المشروعة التي غذتها الوعود الانتخابية، والمظالم المتمثلة في قلة ما نالوا من مناصب عند «سودنة» الخدمة العامة (فلم يحصل الجنوبيين من «800» ثمانمائة وظيفة جديدة سوى ستة «6» وظائف فقط، حتى المشرفين على المديريات الجنوبية كانوا من الشمال «المركز» مما أفقد الجنوبيين الثقة في الأحزاب الشمالية).

كل ذلك أدى إلى توتر سياسي وتظاهرات في غرب الإستوائية، وتزامن ذلك مع تحرك مجموعة من العساكر الجنوبيين الذين رأوا أن هذه الأمور لا يمكن أن تستمر بهذا الشكل ففي شهر أغسطس 1955م في توريت حدث أول إنشقاق في الج يش السوداني عندما ثار على السلطة العسكرية الموجودة هناك فخرجوا إلى الغابة، والفترة الانتقالية التي حددتها اتفاقية (فبراير 1953) تقترب من نهايتها.

تلك الثورات والتزمرات كانت نقطة تحول هامة، لأنها أدخلت مفهوم التمرد على السلطة وحل الصراع بقوة السلاح في معادلة الشمال والجنوب، إبتداءاً بثورة الفرقة الإستوائية في توريت التي رفضت الانتقال إلى الشمال، ثم انتشار الثورات في المديرية الإستوائية وبعدها إنداحت نحو بحرالغزال وأعالي النيل، ووصلت أخبار هذه الثورات إلى جميع المديريات الجنوبية فخرج الكثيرين، ولم يكن هناك تنسيق مباشر بين القوى الجنوبية التي كانت تناضل آنذاك. غير أن السلطة استعادت النظام بعد حين وهرب العديد من الثوار إلى الغابة، مواصلين النضال المسلح الذي إحتفظ بجذوة الثورة مُشتعلة.

لقد صاحبت هذه الثورة العسكرية توتر سياسي مع الساسة الجنوبيين : إذ أن (سودنة) الوظائف لم توفر للجنوبيين المواقع التي طالما وعدهم بها السياسيون الشماليون خلال الحملة الانتخابية، وبدأ ينتابهم الإحساس بأنهم يستبدلون السيد البريطاني بالحاكم الشمالي؛ وعبّروا عن قلقهم وتخوفهم لقادة الحكومة في الشمال، لكن سرعة الأحداث في مسيرة الاستقلال وضعت الجميع أمام أهم قرار في تاريخ السودان الحديث، وهو إعلان استقلال السودان من داخل البرلمان، بدلاً من الوصول إليه عبر استفتاء للإختيار بين الإستقلال أووحدة وادي النيل.

وكان الأمر يقتضي موافقة أعضاء البرلمان الجنوبيين حتى يتحقق الإجماع المنشود، وقدر أي الأعضاء أن الضمانات التي وفرها لهم دستور الحكم الذاتي ستزول، وأنه ينبغي أن تحل محلها ضمانات دستورية أقوى كانت تتمثل في رأيهم في الاتحاد الفدرالي، ولذلك أشترطوا على الأحزاب الشمالية أن توافق على إعطاء (الإعتبار الكافي) لمطلب الحكم الفدرالي للجنوب عند وضع الدستور الدائم، وإلا فإنهم لن يصوتوا إلى جانب إقتراح الاستقلال، فوافقت الأحزاب الشمالية على قرار ينص على إعطاء الإعتبار الكافي لمطلب (الفدرالية) لجنوب السودان عند وضع الدستور الدائم. إلا أن السلطات التي ينطوي عليها الاتحاد الفدرالي لم تُفسر لمعرفة السلطات الحقيقية التي يتمتع بها الإقليم الجنوبي؛ وفي ذلك أعطت الأحزاب الشمالية في 19 ديسمبر 1955 الوعد القاطع بأن تنظر في الأمر ولكنها لم تلتزم مسبقاً بالموافقةعليه. وهكذا أعلن استقلال السودان الموحد، شماله وجنوبه، مع إلتزام شمالي بأن يعطي الإعتبار الكافي لمطلب الجنوبيين بأن يحكم الجنوب حُكماً اتحادياً في إطار السودان الموحد عندما يكتب دستورالسودان الدائم.

شُكلت لجنة الدستور القومية في نفس العام من (45) عضواً برئاسة رئيس مجلس النواب آنذاك، السيد عوض الله، ولم يمثل الجنوبيين في هذه اللجنة إلا بأربعة (4) أعضاء فقط هم : (بوثديو، بلنالير، استانسلاو سبياساما، والأب ساترنينو)، وفي 23 سبتمبر 1956م أنعقد الإجتماع الأول للجنة القومية للدستور فرفضت اللجنة أن تبحث أمر (الفدرالية) في إجتماعها العام وأحالته للجنة إختصاص، فأوصت لجنة الإختصاص برفض الفدرالية بحجة أن الجنوب لايملك المؤهلات البشرية لتحمل أعباء الحكم الفدرالي. كانت دوائر الساسة الجنوبيين تموج بالقلق، وتتصاعد بينهم آثار خيبة الأمل التي أنعكست في فقدانهم الثقة في حزب الأحرار الجنوبي «الممثل لنواب الجنوب» مُشكلين حزب جديد بإسم (الحزب الفدرالي) الذي كانت من بين أهدافه المُعلنة :

- أن تكون الديانة الرسمية للجنوب هي المسيحية.
- أن تكون الانجليزية هي اللغة الرسمية للجنوب.
- إنشاء جيش للجنوب.

- قيام خدمة مدنية خاصة للجنوب ونظام تعليمي خاص به.
- وضع برنامج تنمية خاص للجنوب.

وأستطاع هذا الحزب أن يخوض انتخابات 1958م ويحوز على أغلبية مقاعد الجنوب (40 مقعداً من 46 مقعداً)؛ وأن يصعِّد دعوته للفدرالية بالإنسحاب من جلسة البرلمان عن دمناقشة الدستور الدائم المقترح في 16 يونيو 1958م. وشهد هذا العام مولد الحركة الجنوبية الهادفة لإنشاء كيان خاص بالجنوب، وقد تحطمت جسور الثقة مع الشمال، والموقف برمته بدأ يتجه نحو المواجهة، مما كان له الأثر المباشر في تنشيط عمليات ثوار الفرقة الإستوائية الذين ظلوا في حالةبيات شتوي في الغابة؛ وأن يتهيأ واقع جديد للثورة يدب في أولئك الذين خرجوا من السجون في تنظيم أنفسهم. مع هذا التطور الخطير كان الوضع السياسي في الشمال يتردى في مناورات ومؤامرات وصراعات حزبية أنتهت بسقوط الديمقراطية الأولى وقيام الحكم العسكري الأول في 17 نوفمبر 1958م.

الحروب في ظل حكومة عبود (1958-1964م) :

أستيقظ أهل السودان في صبيحة 17 نوفمبر 1958م علي نغمات الموسيقي العسكرية تنعي الديمقراطية الأوليـ ولم يمرّ عامان علي استقلال السودان وقيام أول حكم ديمقراطي فيه. لقد جاء الإنقلاب في إطار مناورات ومؤامرات حزبية ولم يكن تدبيراً ثورياً أو تمرداً تآمرياً، وإنما كان عملية تسليم وتسلم، إذا جاءالجيش للحكم بدعوة من رئيس الوزراء. جاء الجيش للحكم رافعاً شعارات (الأستقرار والإنضباط)، ويفسر هذه الشعارات بالتصدي لكل نشاط سياسي واجتماعي مدني في السودان كله. فأغلق الجمعيات والإتحادات، وحلّ الأحزاب والنقابات ووضع القيود على الحريات العامة في الشمال والجنوب معاً.

كانت رؤيته لقضية الجنوب أنها قضية (أمنية)، تجد حلها في القمع الأمني والتصدي العسكري، وكانت رؤيته لأسسها الاجتماعية والعرقية؛ أنها إنفلات لا مبرر له يقف وراءه المبشرون المسيحيون والقوى الأجنبية، تُكمّن معالجته في عمليات (التعريب والأسلمة)؛ وبذلك يعود المارقين للإجماع الوطني. فطرد النظام المبشرين الأجانب وضاعف عدد المدارس والمعاهد الإسلامية بالجنوب ودعم التعريب في المدارس. كان لذلك ردة فعل في الجانب المدني في الجنوب فتظاهر الطلاب الجنوبيين ونزح المتعلمون من الجنوب إلى دول الجوار، أما في الجانب العسكري فكان له الأثر في تنشيط : بقايا جنود التمرد الأول الذين عاشوا في بيات شتوي في الغابات، وأولئك الذين شاركوا في التمرد الأول وسُجنوا ثم أُطلق سراحهم مؤخراً من السجون، فأنضموا إليهم، والشباب الذين ضاقوا ذرعاً بالقيود فآثروا اما الهجرة للخارج أو اللجوء إلى الغابة.

أما المثقفون الذين هاجروا إلى الجوار فسارعوا في إنشاء منظمات سياسية في الكنغو ويوغندا، كان أهمها الاتحاد المسيحي السوداني الذي صار لاحقاً (الاتحاد الوطني السوداني الإفريقي للمناطق المقفولة)؛ الذي تولى قيادته (وليم دينق، وجوزيف ادوهو)، وبرزت توجهات تتجاوز الأطر الإقليمية التي كانت تُطرح من

خلالها مشكلة الجنوب متجهةً نحوأفق ووعي قومي وذلك من خلال تسمية (الإتحاد). وكلمة (المناطق المقفولة) تعني المناطق التي أصبحت مقفولة بمقتضى قانون الجوازات عام 1922م، الذي منحت فقرة فيه للحاكم العام أن يعلن أي جزء من السودان منطقة مقفولة (لا يدخلها ولا يغادرها) الأجانب وأهل السودان من المناطق الأخرى إلا بتصريح، وهذه المناطق هي (جنوب السودان كله، وجنوب النيل الأزرق، ومناطق جبال النوبة في مديرية جنوب كردفان). وهناك عدة أسباب جعلت الإدارة الانجليزية في السودان تنتهج سياسة المناطق المقفولة أهمها منع تجارةالرقيق.

وفي 1963م تحول إسم الاتحاد إلى (الاتحاد السوداني الإفريقي الوطني- Sudan African National Union) وهو ما عُرف إختصاراً بـ»سانو»، كردة فعل لسياسة الإستعراب التي أنتهجتها الأحزاب الشمالية (أحزاب المركز الإسلاموعربي)، وبالتالي لابد من إظهار الهوية (الإفريقية الزنجية)، وأن تشمل كل أنحاء السودان دون تقييد بالجنوب وحده أو بالمناطق المقفولة أوغير المقفولة، مستشهدين في ذلك بتقارير لجنة الإحصاء السكاني عام 1956م والتي أكدت أن السكان ذوي الأصول العربية في السودان تبلغ نسبتهم 39% من مجمل سكان السودان، مستلهمين من ذلك ضرورة النضال ضد تحكم الأقلية، على أن يركزوا جهدهم في ذلك الوقت في قضية الجنوب وأن يطالبوا له بحق تقرير المصير.

في الوقت الذي نشط فيه حزب سانو سياسياً بإعداد المذكرات ومخاطبة الأمم المتحدة، وفي مرحلة لاحقة منظمة الوحدة الإفريقية، كان التململ يزداد وسط المحاربين القدامى والشباب المتعاطف معهم، فما لبثوا أن قرروا تصعيد العمليات المسلحة في الجنوب لتحقيق أهدافهم. فشكلوا تنظيماً بإسم «الأنانيا» ليقود العمل العسكري داخل السودان وأعلنوا أن صبرهم قد نفد وأنهم مقتنعون بأن الطريقة الوحيدة لحل المشكلة هي إستعمال القوة.

وهكذا أتخذ العمل السياسي في جنوب السودان في عام 1963م وبعدها أسلوبين، أسلوب الحل السياسي الذي يسعي له حزب سانو من خارج السودان، والأسلوب الثاني وهو العمل المسلح من داخل السودان الذي قادته «الأنانيا»، والتي أخذت تهاجم الأهداف الإستراتيجية، خاصةً الطرق والجسور في الجنوب، في حرب عصابات تتقدم من الغابة حتى تخوم المدن الكبيرة في جنوب السودان. وبنفس

القدر كان نظام الحكم في الخرطوم ينتهج سياسة الحل العسكري والمجابهة الأمنية لكل معارضة في الجنوب، وحتى القوى السياسية الشمالية نفسها لم تسلم من تلك السياسة التي كانت سبب مباشر في تحرك القوى السياسية الشمالية وهي تدعوا لحلّ سلمي مُتفاوض عليه في إطار عودة الديمقراطية، وهذا هو السبب المباشر في الصِدام الذي وقع بين نظام عبود والقوى السياسية الشمالية الذي قاد إلى ثورة أكتوبر 1964م.

الحروب بعد ثورة أكتوبر (1964-1969م) :

تعتبر الفترة ما بعد أكتوبر منحنى مهم في تاريخ السودان الحديث، حيث بد أت الأحزاب الشمالية تفكر بتروي في مشكلة الجنوب فبدأت كافة الأحزاب تعترف بالفوارق التاريخية والثقافية لجنوب السودان. وكان رد فعل الحركة السياسية الجنوبية سريعاً ومتجاوباً وفي الغالب الأعم بناءاً وإيجابياً، خاصةً حزب سانو وجبهة الجنوب حديثة التكوين التي أنشأها الجنوبيون في الداخل غداة ثورة أكتوبر.

وقد حدد حزب سانو رؤيته للمشاكل القائمة والحلول الممكنة والترتيبات التي ينبغي أن تتخذ، في خطاب طويل وجهه في نوفمبر 1964م لرئيس الوزراء، وأرسل صورة منه لجهات عديدة داخل وخارج السودان، بما فيها الدول الإفريقية والأمم المتحدة.

أستهل حزب سانو خطابه بتهنئة رئيس الوزراء وحكومته والشعب السوداني في الشمال والجنوب بإنتصار ثورة أكتوبر 1964م، وعودة الحكم الديمقراطي للبلاد، ثم حدد مطالبه من أجل حوار بناء لحل قضية الجنوب وهي تتلخص في الآتي :

إعلان العفو العام عن كل اللاجئين الذين يرغبون في العودة الطوعية للسودان، وأن تصدر الحكومة إعلاناً يُعطي ضماناً مكتوباً يودع لدي منظمة الوحدة الإفريقية، وهيئة الأمم المتحدة يؤكد عدم تعرضهم للمساءلة خلال الفترة السابقة

الإعتراف بسانو وكحزب سياسي يخوض الانتخابات القادمة ببرنامج فدرالي.

عقد مؤتمر مائدة مستديرة تشترك فيه الأحزاب الشمالية والجنوبية،

إضافة إلى الهيئة القضائية وجامعة الخرطوم وقادة النقابات، ليبحث في الخطوط العامة للعلاقة الدستورية بين الشمال والجنوب، علي أن يحضر المؤتمر مراقبين ومستشارين ممثلون لمنظمة الوحدة الإفريقية ودول الجوار الإفريقي بما في ذلك مصر.

أن يلغي قانون المناطق المقفولة وقانون الجمعيات التبشيرية الذي أبعد المبشرين الأجانب من الجنوب مع إحتفاظ الحكومة بحقها في إبعاد أي أجنبي يهدد أمن البلاد؟

الإعتراف بأن السودان قُطرإفريقي/عربي، له شخصيتان متمايزتان ثقافةً وتقاليداً. أنه زنجي عربي، إضافة لأختلاف المعتقدات الدينية واللغات. فلا تستطيع المسيحية ولا الإسلام توحيد السودان، إن حلّ مشكلة الجنوب يكمن في الإعتراف بالوحدة في التنوع وهذا أمر يحققه دستور فدرالي، ونضال الجنوبيين هو في الأساس نضال سياسي يشترك فيه جنوبيون ذوي معتقدات مختلفه : مسيحيون ومسلمون وأصحاب ديانات إفريقية.

الإعتراف بأن الشمال والجنوب قد ورثا علاقات تاريخية سيئة ولم يتحقق في السنوات الأخيرة جهد يثبت ان التاريخ لا يكرر نفسه، والسودان قطر شاسع ولا تستطيع سلطة في العالم أن توحده بالقوة ولن توحده إلا المساواة والعدالة في توزيع الفرص والثقة المتبادلة، والأندماج القسري للثقافات لا يجدي وإنما الذي يحقق الوحدة هو إعطاء تلك الثقافات الفرصة الكاملة لتعبر عن نفسها حتى يحقق المواطنون ذواتهم وطموحاتهم. هذا هو الأمر الذي يحقق الولاء للوطن والمواطنة الصالحة.

هذا الخطاب شكل حجر الزاوية في الاتصالات والحوارات التي تواصلت بعد ذلك، وكان رأي الحكومة الانتقالية أنه يحتوي على مطالب وترتيبات عملية ينبغي أن تُقبل، ويحتوي على مشروع سياسي ينبغي أن يُترك للنقاش بين كافة الأطراف، وعلى وجهات نظر يمكن أن يتفق أو يختلف حولها الناس ولكنها تصلح مدخلاً للحوار، ولذلك رأت أن تبدأ بالجانب العملي الذي يتلخص في :

1/ إصدار العفو العام.

2/ عقد مؤتمر المائدة المستديرة.

وأن يُترك للمؤتمر أمر المشروعات السياسية عامةً وقضية الفدرالية خاصةً لأنها قضايا تخص كل الأحزاب شمالية وجنوبية، وتشكل الأجندة الحقيقية للمؤتمر «راجع مؤتمر المائدة المستديرة في الكتاب العاشر- أدبيات الحركة الشعبية لتحرير السودان». على أن الأحداث على الأرض تسارعت في أعقاب المؤتمر، والمواجهة بين القوات المسلحة وقوات «الأنانيا» إزدادت إتساعاً وتمددت فوق رقعة أكبر وقادت إلى تجاوزات من الجانبين وإلى صدامات بين القوات المسلحة والمدنيين، مما بدأ معه أن القوات المسلحة في تعاملها مع الأحداث خرجت من يد الحكومة وأن رد الفعل كان أكبر مما تستوجبه الوقائع؛ وقد شكل ذلك خيبة أمل كبيرة لأولئك الذين راهنوا على الحل السلمي من أبناء الجنوب، وزاد من المرارات وقوع أحداث دامية في جوبا في 8 يوليو 1965م وفي واو 11 أغسطس 1965م، حيث قتل عدد من المثقفين الجنوبيين إثر حملة أمنية قامت بها القوات المسلحة على أساس أنهم يتعاطفون مع التمرد ويدعمونه، كما قُتل في مرحلة لاحقة وليم دينق، زعيم أحد جناحي حزب سانو في الجنوب داخل السودان، وهو يواصل حملته الداعمة لفكرة الحكم الفدرالي في إطار سودان موحد.

وقعت أحداث أخرى خلال فترة الديمقراطية الثانية أقنعت الجنوبيين أكثر وأكثر بعدم جدية أحزاب الشمال في حلّ المشكلة، وأدي ذلك إلى تقوية النضال المسلح وإلى مزيد من تعاطف الجنوبيين مع حركة «الأنانيا»؛ وإلى زيادة اللاجئين إلى دول الجوار وإلى رد فعل من القوات المسلحة السودانية يميل أكثر إلى حسم الصراع في ميادين القتال. في هذه الأجواء المتوترة وقع انقلاب 25 مايو 1969م.

الحروب في ظل نظام مايو (1969 – 1983م) :

مرة أخرى عاد الجيش إلى الحكم في السودان، بعد أن ظنت القوى السياسية أن ثورة أكتوبر الشعبية قد وضعت حداً لتدخل القوات المسلحة في شؤون الحكم. جاء الانقلاب هذه المرة بوجه يساري، متبنياً أطروحات اليسار عامة والحزب الشيوعي السوداني خاصة بالنسبة لقضية الجنوب. صاغ الحكم الجديد إستراتيجيته للتعامل مع أزمة الجنوب في بيان أصدره في التاسع من يونيو 1969م، معترفاً بالتباين التاريخي والثقافي بين الشمال والجنوب؛ مؤكداً على حق أهل الجنوب في تطوير ثقافتهم الخاصة، معلناً أن سياسته ستقوم على أساس : منح الإقليم الجنوبي الحكم الذاتي الذي يمكنه من إدارة شؤونه الداخلية في إطار السودان الموحد.

1.مد فترة العفو العام عن الذين حملوا السلاح ودعوة اللاجئين للعودة لبلادهم.

2.وضع برنامج عاجل لرفع مستوى الجنوب اقتصادياً وثقافياً.

3.إنشاء جهاز إداري مقتدر لإدارة الأقليم وإنشاء مجلس للتخطيط في الجنوب.

في إطار هذه السياسة المعلنة تحرك مجلس الوزراء لأتخاذ خطوات عملية لتنفيذ هذه الخطة، وكان يضم أثنين من الجنوبيين هما «أبيل ألير» و «جوزيف قرنق». فصدر قرار بإنشاء وزارة دولة لشؤون الجنوب أسندت مسؤوليتها لجوزيف قرنق وأختير لها جهاز إداري ووضعت لها ميزانية خاصة عاجلة لتطوير الجنوب. وحُددت إعتمادات للخدمة الصحية ولقيام مزارع تجريبية للبُن والشاي وقصب السكر وتطوير مصايد الأسماك وغيرها من النشاطات الاقتصادية، وألغت الحكومة حظراً غيرمُعلن درجت عليه الحكومات منذ ثورة توريت 1955، يقضي بعدم تعيين رجال شرطة من الجنوبيين في المناطق الجنوبية. فعينت حكومة نميري أكثر من ستمائة جنوبي في الشرطة في الجنوب، كما فتحت المجال أمام الجنوبيين لوظائف في السلك الدبلوماسي وغيره من مجالات الأستخدام المهمة

وأستوعبت عدداً من الطلاب الجنوبيين في الكلية الحربية.

علي الصعيد السياسي بدأ جوزيف قرنق اتصالات مكثفة مع القادة السياسيين من أبناء الجنوب، الذين ينشطون في خارج السودان، كما جرت اتصالات ناجحة مع دول الجوار والمنظمات الكنسية وأنشئت مصلحة للشئون الدينية المسيحية في وزارة التربية والتعليم، وسارعت الحكومة إلى فتح مدرسة ثانوية أخرى في ملكال. وجعلت من مدينة جوبا مقراً للجنة التخطيط الاقتصادي الأقليمي التي عهد إليها وضع خطة للتنمية في الجنوب. وكان الغرض من هذا النشاط أستعادة الثقة المفقودة وترغيب الجنوبيين في السلام.

كان ذلك باعثاً على إجراء اتصالات أولية في نوفمبر 1970 توطئة لعقد محادثات سلام جديدة. أمام وقف الحركة السياسية الجنوبية في الخارج ومقاتلي الأنانيا في الداخل، فقد أتسم بالانقسامات الحادة والاختلافات في الفترة التي أعقبت مؤتمر المائدة المستديرة، وأخذ المقاتلون ينشطون دون تنسيق وأستقل كثير من القادة بمناطقهم.

فعلى الصعيد السياسي أنشق مؤسسو حزب «سانو» في الخارج، إذا أنشأ جوزيف أدوهو بمعاونة الأب ساترنينو (جيش تحرير ازانيا)، فيما أنشأ أقري جادين (الحركة الإفريقية لتحرير السودان)، وأنشأ قوردون مورتات حركة أسماها (حكومة جنوب السودان المؤقتة)، التي ما لبث أن أنهارت فأنشأ حركة جديدة أسماها (حكومة النيل المؤقتة)، التي أنشق منها أميليو تيفنق قائد الأنانيا عند تكوينها في 1963 لينشئ (حكومة أنيدي الثورية)، وقامت تنظيمات سياسية صغيرة متعددة.

على الجانب العسكري كان القادة في كل منطقة يديرون مناطقهم دون تنسيق مع الآخرين، وكان أبرزهم جوزيف لاقو، الذي تميز عن الآخرين بأنه خريج الكلية الحربية في الخرطوم في أواخر الخمسينيات ونال تدريباً عسكرياً متقدماً، وقد أستقل بمنطقة الإستوائية ولم يشترك في الحركات والانقسامات السياسية. لقد سعى جوزيف لاقو أولاً لتوحيد القوات العسكرية وفرض سيطرته عليها، فأستمال إليه في البداية القائد أميليو تيفنق ثم عزله وأستمال إليه صمويل أبوجون قائد منطقة غرب الإستوائية، ثم أمانويل أبور قائد قوات (حكومة النيل المؤقتة)، وهكذا استطاع «جوزيف لاقو» في نهاية 1970م أن يوحد القوات العسكرية تحت

قياديه، وتمكن بالتالي من فرض سيطرته على الحركة السياسية. فأنشأ (حركة تحرير جنوب السودان) كتنظيم سياسي له جناح عسكري هو جيش (الأنانيا)، وأنشأ وحدات إدارية في أثنين من المناطق التي بسط نفوذه عليها.

في نصف عام 1971 كانت الأحزاب الشمالية جميعها بما فيها الحزب الشيوعي الذي حصلت المفاصلة بينه وبين نظام مايو عقب انقلاب 1971، كانت تقف موقف المعارض لنظام مايو، فما كان للحكومة أمل في كسب المعارضة الداخلية، فتحركت لكي تعالج الموقف الخارجي.

ولعل أول بادرة على تحقيق بعض النتائج هي الزيارة التي قام بها الوزير أبيل ألير (في حكومة نميري) على رأس وفد توجه إلى الدول الاسكندنافية في أبريل 1970، كما سعت الحكومة لإشراك دول الجوار خاصة إثيوبيا ويوغندأ، اللتان كانت العلاقة بينهما وبين نظام مايو متوترة، بسبب إيواء الحكومة لمعارضين من الدولتين. سنحت الفرصة عندما توجه وفد حكومي بقيادة وزير جنوبي (بيتر جاتكوث) لمشاركة يوغندا أحتفالها بعيد استقلالها في يناير 1972م، فأعلن عيدي أمين (رئيس يوغندا) مباركته لأي جهد يهدف لحل قضية الجنوب.

أما على الجانب الإثيوبي فقد كانت التحركات أكثر إيجابية، عندما أخذت الحكومة السودانية منذ مطلع 1971، وقف النشاط الإريتري من داخل الأراضي السودانية، كانت بذلك ترسل إشارات إلى حكومة الإمبراطور هيلا سلاسي التي أستجابت بإرسال وفد رسمي برئاسة وزير خارجيتها في 21مارس 1971، ليجري مفاوضات في الخرطوم. وتواصلت المساعي حتى انتهت بزيارة رسمية قام بها الرئيس نميري إلى إثيوبيا في نوفمبر 1971، كما زار إثيوبيا أبيل أليرء (الذي خلف جوزيف قرنق في وزارة شؤون الجنوب) وأجري محادثات تمهيدية مع وفد حركة تحرير جنوب السودان.

أنتهت المحادثات التمهيدية، وتم الاتفاق على أن يعود كل طرف إلى رئاسته لمزيد من التشاور قبل الجولة الثانية. عقد الساسة الجنوبيون اجتماعات عديدة أنتهت في ديسمبر 1971، أدت إلى أقتراحات محددة كان إطارها العام يشمل :

المطالبة بدولة أتحادية تضم حكومة للإقليم الشمالي وأخرى للإقليم الجنوبي، ولكل منهما برلمان هو مجلس وزرائه.

تشكيل حكومة أتحادية تحت رئاسة رئيس الجمهورية تختص بالدفاع الوطني والسياسة الخارجية والعملة والمواصلات وقضايا الجنسية والهجرة والجمارك والتعليم العالي. على أن تؤول السلطات الباقية للحكومتين الإقليميتين.

أن يكون لكل حكومة إقليمية جيشها الخاص تحت إدارتها، على أن يكون هناك جيش قومي تحت رئاسة الجمهورية مسؤول عن الدفاع والأمن والسلام القومي وعن التدريب العسكري للجيوش الإقليمية.

أن يكون النظام الإقليمي متعدد السلطات إقليمياً وفدرالياً شريطة أن يكون التشريع في بعض الأمور خاضعاً لإجازته من البرلمانين الإقليمين

في مطلع 1972 بدأت اتصالات مكثفة من جانب حكومة السودان ومن جانب الإمبراطور هيلا سلاسي، الذي زار السودان في يناير من نفس العام، لتحديد موعد للاجتماع المرتقب بين طرفي النزاع. وقد حسم قائد الأنانيا «جوزيف لاقو» الأمر بموافقته على عقد المفاوضات في السادس عشر من فبراير 1972، في مدينة أديس أبابا، تحت رعاية الامبراطور هيلا سلاسي، وبحضور ممثل لمنظمة الوحدة الأفريقية، ومن دول لاتحاد الكنائس الأفريقية.

وفي الوقت المضروب جاء وفد من الحركة السياسية الجنوبية (حركة تحرير جنوب السودان) وممثلي القيادة العسكرية للأنانيا، الذي شكله القائد جوزيف لاقو من ثمانية أعضاء برئاسة «أزبون منديري»، ومن الجانب الآخر جاء وفد حكومة الخرطوم برئاسة «أبيل ألير» نائب رئيس الجمهورية. مهما يكن من أمر فقد توصل المفاوضون في أديس أبابا في فبراير 1972 لاتفاق أدي لأول مرة منذ 1955، إلى إنهاء الحرب وتحقيق السلام في جنوب السودان. (راجع اتفاقية أديس أبابا في الكتاب العاشر – أدبيات الحركة الشعبية لتحريرالسودان).

حرب الجنوب الثانية (1983 – 2005م) :

نشأة الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان :

جاء تكوين الحركةالشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان في عام 1983، كمواصلة لكل النضالات الماضية للشعب السوداني، قبل وأثناء وبعد الحكم الاستعماري للبلاد، وكترجمة للسخط السياسي الطويل وتحويله إلى نزاع مسلح. كما أن لجوء الحركة الشعبية إلى الكفاح المسلح كان مواصلة للنضالات المسلحة السابقة ضد القهر، والتي توقفت مؤقتاً بالمستعمر وباتفاقية أديس أبابا التي أوقفت الحرب الأهلية في جنوب السودان في ما بعد.

كانت المقاومة هي رد الفعل الطبيعي للمهمشين في السودان ضد الحكومات المتعاقبة في الخرطوم، وأتخذت أشكالاً مختلفة تبعاً للظروف السائدة حينها. ففي المدن والمراكز الحضرية أتخذت شكل الانتفاضات الشعبية (1964 و1985)، بينما أخذت المقاومة في المناطق المهمشة، خصوصاً في جنوب السودان جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق، شكل النضال الشعبي المسلح (1955–1972 و1983–2005). فميلاد وتكوين الحركة الشعبية والجيش الشعبي في 1983 لم يكن، إذن، حدثاً فردياً معزولاً، بل هو ذروة ومواصلة النضالات السابقة للشعب السوداني.

الفصل الثاني :

خلفية تاريخية عن إنبثاق الصراع في أبيي :

في هذا الفصل سنستعرض لمحة عن أسباب الصراعات التاريخية التي حولت المنطقة إلى مسرح لعمليات القتل والنهب وعدم الأستقرار.

بما أن المسيرية هم سكان غير مقيمين في المنطقة، حيث يستخدمون منطقة أبيي كمعبر بما يسمى بالمرحال «أي الانتقال»؛ فنادراً ما تجد في القرن الماضى أحتكاكات، موسعة بينها وبين الدينكا نقوك، فإذا وقعت فإنها تحل عرفياً حسب الأعراف بين القبيلتين؛ ويتم فض النزاع وتعود المياه إلى مجاريها. والأحتكاكات بين المسيرية والدينكا في تلك الفترة لا تقل بين عشائر الدينكا نقوك مع بعضها البعض أوالمسيرية فيما بينها مثلاً؛ بين أولاد كامل ومزاغنا، بل في كل الأنظمة القبلية، وأشتهر الزعيم والناظر دينق كوال أروب الشهير ب «دينق مجوك» ونظيره بابو نمر علي الجلة، حيث أكثر زعيمين مشهورين بالحكمة؛ ولهما فلسفتهما الخاصة في حل القضايا سواء كانت داخل القبيلة أو مع الأخرى. إذا هما سلكا نهج أسلافهما، فما الذي أفسد العلاقة الطيبة بين الدينكا نقوك والمسيرية؟

معظم النزاع بين الجانبين غالباً ينجم من خلال المراعى والأبقار المسروقة بين الطرفين، وتتم الإتهامات المتبادلة بين الطرفين، والمعروف في المجتمعات هناك بعض المتفلتين ومثيرى الشغب والفتن؛ هؤلاء الناس كانوا موجودين ولكنهم كانوا تحت سيطرة الزعيمين الناظر دينق مجوك ونظيره بابو نمر. أن تجربة نظام الجبهة الإسلامية في السودان إبان الانقلاب المشؤوم في العام 1989م، هي بصمة سالبة فى تاريخ الصراع بالمنطقة نسبة لتحامل ساسة حقبة الانقاذ مع الرعاة من المسيرية وتقُولهم المباشر وتزيف إنتماء بعض رموز الأحزاب المتحالفة تحت غطاء الإسلاموعروبية؛ نموذج مواقف بعض الرموز التقليدين من حزب الأمة ودورهم الرجعي فى تأجيج النزاعات وتطويرها ومساندهتهم لأهاليهم من مجموعه المسيرية. ونذكر على سبيل المثال هنا

القيادي بحزب الأمة عبدالرسول النور الذى ينتمي لأصول غيرالمسيرية؛ وهو منحدر من قبائل الفلاتة، وهنا تم التؤاطو الايديولوجي وأختلط الحابل بالنابل، وفي صياغة التحالف تحت مظلة العروبة والإسلام زج الرجل فى معركة «لا ناقه له فيها ولا جمل». وهذه النماذج كثيرة وهي سبب تفاقم الأزمة، وجاء الوقت لنقول قولتنا لكل المدعِين؛ وعن منطقة أبيي الجنوبية، وحتى نكون أو لا نكون، «فأن تقلها تمت وإن لم تقلها تمت» إذا سوف نقول بأن أبيي جنوبية مئة فى المئة وسنموت فداءاً للقضية.

الفصل الثالث :

الدور السلبي للحكومات المتعاقبة فى حكم السودان في تأزيم الصراعات:

سنتوقف على بعض من عوامل التأزيم وسنشرح الـدور السلبى للحكومات المتعاقبة التي ظلت تتفرج على أبيي وهى تحترق دون أن تحرك ساكناً.

نقصد بهذه المرحلة مرحلة الحكومات في الفترة ما بعد خروج المستعمر القديم، وهذه المرحلة في تقديري وتقدير الكثير من المتابعين للمشهد السياسي السودانى فى السودان القديم القبيح. تفسر بأنها هي القشة التي قصمت ظهر البعير وعكرت صفو العلاقة بين الدينكا نقوك والمسيرية؛ وبالتحديد فى تلك الفترة المشؤومة، فترة الأحزاب السياسية وحزب الأمة بقيادة الأمام الصادق المهدى، حفيد الأمام المهدي الكبير المنصور من قبل قبائل الغرب قبل قبائل البحر. فمعظم التقارير كانت تشير بأن الأمام الصادق أكتسح الانتخابات بأصوات قبائل غرب السودان؛ لذلك أراد أن يرد الجميل لهذه القبائل. ومع الأسف رماهم في الهاوية، تم تعبئة القبائل العربية وتسليحهم بالأسلحة النارية، بأدعاء حماية ثرواتهم التي كانت فى أمان قبل مولد الأمام الصادق زعيم حزب الأمة؛ بل وأقدم حزبه، وأتم تسليح قبائل الحوازمة وهي عربية ترعى في منطقة جبال النوبة؛ والمسيرية التى تعبر أبيي. وتم تحريض بعض المجموعات على مهاجمة منطقة أبيي وإفراغها من سكانها، ليحلوا محلهم قبيلة المسيرية؛ وحدث نهب وقتل وتشريد وهلم جرا من الويلات لدينكا نقوك. يذكر أن كل هذه الأحداث تحدث والحرب دائرة في جنوب السودان؛ والجدير بالذكر إن النزاع بين الدينكا نقوك والمسيرية توسعت إبان الحرب بين شطري القطر، بعض التقارير في منطقة أبيي تقول أن التمرد بدأت في المنطقة لصد هجمات المسيرية المدعومة من المركز؛ حيث شارك أبناء أبيي بعدد مقدر في الحرب الأولى -1955 1972م والحرب الثانية -1983 2005م. وفي عهد الانقاذ الحالي تم تجييش المسيرية في شكل مليشيات الدفاع الشعبي، حيث تم حرق منطقة أبيي بالكامل؛ والجدير بالإشارة إن خراب ودمار المنطقة كانت إبان فترة الأمام الصادق، حيث تم حرق كل القرى

التابعة لدينكا نقوك؛ والحرائق كانت بشعة والدمار كان شاملاً. وكان ذلك ما بين عامي -1985 1986م. يوصف بأنها أخطر من أحداث مايو 2008م التي هزت الضمير الإنساني العالمى لأن الاحداث كانت محصورة فى مدنية أبيي فقط، بينما فترة الأمام الصادق كانت أشمل، وأنتشرت مليشيات المسيرية المعروفة بالمراحيل فى كل أرجاء المنطقة يقتلون وينهبون دون رقيب أو حسيب، الفرق بين أحداث مايو 2008م وأحداث 1986م هو أن الأحداث الأولى تم بثها ونقلها عبر وسائل الإعلام المختلفة؛ بينما الأحداث الثانية لم تحظى بالنشر والأذاعة والبث، نتيجة التعمد تارة والتأخر في مجال الإعلام آنذاك تارة أخرى. ولو حظت بالبث لبكت الدنيا بأسره*(صديق البادي، القبائل السودانية والتمازج القومي، دارالبلد الخرطوم 1998م.)

الفصل الرابع :

الملابسات والظروف التاريخية لتحويل أبيي إلى كردفان :

منطقة أبيي تم ضمها إدرايا لكردفان 1905م «أبان فترة الحكم الثنائى الإنجليزى المصري»؛ بحجة سهولة إدارتها من كردفان دون مشاورة سكان المنطقة. والجدير بالإشارة أن منطقة أبيي ليس هي الجنوبية الوحيدة التى حولت إدارتها لشمال السودان؛ بل مع منطقتي قوقريال وبيمنم وتم إرجاع ادارتهما للجنوب 1938م. بينما بقيت أبيي في وضعها الإداري في الشمال . حظيت قضية أبيي في إتفاقية أديس أبابا 1972م الموقعة بين الجنوب والشمال، ببند إجراء الإستفتاء فى المنطقة حول وضعية المنطقة الإدارية؛ ولكن لم يتم إجراء أي إستفتاء في المنطقة؛ ويعتبر ضربة البداية لنقض المواثيق والاتفاقيات الخاصة بأبيى، وكان كل من يطالب بإجراء الإستفتاء يزج في السجون والزنزانة؛ وفي بعض الأحوال يتعرض المتشددون حيال القضية إلى التصفية الجسدية. وفي مقررات أسمرا للقضايا المصيرية 1995م، للتجمع الوطني الديمقراطى المعارض لحكومة الجبهة الإسلامية؛ ذكرت قضية أبيي فيها بضرورة إجراء الإستفتاء في المنطقة لتقرير مصيرها، حول تبعيتها الإدرايـة، وفي مفاوضات السلام في كينيا بين الشمال والجنوب حظيت منطقة أبيي ببرتكول خاص بها وقعت فى 19 أبريل 2004م . والمعروف أن البرتكول كان مقترحاً أمريكياً قدمه المبعوث الأمريكى في فترة إدارة جورج بوش الإبن السناتور جون دانفورث؛ ومن أهم البنود في هذه الإتفاقية التي حظيت بقبول واسع النطاق هى :

1 – تعتبر منطقة أبيي منطقة لعشائر الدينكا نقوك التسع والسودانيين الآخريين.

2 – فى نهاية الفترة الإنتقالية يجرى إستفتاء منفصل للمنطقة بالتزامن مع إستفتاء جنوب السودان حول تبعية المنطقة الإدراية .

3 – يتم تكوين مفوضية ترسيم حدود منطقة أبيي وقرارها ملزم للطرفين.

وتم خرق برتكول أبيى عندما رفض المؤتمر الوطنى تقرير خبراء مفوضية ترسيم حدود أبيي، التي تم تعيينها بموافقة الشريكين برئاسة الأمريكي دونالد بيترسون، بدعوى أن المفوضية جاوزت حدود التفويض الممنوح لها؛ وأستمرت السجال بين شريكي الحكم في السودان إلى أن أدى إلى تفجر الأوضاع في مدينة أبيي.

وحرقت المدينة بأكملها وشرد أكثرمن 90 ألف مواطن حسب التقارير المختلفة، وفى النهاية تم إحالة الخلاف إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي بإتفاق طرفي الحكم في السودان؛ وفقاً لبرتكول آخر وقع فى الخرطوم فى 8 يونيو 2008م. أهم بند فيه إحالة قضية الحدود إلى محكمة العدل الدولية فى لاهاي وأصدرت المحكمة حكمها فى 22يوليو 2009م؛ وألزمت رئاسة الجمهورية بتكوين مفوضية الترسيم على الفور. ولقى قرار محكمة العدل في لاهاي بشأن الحدود بين الدينكا والمسيرية ترحيباً حاراً بين الجانبين المؤتمر الوطنى وقبيلة المسيرية من جانب والحركة الشعبية والدينكا نقوك من جانب آخر. حيث اصدرت رئاسة الجمهورية قراراً رئاسياً بتنفيذ القرار وترسيم الحدود على الأرض فماذا جرى فيما بعد؟!

ما لا يحتاج لإجتهاد هو إن أبيي تتطلب منا الإلتفاف والعمل المشترك، وتفويت الفرصة على نظام البشير ومليشيات المسيرية؛ والتركيز على تعبئة جماهير شعبا نحو إنجاح الاستفتاء المزمع عقده في أكتوبر من العام الحالي. وتلك الزوبعة من هؤلاء الأزرقية والمدعين لهي زوبعة فى فنجان؛ وما تم في الأيام السابقة من فوضى عارمة بأبيي من قبل تلك الثلة، التي أنتجتهم الظروف ولدوافع الماء، وبدوُ في زعزعة الاوضاع وتمادوا في ممارسات غير إنسانية؛ وأنتهت وبإغتيال السلطان كوال دينق مجواك وعدد من الأبرياء. والحِل الَأنجع هو مواجه قدرنا نحن كشعب جنوبي، والتحركات الجادة من كل الفعاليات وتكثيف العمل الدؤوب والمسؤول؛ وإرجاع هيبة الجيش الشعبي، وإسناد مسؤولية حماية ممتلكات الوطن للأشاوس من قيادات وضباط الصف والجنود المرابطين في المناطق الحدودية؛ لحسم أي محاولات لإفساد وزعزعة الأستقرار ورد الصاع صاعين. وهو أنسب شكل لكل الفاشيون، وهي قد تكون رسالة لنظام البشير الذي لا يؤمن بالحلول عبر الحوار بل بقوة السلاح. وهنا نذكر بان الموازين أختلفت وأصبحنا دولة، ويجب أحترام شعب الدولة من قبل حكومتنا وكفى صمت؛ وكفاية إنكفاء ولغة رومانتيكية فى حل القضايا. نموذج أبيي الذي درجت قيادات دولتنا في التعامل بمثالية مفرضة وتباطؤ ما بعد تباطؤ، رحل كثيرين من الأبرياء من أجل القضية، والسبب الرئيسي للمشكلة هي تحريض الحكومات المتعاقبة في الخرطوم؛ خصوصاً تجربة نظام البشير وعملهم الدؤوب في تجيش بعضاً من ضعاف الأنفس من قبيلة المسيرية، ودعمها دعماً سخياً ليحارب بالوكالة عنها لتحقيق

أهدافها السياسية، وهم متناسين تماماً أين تقع مصالحهم! ويتحروكون في لا وعي جمعي؛ وكل ذلك نسباً لمؤشرات التخلف وأستشراء الأمية وسط أفراد مجموعه المسيرية. وسياتى يوماً ما يكتشف حجم الاستغلال لهم وسيجدون أنفسهم يغردون خارج حلقة التاريخ، وهذا أن دليل على عدم فهم عدد كبير من مواطنى قبيلة المسيرية لقضيتهم، وأصبحوا دمية لأبنائهم العاملين في المركز الذين أختاروا الخرطوم مسكناً لهم؛ وتركوا أهلهم المسيرية في اتون النيران. في نهاية المطاف ستعود أبيي لجنوب السودان بأى شكل من الأشكال، بدعم من المجتمع الدولي الذي شهد على الاتفاق وسيتم تنفيذ قرار محكمة العدل الدولية في لاهاي بشأن حدود منطقة أبيي.

موقع منطقة دينكا نقوك قبل 1905م

صاحب نقاش حادة بين حكومة السودان والحركة الشعبية / الجيش الشعبي، كطرفين متنازعين حول تبعية أبيي، وكل طرف طرح عدد من الحجج والمبررات أمام لجنة ترسيم الحدود، بُغية كسب الموقع الجغرافي لمنطقة أبيي النفطية، ولكن ما لا يخفي على المتابع الحصيف هو ركاكة مواقف الحركة الشعبية وعدم وجود رؤية جماعية؛ بل ترك الباب على مشرعيه، وكانت في أغلب الأوقات أشبه بحال التوهان السياسي؛ ولعلنا نقف على وجهات نظر الأطراف حتى نربط القارئ بفلسفة حكومة الخرطوم والحركة الشعبية حول موقع منطقة أبيي قبل التحويل :

حجج حكومة السودان :

تقر حكومة السودان بإمكانية وجود محدود لأجداد النقوك الدينكا شمال بحر العرب قبل عملية النقل لسنة 1905، غير أنها تشدد على أن هذا الوضع لم يدم طويلاً *( ) وفي هذا الصدد، تستند حكومة السودان إلى جملة أمور منها دراسة للباحثة ستيفان يبسويك *( ) وتدعى أنه لم يكن هناك قط أي وجود دائم لنقوك الدينكا حول الرقبة الزرقاء، لأن قبائل دينكا التي هاجرت إلى شمال بحر العرب فى القرن الثامن عشر، صدها البقارة جنوباً قبل نهاية ذلك القرن *( ) وأعتماد

الحركة الشعبية / الجيش الشعبي على هندرسون ودينغ للدفاع عن إدعاءاتها بإقامة دائمة لنقوك دينكا حول الرقبة الزرقاء قبل 1905 ، ووجود حدود على خط عرض 10 درجات و 35 دقيقة أمر ليس فى محله، ولم تتمكن من الأستشهاد بالأجزاء ذات الصلة بالموضوع من مؤلفي هندرسون ودينغ فيما يخص تنقل النقوك دينكا جنوباً *( )

حجج الحركة الشعبية والجيش الشعبي :

وكانت للحركة الشعبية رأى مغاير لرأى حكومة السودان فيما يتعلق بإثبات تبعية منطقة أبيي وتشدد الحركة الشعبية / الجيش الشعبي على أن بيسويك، خلافاً لما تدعيه حكومة السودان، تؤكد أن دينكا نقوك أقاموا فعلاً شمال بحر العرب والرقبة الزرقاء .*( ) وإشارتها إلى أنه بعد اتحاد النقوك دينكا والمسيرية في أواسط القرن التاسع عشر، «رجع النقوك دينكا مع قطعناهم إلى منطقة نهر كير(بحر العرب)، من أجل الرعي *( )، لا تعني بتاتاً أن نقوك دينكا تخلوا عن الأرض شمال بحر العرب / كير، بل هذا يثبت « بصورة لا جدال فيها استغلالهم لهذه الأراضي لمزوالة أنشطة موسم الجفاف.

فيما يقول دينغ إن قبيلة التي نزحت جنوباً تحت ضغط العرب،*( ) فإن حكومة السودان لم تذكر إشارته إلى أن « أغلبية النقوك أقاموا على نهر نقول « وأن (قبيلة إليي) ،التي بقيت في مناطق أبعد شمالاً، كانت تنتقل جنوباً من المجلد فى أتجاه نقول / الرقبة الزرقاء .

الباب الرابع :

المشاركة السياسية والعسكرية التاريخية في الكفاح المسلح :

يهدف هذا الفصل إلى إستعراض حركات المقاومة الاولى بأبيي، ودور العديد من القيادات السياسية والعسكرية والاجتماعية في الكفاح المسلح التاريخي منذ الحكم التركي والحكم الانجليزي- المصري بالسودان، مروراً لما بعد الحكومات التي تعاقبت أبان استقلال الدولة السودانية من (1956-2005م). وسنتاول بإستفاضة المشاركة الفاعلة في الكفاح المسلح لأبناء (أبيى) لإنتزاع حقهم الطبيعى في الحياة، ونسعى لتمليك القراء جزء من تفاصيل تلك المواقف الشجاعة لإنسان أبيي؛ التي لم يوثق لها بشكل أساسي في التاريخ النضالي الرسمي. فمسيرة الكفاح المسلح منذ إنبثاق حركات المقاومة بجنوب السودان، وفي إطار بحث تاريخ شعب نقوك إلتقينا بالدكتور والرمز الاجتماعي والقيادي بالحركة الشعبية لتحرير السودان الدكتور شول دينق، في إفادة مطولة عن المشاركة السياسية والعسكرية لشعب أبيي في الكفاح المسلح؛ وأسهاماتهم الغير محدودة في الدفاع عن أرض شعب جنوب السودان في معركة الكرامة والعدالة.

في ختام هذا الأسطر من الفصل الأول، نحب أن نؤكد بأنه كانت هناك صعوبة بالغة أثناء البحث والتحقيق عن أسماء رموز شاركوا في وضع بصماتهم النضالية في الفترات التاريخية لما قبل استقلال السودان الحديث في العام 1956م؛ ولم أتمكن من إيجاد تفاصيل كافية عن أغلب حركات المقاومة الصغيرة التي قادتها بعض الرموز من سكان أبيي، ويرجع السبب عدم أكتمال إيجاد التفاصيل لعدة عوامل وأسباب أهمها : عدم الأهتمام بالتوثيق وعدم أهتمام الدولة السودانية التي كان الجنوب جزء منها في أن تقوم بأبراز بعضاً من الحقائق التي تمثل المقموع

من الحقيقة التاريخية في السودان القديم. ولهذه الأسباب إجمالاً، أخفقت في الوصول لأسماء الرموز من عشائر نقوك، الذين ساهموا مساهمة فعالة في حركات المقاومة والكفاح السياسي والعسكري. وردت إشارات بسيطة بالفصل لبعض الشخصيات الذين شاركوا في حركات المقاومة، وربما هناك دون شك رموز أخرين لم يتم التطرق لتجربتهم، ونحن مدركين لذلك علي إعتبار أن هذا الجهد هو بداية الخطوة الأولى؛ وحتماً ستكتمل بإعتبار أن التاريخ في تسلسل وتواصل لا نهائي وغير محدود، على أمل أن تاتي الأجيال القادمة لتربط تسلسل المواقف النضالية السابقة لشخصيات لعبوا أدوار محورية في الدفاع عن أرض وعرض شعب جنوب السودان.

تأملات في بروتوكول أبيي :

وقفات وتأمل في بروتوكول أبيي، والأمل والرجاء الذي ينتظره الإنسان ليكون بلسماً شافياً لكل جراحاته، سنتطرق في هذا الفصل عن بروتوكول أبيي، وما ورد فيه من بنود جعلت التوضيح حول واقع قبيلة المسيرية على هامش قضية سلام نيفاشا؛ ووصفها بروتوكول أبيي بدقة حيث ذكر بأنها(قبيلة المسيرية). قبيلة رعوية ظلت تحافظ على حقوقها التقليدية في الرعي والترحال والانتقال عبر منطقة عشائر دينكا نقوك التسع (أبيي) ويتم ذلك الانتقال بشكل موسمي، في أوقات محددة من كل عام؛ وسنتأمل ما جاء بين نصوص بروتوكول أبيي في الأسطر القادمة.

وقع برتوكول أبيي في 26 مايو 2004م، ونص على مبادئ متفق عليها في إدارة منطقة أبيي لدى توقيع اتفاق السلام؛ وتجدر الإشارة الى أن الفرع (1-1-2) من بروتوكول أبيي عرف الأقليم علي أنه «منطقة مشيخات دينكا نقوك التسع التى حولت إلى كردفان في العام 1905م». وكان من المقرر منح منطقة أبيي وضعاً إدارياً خاصاً وإدارتها من قبل مجلس تنفيذي ينتخبه سكان منطقة أبيي*1 ؛ وتقرر أن يكون هؤلاء السكان مواطنين مزدوجين لكل من غرب كردفان وبحر الغزال، مع تمثيلهم في الأجهزة التشريعية لكلا الولايتين *2 وعرف السكان بكونهم أعضاء مجتمع دينكا نقوك والسودانيون الأخرون المقيمين في المنطقة. *3ونص بروتوكول أبيي أيضاً على إنشاء لجنة ترسيم حدود أبيي، التى أوكلت إليها مهمة «تحديد وترسيم منطقة أبيي.*4

*هوامش الفصل الثاني :

- (1) راجع بروتوكول أبيي الفرعان (2-1و 2-2)

-(2) راجع بروتوكول أبيي، الفرع (1-2-1)

-(3) بروتوكول أبيي، الفرع (5-1)

(ج) تذييل أبيي :

في 17 ديسمبر 2004م، وقع الطرفان على» تفاهم بشأن لجنة حدود أبيي « (تذييل أبيي)، الذي حدد تشكيلة لجنة حدود أبيي على النحو التالية :

(أ) مثل عن كل من حكومة السودان والحركة الشعبية / الجيش الشعبي

(ب) خمسة خبراء محايدين ذوي دراية ومعرفة بالتاريخ والجغرتفية وأيا خبرة أخرى ذات صلة .

(ج) مرشحان لحكومة السودان ومرشحان للحركة الشعبية / الجيش الشعبي من أعضاء الإدارتين الحالتيين لمنطقة أبيي.

(د) مرشحان لحكومة السودان من المسيرية.

(ل) مرشحان من الحركة الشعبية / الجيش الشعبي من « قبائل دينكا المجاورة لجنوب منطقة أبيي*(4).

ولتحديد منطقة أبيي، طلب إلى لجنة حدود أبيي أن تستمع إلى ممثلي شعب منطقة أبيي والجيران وأن تستمع أيضاً إلى ما يطرحه الطرفان من أراء *(5) « مراجعة الأرشيف (السجلات) البريطانية والمصادر الأخرى ذات الصلة بالسودان أيضاً يحتمل وجودها وذلك سعياً إلى التوصل إلى قرار يستند إلى تحليل علمي وبحثي» *(6). وطلب إلى خبراء اللجنة أيضاً وضع نظام داخلي للجنة حدود أبيي*(7).

وقد نص تذييل أبيي كذلك على أنه ينبغى للجنة رسم حدود أبيي أن تقدم تقريرها إلى الرئاسة قبل نهاية فترة ماقبل الفترة الانتقالية*(8)، وعلى أن «تقرير (خبراء لجنة ترسيم حدود أبيي) «سيكون نهائياً وملزماً للطرفين» كما هو منصوص علي في النظام الداخلي للجنة *(9)

ماذا حمله اتفاق السلام الشامل للشعب السوداني؟

لا يختلف أثنان بأن اتفاقية السلام الشامل، التي ربما أنهت أطول حرب أهلية شرسة، وقعت بين الحكومات التي أدارة سدة الحكم بشمال السودان وشعوب المناطق المهمشة وجنوب السودان واحدة من تلك الشعوب المظلومة، لم تنهي كل الخلافات التاريخية بعد خاصة فيما يتعلق بنقاط الخلاف والتوتر في منطقة أبيي وبين قبائل المسيرية؛ وكلها أمور تستدعي التوقف لكونها تحدد التعايش السلمي لمختلف مناطق الشريط الحدودى مستقبلاً. لذا نود أن نسرد جانب من اتفاقية السلام الشامل كيف جاءت وماذا حملت للشعب السوداني؟ وسنتناول لاحقاً مخرجات لجنة ترسيم الحدود وقرارات محكمة التحكيم الدولي في لاهاي، بتفصيل أوسع كما جاء في نصوص بروتوكول أبيي.

قراءة في اتفاقية السلام الشامل CPA) :)

وفقاً لكل الظروف المذكورة كانت القوى السياسية المسيطرة علي المركز سواء كانت مدنية أوعسكرية، تراوغ عبر التفاوض ولم تكن جادة ومبدئية في الإقرار بعدالة قضايا المهمشين في السودان، وإستمر الحال كما هو عليه من قبل، بل إزداد سوءاً بعد فشل اتفاقية أديس أبابا الموقعة في 1972، وهكذا؛ إلي أن جاءت الانقاذ (حكومة الجبهة الإسلامية) عبر إنقلاب عسكري، على سُدة الحكم في السودان في يونيو 1989م.

بدأ نظام الانقاذ يجري حواره وتفاوضه مع الحركة الشعبية لتحرير السودان، التي خلقت لنفسها تحالفاً عريضاً مع (التجمع الوطني الديمقراطي المعارض)، الذي تُشكل القوى المعارضة الشمالية أغلبية أعضاءه، وتوصلت تلك القوى المتحالفة إلى ميثاق سياسي، عُرف في السياسة السودانية بـ «ميثاق أسمرا للقضايا المصيرية»؛ الـذي تم التوصل إليه في عام 1995م. وقـد أستند التفاوض بين الانقاذ والحركة الشعبية لتحرير السودان، على حوار طويل أمتد منذ بدايات وصول الجبهة الإسلامية إلى السلطة، وتحديداً في التاسع عشر من أغسطس 1989م؛ حيث لم يتجاوز عمر النظام الشهرين. دخلت حكومة المركز إلى التفاوض وفي ذهنها حل (مشكلة الجنوب)، وهو المصطلح السياسي الذي ظل المركز يطلقه على توصيف الحرب الدائرة في السودان، وفي المقابل دخلت الحركة الشعبية لتحرير السودان، وفي معيتها وتصورها أن تجد الحل للمشكلة السودانية برمتها وذلك من واقع أشمل وفق منظور قومي.

وأستمرت هذه المفاوضات بصورة مباشرة وغير مباشرة، حيث تم فتح الملف في 1990م، بجهود وزير الخارجية الأمريكي هيرمان كوهين، وفي نفس العام تدخل الرئيس النيجيري أوليوسنج أبو سانجو والذي لم يكن رئيساً حينها وفي عامي 1992و1993م، بدأت أول مفاوضات مباشرة بين حكومة الانقاذ والحركة الشعبية لتحرير السودان بنيجيريا ولم يتوصل المتفاوضون فيها إلى اتفاق. أستمر البحث

عن تسوية للصراع السوداني، إلى أن أقترح الرئيس البشير على قمة الإيقاد مقترح يطلب فيه بأن تقوم المنظمة بمبادرة حل للأزمة السودانية، ووفقاً لذلك الطلب كان إعلان مفاوضات الإيقاد في مارس 1994م، والتي أستمرت جولاتها حتى العام 2005م، الذي شهد توقيع اتفاقية السلام الشامل CPA)) في التاسع من يناير بنيروبي- كينيا.

وقد حققت الاتفاقية مكاسب حقيقة تم الوصول إليها من خلال البرتكولات الثمانية المكونة لها، حيث أصرت الحركة الشعبية لتحرير السودان من خلال البنود المختلفة إلى إحداث التحول الديمقراطي في السودان لتهيئة المناخ السياسي السوداني للتداول السلمي للسلطة من خلال الانتخابات الديمقراطية الحرة والنزيهة، وكذلك إيقاف نزيف الدم المتدفق بين أبناء الوطن الواحد، وكذلك قد أستطاعت الاتفاقية أن تصل إلى تغيير الدستور السوداني ليصبح أكثر ديمقراطية وإنسانية. حيث أصبحت كل المواثيق والعهود الدولية التي وقّعَت عليها الحكومة السودانية هي جزء من الدستور، كما أن الاتفاقية سعت إلى خلق جيش قومي سوداني تكون نواته القوات المشتركة المكونة من الجيش الشعبي لتحرير السودان والجيش التابع لنظام الخرطوم في حالة التصويت للوحدة. وكذلك الأعتراف بوحدة السودان القائمة على أسس جديدة تمثل الإرادة الحرة للشعب السوداني، وإقامة نظام ديمقراطي للحكم يعطي الأعتبار للتنوع الثقافي والإثني والعرقي والديني والتعدد اللغوي بما يحقق قيم العدالة والحرية والمساواة للسودانيين كافة.

حيث كانت هذه الخطوات بمثابة إيجاد حل شامل يعالج التدهور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ويستبدل الحرب بالسلام وتحقيق العدالة السياسية والاقتصادية والثقافية واحترام الحقوق السياسية لكل الشعب السوداني، وإعطاء الجنوب الحق في ممارسة حقه في تقرير مصيره عبر الاستفتاء، ووضع الترتيبات الخاصة بولايتي النيل الأزرق وجبال النوبة وذلك ضمن برتوكول خاص بالإقليمين مع إعطاء سكان الولايتين حق المشورة الشعبية. وقد وجد الاتفاق المباركة والسند الدولى اللازم إلي جانب مُباركة القوى السياسية السودانية بكافة تياراتها التقليدية منها والحديثة، وقد وفرت الإتفاقية أرضية إنطلاق صلبة لقوي «السودان الجديد»، التي تهدف إلى طرح مشروع وطني يحقق الأمن والأستقرار

والعيش الكريم لكل السودانيين. (راجع الاتفاقيةCPA» « في الكتاب العاشر)

*وقع الطرفان على اتفاقية السلام الشامل (اتفاقية السلام الشامل) فى 9يناير 2005م، الذي أستهل فترة ماقبل الفترة الانتقالية *(10) وأعاد الطرفان تأكيد إلتزامهما بالصكوك التالية التي سبق الاتفاق عليها، والتي أدمجت في اتفاق السلام الشامل وهى : بروتوكول مشاكوس، وبروتوكول الترتيبات الأمنية المؤرخ 25سبتمبر 2003م. وبروتوكول تقاسم الثروة المؤرخ 25سبتمبر 2003م، وبروتوكول تقاسم السلطة المؤرخ 26مايو 2004م. وبروتوكول حسم النزاع في مديريتي كردفان الجنوبية والنيل الأزرق المؤرخ 26مايو 2004م، وبروتوكول أبيي (مع مرفقة تذييل أبيي.*(11)

*هوامش الفصل الثالث :

- (4) أنظر تذييل أبيي، الفرع 5-1.

-(5) أنظر تذييل أبيي، الفرع 2.

- (6) أنظر تذييل أبيي، الفرع 3.

- (7) أنظر تذييل أبيي، الفرع 4.

- (8) المرجع نفسه.

-(9) تذييل أبيي، الفرع 5.

نظرة عن تقرير خبراء لجنة ترسيم حدود أبيي

الدستورالوطني المؤقت :

أعتمدت الجمعية الوطنية السودانية فيما بعد الدستور الوطني المؤقت لجمهورية السودان فى 6يوليو 2005م (الدستور الوطني المؤقت)، وأقر هذا الدستور إلتزام السودان بالأمتثال لاتفاق السلام الشامل *(12) وتوفير دعم دستوري لبروتوكول أبيي *(13)

وقفة حول صلاحيات لجنة ترسيم حدود أبيي ونظامها الداخلي :

إلتقى الطرفان في نيروبي ما بين 10و12من مارس 2005م، لتحديد الصلاحيات التي وثقت (تفاهما مشتركاً لجميع القضايا) من قبل الطرفين *(14)، وتضم الصلاحيات فهم الطرفين لصلاحية لجنة ترسيم حدودأبيي و»هيكلها « و» كيفية عملها « و» برنامج عملها « و» تمويلها «. وقد وضع خبراء لجنة ترسيم حدود أبيي*(15) النظام الداخلي ووافق عليه الطرفان في 11 أبريل 2005م. ويعرض هذا النظام الداخلي، من جملة أمور أخرى، الجدول الزمني الذي سيتبعه خبراء اللجنة «سيدرسون ويقيمون جميع المعلومات التي جمعوها وسيعدون التقرير النهائي *(14). كما يقضي بأن تسعى اللجنة إلى التوصل إلى بتوافق الأراء «، ولكن إذا «لم يتوصل الطرفان إلى قرار يتفقان عليه، ستعود الكلمة الأخيرة» إلى خبراء اللجنة) *(15)

نظرة عن تقرير خبراء لجنة ترسيم حدود أبيي :

نلقى في هذه الجزئية نظرة سريعة عن نشاط لجنة الخبراء التى خول لها أمر ترسيم حدود منطقة أبيي، وحسم السفسطة بشأن تبعية المنطقة المتنازع حولها وما يلفت الإنتباه هو أن اللجنة بتنفي أمر موقع أبيي، ولكن سلحفائية حكومة الجنوب ألقت بظلالها على مجريات الأمور، وهنا بشكل عمومي سنلقي

نظرة عن تقرير الخبراء، الذين عملوا فى مراحل مختلفة في إطار نشاطهم وقدم خبراء لجنة ترسيم حدود أبيي تقريرهم (تقرير لجنة ترسيم حدود أبيي أو التقرير) رسمياً إلى الرئاسة السودانية فى 14يوليو 2005م. وقد وقع خبراء لجنة ترسيم حدود أبيي، وهم السفير دونالد بترسون (رئيس اللجنة) والبروفسور كاساهو نبرناهو، والبروفسور شادراكب أوغوتو، والدكتور دوغلاسه جونسون، والبروفسور غود فريمور يوكى .

وجاء فى التقرير أن هؤلاء الخبراء أستمعوا إلى طرحى كل من حكومة السودان والحركة الشعبية / الجيش الشعبي، وأستمعوا إلى شهادات «سودانيين مقيمين في بلدة أبيي وفي مناطق الشمال الشرقية والشمال الغربي للبلدة « وأغوك والمجلد «، وإلى مجموعة من دينكا نقوك الذين يعيشون في الخرطوم ومجموعة تويج القاطنين هناك *(16)، وأدلى 104 أشخاص (47شخصاً من الدينكا و 57 شخصاً من المسيرية) بشهادات رسمية مشفوعة باليمين في جلسات عامة، وأستمع الشهود والحاضرون من غير الشهود إلى الشهادات حين الإدلاء بها *(17).

*هوامش الفصل الرابع :

-*(16) تقرير خبراء لجنة ترسيم أبيي الجزء 1، الصفحتان 3-4

-*(17) تقرير خبراء لجنة ترسيم أبيي الجزء 1، الصفحة 9.

وفي مستهل تؤطئة تقرير خبراء لجنة ترسيم حدود أبيي، أوضح الخبراء عملية البحث : لا توجد خريطة تبين المنطقة التي كان يقطنها نقوك في عام 1905م . كما لم تقم السلطات الحكومية للإدارة الأنجلو- مصرية بأعداد وثائق كافية في تلك السنة تحدد بطريقة وافية الوضع الإداري الذي كان قائماً في تلك المنطقة في ذلك الوقت. وعليه فقد كان من الضروري للخبراء الأستفادة من المادة التاريخية ذات الصلة التي صدرت قبل 1905م وبعدها على حد سواء، فضلاً عن تلك التي صدرت في تلك السنة ليحددوا بأقصى قدر ممكن من الدقة منطقة مشيخات دينكا نقوك التسع كما كانت عليه في عام 1905م*(18).

وجاء في التقرير أيضاً أن طرحي حكومة السودان والحركة الشعبية/ الجيش الشعبي والشهادات الشفوية المقدمة من الطرفين «تناقضت مع بعضها البعض تناقضاً كبيراً ولم تثبت قطعاً موقف أي من الطرفين، وسعى خبراء اللجنة إلى إستقاء أكبر قدر ممكن من الأدلة من المحفوظات والمصادر في السودان والمملكة المتحدة وجنوب إفريقيا وإثيوبيا، مركزين على السجلات المعاصرة لفترة الإدارة المشتركة الأنجلو- مصرية (أي الفترة ما بين 1899-1956) *(19)؛ أو تلك السجلات التي تشير إليها. ولذا، فحص خبراء اللجنة الوثائق التاريخية المتاحة في مكتب السجلات الوطنية السوداني، وخرائط الخدمة الوطنية السودانية، ووثائق إضافية من مكتبة جامعة الخرطوم .*(20)، وسافر ثلاثة خبراء من خبراء اللجنة إلى انجلترا لدراسة خرائط ووثائق إضافية من مكتبة رود هاوس ومكتبة بود ليان في جامعة أكسفورد؛ إضافة إلى محفوظات السودان في جامعة دورام . وإلتقوا مفوض المقاطعة السابق مايكل تيبسفى ساسكس وعالم الانثروبولوجيا إيانكا نيسونفى هال*(21). وأنجز الخبيران الأخران مزيداً من البحث في أديس أبابا وبريتوريا .*(22).

وقال خبراء اللجنة إنهم حللوا المواد مطبقين «المنهجة التاريخية المتفق عليها عموماً لمقارنة المواد الشفوية بالمواد الخطية» إضافة إلى الأسترشاد «بالمبادئ القانونية القائمة لتحديد حقوق الأراضي فى الأقاليم الإفريقية التي كانت خاضعة للإدارة البريطانية بما فيها السودان .*(23).

وفي إجراء لجنة خبراء اللجنة لبحثهم، أخذوا بعين الأعتبار ماقاله مسؤولو حكومة الإدارة المشتركة المؤيدين لصيغة «منطقة أبيي»بأنه : عندما قدمنا إقتراحنا، كنا مقتنعين أن المنطقة المنقولة سنة 1905م، كانت تعادل إلى حد ما منطقة أبيي التي رسمت حدودها فى (أعوام) لاحقة «*(24). ويرون أن « الطرفين « بحسب المشاركين الأمريكيين، اتفقا على هذا الرأى في محادثات نيفاشا «*(25).

-*(18) تقرير خبراء لجنة ترسيم حدودأبيي الجزء1، الصفحة 4

-*(19) تقرير خبراء لجنة ترسيم حدود أبيي الجزء 1، الصفحة 11

-*(20) تقرير خبرء لجنة ترسيم حدود أبيي الجزء 1 ، الصفحة 4

-*(21) المرجع نفسه .

-*(22) تقرير خبراء لجنة ترسيم حدود أبيي الجزء 1 ، الصفحة 5

-*(23) تقرير خبراء لجنة ترسيم حدود أبيي الجزء 1، الصفحة 12

أنظر أيضاً تقرير خبراء لجنة ترسيم حدود أبيي، تذييل2.

-*(24)) تقرير خبراء لجنة ترسيم حدود أبيي الجزء 1 الصفحة 4

-*(25) نفس المرجع

*ما بين الخارطة الإضرارية لطريقة أبيي واتفاق التحكيم الدولي :

خاتمة

لقد درجت كل السلطات المتعاقبة على انظمة الحكم في السودان على استغلال موارد الأقاليم وتوظيفها لصالح مشاريع فى الغالب ما تعود بالفائده فقط على قلة من تلك النخب، ولا تستفيد تلك الأقاليم منها شيئا، بحيث تكون الحياة الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية فى المركز أو محصورة فى العاصمة (الخرطوم) ومختلفة بصورة كاملة عن الأقاليم التابعة لها، فتكون العاصمة مركزا حضاريا مزدهرا، وتكون الأقاليم والمناطق التابعة لها فقيرة مدقعة، مما أدى الي أن ينظر لها على إنها كانت ذات طبيعة استعمارية فجة..

وأسهم ذلك الشكل فى خلق مستوى تنمية غير متوازن بين مناطق السودان المهمشة ، على غرار الصراعات الدائرة فى منطقة أبيى الغنية بالموارد الطبيعية، التي تأتي في مقدمتها الذهب الأسود، الأمر الذي ادي ان تطمع تلك النخب في مواردها ووفرة مياهها العذبة الصالحة للشرب بالنسبة للإنسان والماشية ، واراضيها الخصبة الصالحه للزراعة ، وامطارها شبه المنتظمة مما يساعد الإستقرار فى الأنتاج الزراعى لمعظم المحاصيل الغذائية، فضلا عن المراعى الطبيعية الواسعة التى تتمتع بها منطقة ابيي،ذلك الأمر الذي يدعو ان تترحل قبائل المسيرية لتقطع الاف الأميال للرعي في المنطقة..

وتصاعدت وتيرة الصراعات في المنطقة نتيجة لمحاولات النظام السابق في السودان (نظام الإنقاذ) فى الزج ببعض الاهالى من قبيلة المسيرية واستخدامهم كأزرع وادوات تستغل عبر تجيشهم وعسكرتهم كمليشيات للقيام بزعزعة الاستقرار الأمني والسياسي والإجتماعي..

الآن تظل الآفاق بعد مجيء حكومة الثورة التي إقتلعت نظام الإنقاذ مما يعني فتح صفحة جديدة في تاريخ المنطقة (ابيي) تولد من خلالها الامل التفاؤل ولاح الصؤ في اخر النفق لخلق علاقات حسن الجوار ، وتبادل المنافع المشتركة بين

المجتمعات المتجاورة، وخلق علاقة أساسها الإحترام ، من أجل أن تبقي أبيي شجرة وارفة الظلال «»..

الرحمه والمغفرة للسلطان عبدالله دينق الذى تولي السلطنة في سبتمبر 1969م بعد وفاة والده السلطان الراحل المقيم(دينق مجوك)

وتم اغتيال السلطان عبدالله دينق واخرون علي ايادي الجيش السوداني في يوليو 1970م

ونترحم علي روح السلطان (كوال أدول دينق مجوك) الذى تولي السلطنة عام 1970م .واغتالته المسيرية في عام 2013م وهو يؤدي مهمة رسمية مع قوات اليونسيفا بعد حكم المنطقة 43عاما ..

ونترحم عليهم وعلي جميع شهداء ابيي

السلطان/ كوال أدول دينق مجوك

السلطان عبدالله دينق

المؤلف في سطور:

• مايكل ريال كرستوفر – من مواليد 6 / 6 / 1978م

• تخرج من جامعة جوبا – كلية دراسات المجتمع والتنمية الريفية في العام 2009م

• تحصل على دراسات عليا (دبلوم عالي) قسم الخدمة الإجتماعية 2010 جامعة جوبا.

• تقلد منصب السكرتير السياسي لطلاب الجبهة الديمقراطية بالجامعات والمعاهد العليا السودانية في اعوام 2005 – 2007م

• عضو معهد التدريب والتأهيل السياسي بسكرتارية التعبئة بالحركة الشعبية لتحرير السودان.

• رئيس مجلس الإدارة بصحيفة المستقلة (INDEPENDENT) الانجليزية بجمهورية جنوب السودان.

• رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير بصحيفة (الوطن) الناطقة باللغة العربية بجمهورية جنوب السودان.

المدير العام لإذاعة (دريم) بجوبا في اعوام 2018 – 2020م

• الأمين العام لشبكة صحفي جنوب السودان.

* صدر له كتيب بعنوان أفاق الديمقراطية في جنوب السودان في العام 2014م من المجموعة السودانية الديمقراطية اولاً .

* وصدر له كتاب في العام 2021م من دار ويلوز هاوس بعنوان: (إنسداد الأفق السياسي بالسودان الجنوبي)

قائمة المصادر والمراجع العربية :

1 – يحيى جمال عثمان، الحدود الإدارية في السودان، رسالة ماجستير في الآداب، قسم الجغرافيا، جامعة القاهرة 1995م

2 – فرانسيس دينق، صراع الرؤى، نزاع الهويات في السودان، ترجمة عوض حسن، الطبعة الثانية، القاهرة 2001م

3 – صديق البادي، القبائل السودانية والتمازج القومي، دارالبلد الخرطوم 1998م

4 – زكريا جوزيف قرنق، تاريخ الحروب الأهلية في السودان، ورقة 2009م

5 – د. بيتر أدوك نيابا؛ سياسة التحرير في جنوب السودان، نظرة مطّلع، مركز عبدالكريم ميرغني الثقافي، الطبعة الأولى فبراير 2005م

6 – محجوب محمد صالح؛ أضواء على مشكلة جنوب السودان، من مؤتمر جوبا إلى اتفاقية نيفاشا، مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية، جامعة أمدرمان الأهلية السودانية 2006م

قائمة المصادر والمراجع الانجليزية

French Equatorial Africa/CAR

Sources: Blake (1997); Brownlie (1979); Collins (1962); Grossard (1925); INR (1962; 1970a; 1970b); Johnson (1998)107

ABC (Abyei Boundaries Commission) (2005) Report of the Abyei Boundaries Commission. Nairobi: Intergovernmental Authority on Development. 14 July.

Acien, Samuel Yor (1983) Letter from province chief survey officer, Upper Nile Province, to chief executive officer, Northern Area Council, Renk. 14 March 1983. Papers in Survey Department, Malakal. Cited in Johnson .)2007(

Africa Watch (1990) Denying 'The Honor of Living': Sudan, A Human Rights Disaster. New York, Washington, DC, and London: Africa Watch. March.

African Rights (1995) Facing Genocide: The Nuba of Sudan. London: African Rights.

Bey, Lewis (1961) Letter from military ruler and district commissioner, Renk District, to governor, Upper Nile Province. 28 May. RD/8.A.1. Papers in Survey Department, Malakal. Cited in Johnson (2007).

Blake, Gerald H. (ed.) (1997) Imperial Boundary Making: The Diary of Captain Kelly and the Sudan–Uganda Boundary Commission of 1913. Oxford: Oxford University Press for the British Academy.

Brownlie, Ian (1979) African Boundaries: A Legal and Diplomatic Encyclopaedia. London and Berkeley: C. Hurst & Co. and University of California Press for the Royal Institute of International Affairs.

Butler, James Henry (1902) ‘Report on a patrol in southern Kordofan.’ 14 February. Cairint 392/5/. Khartoum: National Records Office.

Cole, David C. and Richard Huntington (1997) Between a Swamp and a Hard Place: Developmental Challenges in Remote Rural Africa. Cambridge, MA: Harvard Institute for International Development.

Collins, Robert O. (1962) ‘Sudan–Uganda boundary rectification and the Sudanese occupation of Madial, 1914.’ Uganda Journal, Vol. 26, No. 2, pp. .53–140

Cunnison, Ian (1954) ‘The Humr and their land.’ Sudan Notes & Records, Vol. 35, No. 2, pp. 50–68.109 (1966) Baggara Arabs: Power and the Lineage in a Sudanese Nomad Tribe. Oxford: Clarendon Press.

Davies, H.R. John (1991) ‘Development programmes in non-irrigated rainland areas.’ In G.M. Craig (ed.) The Agriculture of the Sudan. Oxford: Oxford University Press. pp. 308–338.

Deng, Francis (1986) The Man Called Deng Majok: A Biography of Power, Polygyny, and Change. New Haven: Yale University Press.

— (1995) War of Visions: Conflict of Identities in the Sudan. Washington, DC: The Bookings Institution.

Deputy Chief Secretary (1953) Letter from the deputy chief secretary,

Kenya, to the civil secretary, Khartoum. 30 October. FO 371108220/, No. 1. Kew: National Archives.

de Waal, Alex (1993) ‘Some comments on militias in the contemporary Sudan.’ In M.W. Daly and Ahmad Alawad Sikainga (eds.) Civil War in the Sudan. London: British Academic Press, pp. 142–56.

Duffield, Mark (1992) ‘Famine, conflict and the internationalization of public welfare.’ In Martin Doornbos et al. (eds.) Beyond Conflict in the Horn: The Prospects for Peace, Recovery and Development in Ethiopia, Somalia, Eritrea and Sudan. London: James Currey.

EBGP (Eastern Bahr El Ghazal Province) (1991) Eastern Bahr El Ghazal Province—Aweil: Tribal Moves—Boundaries and Disputes. EBGP 66/A/2. Aweil: Northern Bahr al-Ghazal State Administrative Archive. Cited in Johnson (2007).

El-Tounsy, Mohammed Ebn-Omar (1845) Voyage au Darfour. Paris: Benjamin Duprat.

Feyissa, Dereje (2009) ‘Conflict and identity politics: the case of Anywaa– Nuer relations in Gambela, Western Ethiopia.’ In Günther Schlee and Elizabeth E. Watson (eds.) Changing Identification and Alliances in North- east Africa, Vol. II. New York and Oxford: Berghahn Books, pp. 181–203.

— (2010) ‘More state than the state? The Anywaa’s call for the rigidification of the Ethio-Sudanese border.’ In Feyissa and Hoehne (2010). pp. 27–44.

— and Markus Virgil Hoehne (eds.) (2010) Borders and Borderlands as Resources in the Horn of Africa. Woodbridge: James Currey.

— and Günther Schlee (2009) ‘Mbororo (Fulbe) migrations from Sudan into Ethiopia.’ In Günther Schlee and Elizabeth E. Watson (eds.) Changing Identification and Alliances in North-east Africa, Vol. II. New York and Oxford: Berghahn Books, pp. 157–78.

المراجع 111

Gagnon, Georgette and John Ryle (2001) Report of an Investigation into Oil Development, Conflict and Displacement in Western Upper Nile, Sudan. <http://www.sudanarchive.net/cgi-bin/sudan?a=pdf&d=Dunepd251.7&dl=1>

GDRS and SSLM (Government of the Democratic Republic of the Sudan and the Southern Sudan Liberation Movement) (1972) Organic Law to Organize Regional Self-Government in the Southern Provinces of the Democratic Republic of the Sudan (‘Addis Ababa Agreement’). Addis Ababa, 27 February.

Gleichen, Count Edward (1899) Supplement to the Handbook of the Sudan. London: Her Majesty’s Stationery Office.

Gordon, Herbert (1910) ‘Annual Report: Bahr-el-Ghazal Province, 1910.’ In Report by His Majesty’s Agent and Consul-General on the Finances, Administration, and Condition of the Sudan: 1910. Cairo: F. Nimr & Co.

GoS and SPLM (Government of Sudan and Sudan People’s Liberation Movement) (2004) Protocol between the Government of Sudan (GOS) and the Sudan People’s Liberation Movement (SPLM) on Power Sharing (‘Power Sharing Protocol’). Naivasha, Kenya, 26 May. Available on the Sudan Open Archive. <http://www.sudanarchive.net>

GoS and SPLM/A (Government of Sudan and Sudan People's Liberation Movement/Army) (2004) Protocol between the Government of the Sudan (GOS) and the Sudan People's Liberation Movement/Army (SPLM/A) on the Resolution of Abyei Conflict ('Abyei Protocol'). Naivasha, Kenya, 26 May. Available on the Sudan Open Archive. <http://www.sudanarchive.net>

Grossard, Jacques H. (1925) Mission de délimitation de l'Afrique Equatoriale française et du Soudan anglo-égyptien. Paris: Librairie Emile Larose.

Gwynn, Charles W. (1903) 'General description of the Soudan–Abyssinian Frontier as demarcated by the Boundary Commissioner.' 27 June. Cited in Brownlie (1979, p. 881).

Hayes, Kevin O'C. (1960) '"Dar Rights" among the nomads: an arbitral award.' Sudan Law Journal and Reports, Vol. 5, pp. 336–37.

Henderson, Kenneth D.D. (1939) 'The migration of the Messiria into south west Kordofan.' Sudan Notes & Records, Vol. 22, No. 1, pp. 49–77.

Hulme, Mike and A. Trilsbach (1991) 'Rainfall trends and rural changes

in Sudan since Nimeiri: some thoughts on the relationship between environmental changes and political control.' In Peter Woodward (ed.) Sudan after Nimeiri. London: Routledge, pp. 1–17.

Human Rights Watch (2003) Sudan, Oil, and Human Rights. New York: Human Rights Watch.

ICG (International Crisis Group) (2009) Jonglei's Tribal Conflicts: Countering Insecurity in South Sudan. Africa Report No. 154. 23 December.

— (2010a) LRA: A Regional Strategy Beyond Killing Kony. Africa Report No. 157. 28 April.

— (2010b) Sudan: Defining the North–South Border. Africa Briefing No. 75. 2 September.

IDGS (Intelligence Department, Government of Sudan) (1911) Anglo-Egyptian Sudan Handbook Series 1: The Bahr El Ghazal Province. London: His Majesty's Stationery Office.

— (1912) Anglo-Egyptian Sudan Handbook Series 2: Kordofan and the Region West of the White Nile. London: His Majesty's Stationery Office.

INR (Bureau of Intelligence and Research) (1962) Central African Republic– Sudan Boundary. International Boundary Study No. 16. Washington, DC: Office of the Geographer, INR, US State Department.

— (1970a) Congo (Kinshasa): Sudan Boundary. International Boundary Study No. 106. Washington, DC: Office of the Geographer, INR, US State Department.

— (1970b) Sudan–Uganda Boundary. International Boundary Study No. 104. Washington, DC: Office of the Geographer, INR, US State Department.

James, Wendy (1979) 'Kwanim Pa: The Making of the Uduk People—An Ethnographic Study of Survival in the Sudan–Ethiopian Borderlands. Oxford: Clarendon Press.

— (2007) War and Survival in Sudan's Frontierlands: Voices from the Blue Nile. Oxford: Oxford University Press.

Johnson, Douglas H. (1994) Nuer Prophets: A History of Prophecy from the Upper Nile in the Nineteenth and Twentieth Centuries. Oxford: Clarendon Press.

— (ed.) (1998a) British Documents on the End of Empire, Series B, Vol. 5: Sudan, part I 1942–1950. London: The Stationery Office.

— (ed.) (1998b) British Documents on the End of Empire, Series B, Vol. 5: Sudan, part II 1951–1956. London: The Stationery Office.

— (2000) 'On the Nilotic frontier: imperial Ethiopia in the Southern Sudan, 1898–1936.' In Donald Donham and Wendy James (eds.) The Southern Marches of Imperial Ethiopia: Essays in History and Social Anthropology. Oxford: James Currey, pp. 219–45.

— (2003) The Root Causes of Sudan's Civil Wars. Oxford and Bloomington, IN: James Currey and Indiana University Press.

— (2007) 'Southern Sudan boundaries: a background paper.' Report commissioned by the Government of Southern Sudan. 27 August.

— (2008) 'Why Abyei matters: the breaking point of Sudan's comprehensive peace agreement?' African Affairs, Vol. 107, No. 426, pp. 1–19.

— (2009a) ‘Decolonizing the borders in Sudan: ethnic territories and national development.’ In Mark Duffield and Vernon Hewitt (eds.) Empire, Development and Colonialism: The Past in the Present. Woodbridge and Rochester, NY: James Currey, pp. 176–87.

— (2009b) ‘The Nuer civil wars.’ In Günther Schlee and Elizabeth E. Watson (eds.) Changing Identification and Alliances in North-east Africa, Vol. II. New York and Oxford: Berghahn Books, pp. 31–47.

— (2010) ‘Border battle line.’ International Journal of African Renaissance Studies. Vol. 5, No. 1, pp. 36–47.

Keen, David (2008) The Benefits of Famine: A Political Economy of Famine and Relief in Southwestern Sudan, 1983–1989, 2nd edn. Oxford and Athens, OH: James Currey and Ohio University Press.

Kibreab, Gaim (2002) State Intervention and the Environment in Sudan, 1889–1989. Lewiston, NY, and Lampeter: Edwin Mellen.

Komey, Guma Kunde (2010a) ‘Ethnic identity, politics and boundary making in claiming communal land: the Nuba Mountains after the CPA.’ In Elke Grawert (ed.) After the Comprehensive Peace Agreement in Sudan. Woodbridge: James Currey, pp. 110–29.

— (2010b) Land, Governance, Conflict and the Nuba of Sudan. Woodbridge: James Currey.

Kurimoto, Eisei (2002) ‘Fear and anger: female versus male narratives among the Anywaa.’ In Wendy James et al. (eds.)

Remapping Ethiopia: Socialism and After. Oxford: James Currey, pp. 219–38.

Leopold, Mark (2009) ‘Crossing the line: 100 years of the north-west Uganda/South Sudan border.’ Journal of Eastern African Studies, Vol. 3, No. 3, pp. 464–78.

Lloyd, Watkiss (1907) ‘Some notes on Dar Homr.’ The Geographical Journal, Vol. 29, No. 6, pp. 649–54.

Mburu, Nene (2003) ‘Delimitation of the elastic Ilemi Triangle: pastoralist conflicts and official indifference in the Horn of Africa.’ African Studies Quarterly, Vol. 6, No. 4. <http://www.africa.ufl.edu/asq/v7/v7i1a2.htm>

McDoom, Opheera (2010a) ‘Clashes in Sudan kill 58, raise tension on border.’ Reuters. 25 April. <http://af.reuters.com/article/sudanNews/ idAFMCD55446720100425>

— (2010b) ‘Deadlock in dispute over Sudan’s Abyei oil region.’ Reuters. 1 August. <http://af.reuters.com/article/sudanNews/idAFMCD15058220100801?sp=true>

McEwen, Alec C. (1971) International Boundaries of East Africa. Oxford: Clarendon Press.

Meek, Charles K. (1968) Land Law and Custom in the Colonies. (Second edition.) London: Frank Cass.

Mkutu, Kennedy (2008) Guns and Governance in the Rift Valley: Pastoralist Conflict and Small Arms. Oxford: James Currey.

Moro, Leben Nelson (2008) ‘Oil, conflict and displacement in Sudan.’

PhD thesis, University of Oxford.

Mynors, Thomas H.B. (1953) Letter of the governor Blue Nile Province to the director of surveys, Khartoum. 3 November. BNP 16.A.1. Khartoum: Papers of the North–South Border Technical Committee. Cited in Johnson (2007).

Nyaba, Peter Adwok (2009) 'Dimensions of current political discourse over Malakal.' Sudan Tribune. 19 October. <http://www.sudantribune.com/ spip.php?article32835>

O'Fahey, Rex Séan (1973) 'Slavery and the slave trade in Dar Fur.' Journal of African History, Vol. 14, No. 1, pp. 29–43.

— (1982) 'Fur and Fartit: the history of a frontier.' In John Mack and Peter Robertshaw (eds.) Culture History in the Southern Sudan: Archaeology, Linguistics, Ethnohistory. Nairobi: British Institute in Eastern Africa, pp. .87–75

Owen, Thomas R.H. (1952) Letter from T.R.H. Owen, governor of Bahr el Ghazal, to the governor of Darfur. 8 February. Darfur 779/2/. Khartoum: National Records Office.

Pantuliano, Sara (2007) The Land Question: Sudan's Peace Nemesis. HPG Working Paper. London: Overseas Development Institute.

— et al. (2008) 'Misseriyya livelihoods study: summary of key findings.' October.

Parr, Martin W. (1938) Letter from Martin Parr, governor of Equatoria, to the civil secretary. 10 November. Civsec I 6635/4/, Vol. II. Khartoum: National Records Office.

PASS (Policy Advocacy and Strategic Studies) (2010) ‘Communiqué: Dinka Malual and Rezeigat Grassroots Peace Conference, January 22nd to 25th, 2010, Aweil, Northern Bahr El Ghazal State.’ Facilitated by PASS.

Paul, A. (1935) ‘Note on the Upper Nile Boundary.’ Andrew Baring papers, Sudan Archive, University of Durham.

PCA (Permanent Court of Arbitration) (2009) Final Award in the Matter of an Arbitration before a Tribunal Constituted in Accordance with Article 5 of the Arbitration Agreement between the Government of Sudan and the Sudan People’s Liberation Movement/Army on Delimiting Abyei Area and the Permanent Court of Arbitration Optional Rules for Arbitrating Disputes between Two Parties of Which Only One Is a State, between the Government of Sudan and the Sudan People’s Liberation Movement/Army. The Hague: PCA. 22 July. <http:// www.pca-cpa.org/showpage.asp?pag_id=1306>

Population Census Council (2009) Fifth Population and Housing Census—2008: Priority Results. Khartoum: Central Bureau of Statistics.

Population Census Office (1958) First Population Census of Sudan 195556/: Notes on Omodia Map. Khartoum: Ministry for Social Affairs.

Ryle, John and Kwaja Yai Kuol (1989) Displaced Southern Sudanese in Northern Sudan with Special Reference to Southern Darfur and Kordofan. London: Save the Children Fund. February.

Saeed, Abdalbasit (1982) ‘The state and socioeconomic

transformation in the Sudan: the case of social conflict in southwest Kurdufan.' PhD thesis, University of Connecticut, University Microfilms International 8213913.

Salih, M.A. Mohamed (1989) 'Tribal militias, SPLA/SPLM and the Sudanese state: "new wine in old bottles."' In Abdel Ghaffar M. Ahmed and Gunnar M. Sørbø (eds.) Management of the Crisis in the Sudan. Bergen: Centre for Development Studies, pp. 65–82.

Sanderson, Lilian Passmore and Neville Sanderson (1981) Education, Religion and Politics in Southern Sudan, 1899–1964. London: Ithaca Press.

Santandrea, Stefano (1964) A Tribal History of the Western Bahr el Ghazal. Bologna: Nigrizia.

Santschi, Martina (2009) 'Dinka Malual: Misseryia [sic] Peace Conference, 11–14 November 2008, Aweil, Southern Sudan.' Berne: Swisspeace.

Schomerus, Mareike (2008) Perilous Border: Sudanese Communities Affected by Conflict on the Sudan–Uganda Border. London: Conciliation Resources.

— et al. (2010) Southern Sudan at Odds with Itself: Dynamics of Conflict and Predicaments of Peace. London: Development Studies Institute, London School of Economics.

SDIT (Southern Development Investigation Team) (1955) Natural Resources and Development Potential in the Southern Provinces of the Sudan: A Preliminary Report by the Southern Development Investigation Team 1954. London: Government of Sudan.

Sikainga, Ahmad Alawad (1991) The Western Bahr al-Ghazal under British Rule: 1898–1956. Athens, OH: Ohio University Press.

Sima, Regassa Bayissa (2010) ‘Changes in Gambella, Ethiopia, after the CPA.’ In Elke Grawert (ed.) After the Comprehensive Peace Agreement in Sudan. Woodbridge: James Currey, pp. 197–211.

Simpson, R. Rowton (1976) Land Law and Registration. Cambridge: Cambridge University Press.

SIR (Sudan Intelligence Report) (1898–1920)

SGG (Sudan Government Gazette) (1900–60)

SMIR (Sudan Monthly Intelligence Report) (1921–28)

Sparkes, William S. (1902) ‘Annual Report: Bahr-el-Ghazal Province, 1902.’ In Report by His Majesty’s Agent and Consul-General on the Finances, Administration, and Condition of the Sudan, 1902. Cairo.

Stubbs, James M. (1933) ‘Malwal winter grazing.’ Letter from James M. Stubbs, district commissioner of Northern District, to the governor of Bahr el Ghazal. 14 April. Civsec I 6635/4/, Vol. I. Khartoum: National Records Office.

Sudan Government (1902–14) [AR] Report on the Finances, Administration and Condition of the Sudan.

Sudan Tribune (2010a) ‘Sudan says 80% of North–South border demarcation complete.’ 5 May. <http://www.sudantribune.com/spip.php?article34980>

— (2010b) ‘North–South border demarcation “impossible” to complete before referendum: official.’ 27 July. <http://www.

sudantribune.com/ spip.php? article35774>

— (2010c) ‘Sudan’s security adviser says PCA ruling on Abyei “did not resolve the dispute.”’ 1 August. <http://www.sudantribune.com/ spip. php?article35819>

— (2010d) ‘NCP–SPLM agree to hold referendum as scheduled despite disagreements over borders, Abyei.’ 3 August. <http://www. sudantribune.com/spip.php? article35845>

— (2010e) ‘Sudan’s AEC voices concern over delays in Abyei’s referendum body and border demarcation.’ 6 August. <http://www. sudantribune. com/spip.php? article35874>

— (2010f) ‘Border row with Sudan stalls construction of road in Uganda.’ 16 August. <http://www.sudantribune.com/spip. php?article35981>

Takana, Yusuf (2008) ‘The politics of regional boundaries and conflict in Sudan: the South Darfur case.’ Sudan Working Paper, No. 2. Bergen: Chr. Michelsen Institute.

Thomas, Edward (2010) The Kafia Kingi Enclave: People, Politics and History in the North–South Boundary Zone of Western Sudan. London and Nairobi: Rift Valley Institute.

UNEP (United Nations Environment Programme) (2007) Sudan: Post-conflict Environmental Assessment. Nairobi: UNEP.

USAID (United States Agency for International Development) (2008) ‘Proceedings of Dinka Malual: Messiriya Grassroots Peace Conference, Aweil, Northern Bahr el Ghazal State.’ November.

Whiteman, Arthur J. (1971) The Geology of the Sudan Republic. Oxford: Clarendon Press.

Willis, Charles A. (1995) The Upper Nile Province Handbook: A Report on Peoples and Government in the Southern Sudan, 1931. Edited by Douglas H. Johnson. Oxford: Oxford University Press for the British Academy.

Winter, Roger (2009) 'Abyei: Bashir wants it all.' Sudan Tribune. 27 November. <http://www.sudantribune.com/spip.php?article33259>

Wondwosen, Teshome B. (2009) 'Colonial boundaries of Africa: the case of Ethiopia's boundaries with Sudan.' Ege Academic Review, Vol. 9, Iss. 1, pp. .67–337

معهد الأخدود العظيم هو منظمة غير ربحية تعمل مع مجتمعات ومؤسسات في شرق إفريقيا. وتربط برامج معهد الأخدود العظيم المعرفة المحليّة بالمعلومات العالمية. والبرامج تتضمن بحوثاً اجتماعية ميدانية ودورات تدريب ودعم للمؤسسات التعليمية المحلية ومكتبة رقميةعلى الانترنت،www.sudanarchive.net.

أثر أقامة الحدود على المحاور الحدودية لجنوب السودان
بقلم دوغلاسهـ. جونسون ترجمة : سيد أحمدعلي بلال
نشر في 2010 بواسطة معهد الأخدود العظيم

1 St Luke's Mews, London W11 1DF, United Kingdom PO Box 30710 GPO, 0100 Nairobi, Kenya

المدير التنفيذي : جونر ايل مدير البرنامج : كريستوفر كيدنارالمحررون: تانيا انولو كيو ايميلي ويلمزلي التصميم: وليند ساينـاش صورة الغلاف: جوناثان كينقدون الخرط: كيتيكير كوود ترجمه إلى العربية: سيد أحمدعلي بلال

JF Print Ltd, Sparkford, Somerset,